الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 – قالمة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

السياسة الاستعمارية الفرنسية في كل من تونس 1881 -1930م و المغرب 1912-1930م (دراسة مقارنة)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

من اعداد

- آمنة حريدة
- آمنة دمناتي

الأستاذ المشرف:

.د. ياسر فركوس

الأستاذ (ة)	الرتبة	الصفة	الجامعة
د. الحواس غربي	أستاذ محاضر –ب–	رئيسا	8ماي1945
د. عبد الكريم قرين	أستاذ محاضر –ب–	مناقشا	8ماي1945
د. ياسر فركوس	أستاذ محاضر –ب–	مشرفا ومقرر	8ماي1945

السنة الجامعية 2020/2019

شكر وعرفان

قال الله تعالى :"قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفذ البحر قبل ان تنفذ كلمات ربي و لو جئنا بمثله مددا"

صدق الله العظيم الاية 109 من سورة الكهف

نحمد المولى عزوجل على توفيقه لنا في انجاز هذا العمل حمدا يليق بجلاله و عظمته الحمد لله الواحد الاحد

وعملا بقوله صلى الله عليه من "لا يشكر الناس لا يشكر الله عزوجل"

نتقدم بجزيل الشكر الى الاستاذ المشرف قبال فركوس ياسر على اشرافه و توجيهاته التي قدمها لنا

الى جميع الاساتذة عبر جميع مراحل الدراسة

الإهداء

إلى من تعب و ضحى من اجلي، إلى الذي سهل لي طريق العلم و المعرفة و علمني الصبر و القناعة و الثبات و حب الخير " أبي حفظه الله.

إلى رمز الوفاء و فيض السخاء و جود العطاء عند البلاء

إلى من قال فيها الرسول صلى الله عليه وسلم : " الجنة تحت أقدام الأمهات" .

إلى التي سهرت الليالي من اجل راحتي و أضاءت لي الدرب بالشموع.

إلى أول اسم تلفظت به شفاهي أمي ثم أمي ثم أمي رعاها الله و أطال في عمرها .

إلى الذين شاركوني ظلمات الرحم إلى من كانوا سندي وعوني إخوتي و أخواتي

إلى كل من جمعتنا بهم المحبة و الصداقة و نخص بالذكر لعياشة هبة و اسماء عزوز التي لم تبخلا علينا بلي مساعدة طيلة فترة انجازنا هذا العمل.

مقدمة

مقدمة

برزت الحركة الاستعمارية مع مطلع القرن التاسع عشر، والتي تمثلت في التوسع الأوروبي على مناطق النفوذ في العالم، هذا ما أدى إلى ازدياد التنافس والتكالب بين القوى الاستعمارية، وقد تصدرت فرنسا هذه الحركة حيث عملت على توسيع مشروعها الاستعماري موجهة أنظارها إلى دول الشمال الإفريقي، فباحتلالها الجزائر عام 1830م بدأت تتطلع لضم المناطق المجاورة لها حيث أدركت فرنسا أهمية الموقع الاستراتيجي لتونس والمغرب ،متخذتا شكل أخر من أشكال الاستعمار لتبرير مشروعها الاستعماري ،إذ أخضعت كل من تونس والمغرب لنظام الحماية .و لقد كان اختيار فرنسا لتطبيق نظام الحماية بدل اخضاعهم لنظام المستعمرات امرا بديهيا يفرض نفسه، و ذلك راجع الى الخصوصيات التاريخية و الجيوسياسية و البشرية، كما هو راجع الى الظروف الناتجة عن حدة التوترات وتدهور الأوضاع الداخلية والخارجية لتونس والمغرب ، بعد عقد عدة معاهدات واتفاقيات مع الدول المنافسة لها للانفراد بهما. عملت فرنسا على تجسيد سياستها الاستعمارية والتي مست جميع المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وذلك خدمة لمصالحها وأغراضها الاستعمارية، قامت الادارة الفرنسية بإدخال تنظيمات حديثة شملت جميع الجوانب، وبذلك يعد موضوع السياسة الفرنسية خلال الفترة المعاصرة من المواضيع البالغة الأهمية، لأنه يعطي لنا صورة مقربة عن الأساليب التي طبقتها فرنسا للسيطرة على كل من تونس والمغرب ومدى تأثيرها على مختلف القطاعات.

أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية الموضوع في الخوض في التجربة الاستعمارية لنظام الحماية في تونس والمغرب والتعرف على التداعيات التي استندت إليها فرنسا في تبرير مشروعها الاستعماري وكذلك الكشف عن السياسة الفرنسية مختلف الأساليب التي اتبعتها فرنسا اتجاه المغرب وتونس، وكذلك رغبتنا في المساهمة في إثراء المادة التاريخية ولو بشكل بسيط لمعرفة حقيقة نظام الحماية.

حدود الدراسة:

تندرج دراستنا زمنيا ما بين تاريخين التاريخ الأول 1881-1930 يشير إلى تاريخ تونس منذ إعلان الحماية على تونس إلى غاية الاحتفال بخمسينية إعلان الحماية، أما التاريخ الثاني 1912-1930 يشير إلى تاريخ إعلان الحماية على المغرب إلى غاية إصدار الظهير البربري.

أسباب اختيار الموضوع:

- تسليط الضوء على السياسة الاستعمارية التي اتبعتها فرنسا في كلا البلدين والرغبة في معرفة طبيعة هذه السياسة وهل اختلفت السياسة المطبقة في تونس عن تلك التي طبقت في المغرب الأقصى.
- محاولة استكشاف حيثيات الموضوع بالرغم من انه واسع ومفتوح حيث كانت بدايته منذ تطبيق نظام الحماية على تونس 1881م والمغرب 1912م.
- محاولة معرفة الأساليب والطرق التي انتهجتها السلطات الفرنسية في كل من تونس والمغرب لتجسيد سياستها.
- الوقوف على محطة من محطات تاريخ المغرب العربي المعاصر.

الإشكالية:

إن البحث في موضوع السياسة الفرنسية في كل من تونس والمغرب يستوجب منا الإحاطة بجميع جوانبه لإبراز مدى أهميته ولهذا نطرح الإشكالية التالية:

- ما هي السياسة الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا خلال تواجدها في تونس والمغرب؟ وما هي الأساليب التي اعتمدتها لتجسيد هذه السياسة؟

ومن هذا المنطلق قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي طبيعة العلاقة التي ربطت فرنسا بكل من تونس والمغرب.
- ما هي أهم التسويات والاتفاقيات الدولية التي قامت بها فرنسا للانفراد بتونس والمغرب؟ وما هي حصيلة هذه الاتفاقيات؟
- كيف ساهمت الأوضاع الداخلية والخارجية في إعلان الحماية على كل من تونس والمغرب؟
- ما هي السياسات التي طبقتها فرنسا في كلا البلدين؟

خطة البحث:

اعتمدنا على خطة تتكون من مقدمة، وثلاث فصول وأنهيناها بخاتمة، ومجموعة من الملاحق التوضيحية. تناولنا في الفصل الأول: الاستراتيجية الفرنسية للانفراد بتونس والمغرب وقد شمل المباحث التالية:

المبحث الأول: العلاقات الفرنسية مع تونس والمغرب، وتطرقنا فيه عن طبيعة العلاقة التي ربطت فرنسا بكل من تونس والمغرب وكيف تطورت.

المبحث الثاني: التسويات الفرنسية مع الدول المنافسة حول تونس والمغرب. تحدثنا فيه عن أهم الاتفاقيات والمساومات التي قامت بها فرنسا للانفراد بتونس والمغرب مع الدول المنافسة كإيطاليا وبريطانيا واسبانيا...

المبحث الثالث: بداية الاجتياح الفرنسي وإعلان الحماية على تونس والمغرب. تناولنا فيه بداية وكيفية التغلغل الفرنسي في الأراضي التونسية والمغربية.

أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى السياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس، وتضمن ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإجراءات السياسية والعسكرية، وتضمن أهم التنظيمات السياسية والتي تخص التنظيم الإداري والقضائي والتنظيمات العسكرية خاصة ما تعلق بالتجنيد الإجباري.

المبحث الثاني: الإجراءات الاقتصادية. تحدثنا فيه عن جانب الزراعة والصناعة وكذا التجارة.

المبحث الثالث: الإجراءات الاجتماعية. والتي مست التعليم بالدرجة الأولى والصحة وكذا قضية التجنيس.

أما بالنسبة للفصل الثالث تناولنا فيه السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب، ويندرج تحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإجراءات السياسة والعسكرية، والذي ركزنا فيه على تشكيلات الإدارة الفرنسية التنظيم القضائي وخطة فرنسا في محاولة التفريق بين أفراد الشعب الواحد إضافة إلى الإدارة العسكرية وتشكيلات الجيش الفرنسي.

المبحث الثاني: الإجراءات الاقتصادية. واشتمل على الإدارة الفرنسية في مجال الزراعة والصناعة والتجارة

المبحث الثالث: الإجراءات الاجتماعية. تنولنا فيه المجال التعليمي والصحي إضافة إلى الهجرة.

ثم أتممنا بحثنا بخاتمة وضحنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة مدعومة بمجموعة من الملاحق.

أهم المصادر والمراجع:

ولتوثيق معلوماتنا اعتمدنا مجموعة من المصادر والمراجع وقد تنوعت كما تشابهت في بعض الأحيان في المضمون، نذكر أهم المصادر: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر لمؤلفه صلاح العقاد والذي أفادنا في تقديم معلومات دقيقة حول استراتيجية فرنسا للانفراد بتونس، وكذلك كتاب تونس الشهيدة للمؤلف عبد العزيز الثعالبي والذي قدم لنا معلومات مهمة فيما يخص السياسة الفرنسية في تونس. إضافة إلى كتاب علال الفاسي الذي جاء بعنوان الحماية في مراكش حيث أفادنا كثيرا في التعرف على أهم الاتفاقيات التي وقعت بين الدول الأوروبية للانفراد بالمغرب، وكذلك تاريخ المغرب تحيين وتركيب للكاتب محمد القبلي والذي افدنا كثيرا في تقديم معلومات حول السياسة التي طبقتها فرنسا في المغرب. أما بالنسبة للمراجع فقد اعتمدنا ما يلي: كتاب رفعت بك محمد، التيارات

السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط والذي أفادنا في معرفة التنافس الحاصل بين الدول الأوروبية، تاريخ تونس المعاصر1881م-1919م لمؤلفه احمد القصاب والذي تحدث فيه عن أهم مميزات السياسة الفرنسية والأساليب التي انتهجتها الإدارة الفرنسية والتي مست كل المجالات، ثامر عزام حمد سليم الدليمي، الإدارة الفرنسية1936 - 1956، والذي قدم لنا معلومات قيمة وكثيرة عن السياسة التي عملت بها السلطات الفرنسية بالمغرب في شتى المجالات.

المنهج:

اعتمدنا في هذه الدراسة المتواضعة على المنهج التاريخي الوصفي بغية تسليط الضوء على ما حصل من تطورات وإشكالات و المنهج التحليلي في محاولة كشف عن حقيقة السياسة الاستعمارية الفرنسية.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو اي بحث علمي من الصعوبات لكن بعضاها يصبح حافزا في تقوية إرادة الباحث لتجاوزها ومن بين أهم الصعوبات التي واجهتنا ما يلي:

- كثرة المادة العلمية المتعلقة بالموضوع وتشبعها وصعوبة استخراج النقاط المهمة لإثراء الموضوع.
- صعوبة التحصل على المصادر والمراجع بسبب غلق الجامعات والمكتبات.
- صعوبة التواصل مع المشرف في ظل جائحة كورونا.
- تعذر التنقل للقاء بالزميلة نظرا للظروف الحجر الصحي.
- الضغط النفسي الذي عانينا منه طيلة هذه الفترة بسبب جائحة كورونا.

الفصل الأول: استراتيجية فرنسا للانفراد بتونس والمغرب

المبحث الأول: العلاقات الفرنسية مع كل من تونس والمغرب

المبحث الثاني: التسويات الفرنسية مع الدول الأوروبية حول تونس والمغرب

المبحث الثالث: التغلغل الفرنسي وإعلان الحماية على كل من تونس والمغرب

المبحث الاول: العلاقات الفرنسية مع كل من تونس والمغرب.

1. العلاقات الفرنسية التونسية:

تعود العلاقة بين تونس وفرنسا الى القرن السادس عشر ففي 1588م عينت الوزارة الخارجية الفرنسية اول قنصل لها في تونس وذلك في عهد الملك هنري الثالث ثم بعدها نجحت في الحصول على عدة امتيازات تجارية في تونس في عهد هنري الرابع ليتمكن القنصل الفرنسي بتونس من الحصول بعد ذلك على امتياز صيد المرجان في السواحل التونسية وفي سنة 1665م تم عقد معاهدة بين فرنسا والوالي مصطفى حيث أصبح القنصل الفرنسي بموجبها له الاسبقية على قناصل الدول الاجنبة الاخرى وهكذا ظلت العلاقات ودية بينهم[1].

اما المراكز التجارية كمركز "كاب نيغرو" فقد كان يستغله التجار الفرنسيين شرق طبرقة من اجل تسويق الحبوب الافريقية، وفي عام 1742م عقدت بين الطرفين معاهدة صلح وبقية العلاقات متينة ومتواصلة مبنية على مصالح تجارية مشتركة [2].

استطاعت فرنسا ان تكون من الدول الاكثر رعايا في تونس من خلال المعاهدة التي ابرمت بين الطرفين سنة 1824م ما منحها امتيازات عديدة في تونس [3].

الا ان العلاقة بدأت تتخذ منعرجا اخر وذلك منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م حيث بدأت فرنسا توجه انظارها الى تونس طمعا في بسط نفوذها فيها فكانت لاتدع فرصة الا انتهزتها للتدخل في شؤون تونس الداخلية ووضع العراقيل في سبيل نهوضها ومنها المناورات التي قام بها القناصل فيما بعد[4] .

---

[1] امين شاكر واخرون، شمال افريقيا بين الماضي والحاضر والمستقبل، دار المعارف، مصر، 1954م، ص94.

[2] محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ والى الاستقلال، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993م، ص 85-86.

[3] فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط8، دار الفارابي، لبنان، 1985م.

[4] الحبيب تامر، هذه تونس، مصر،1948م، ص25.

وعملت فرنسا جاهدة من اجل صرف انظار الدول الاجنبية الطامعة في تونس فظلت تؤكد على ان باي تونس قد أصبح مستقل عن الباب العالي متخذتا هذا الاستقلال كحجة لها من اجل حماية هذا الاستقلال ظاهريا فقط ولكن في الحقيقة تريد تحقيق مصالحها فيما بعد.

والجدير بالذكر ان فرنسا دائما كانت تسعى لتجسيد فكرة امبراطورية فرنسية في المغرب العربي فاستغلت الضعف الذي احاط بتونس بسبب التدخلات الاجنبية حيث شهدت تونس استقطاب اعداد كبيرة من الجالية الاوروبية فكانت فرنسا لها الاسبقية في ذلك حيث تمكنت من تحقيق مصالحها في جميع المجالات بحصولها على العديد من الامتيازات [1].

حيث ان فرنسا كانت ترى تونس ميدانا لاحتواء ازماتها الداخلية والبحث عن الاسواق للاستحواذ على خيراتها واقامة قواعد بحرية فيها [2].

الامتيازات التي تحصلت عليها فرنسا في تونس :

ان الاصلاحات التي قام بها بآيات تونس فتحت الابواب امام الدول الاجنبية للتدخل في الايالة ونذكر بالخصوص فرنسا التي لم تضيع اي فرصة داخل الايالة , وهذا ما قام به الباي احمد من اصلاحات في الفترة الممتدة من 1837م-1855م والتي انعكست سلبا على البلاد[3] بحيث صرفت اموال طائلة مخلفة بذلك عجز كبير في خزينة الدولة ومن اجل سد هذه الحاجيات لجأت الحكومة الى فرض ضرائب ثقيلة على الشعب ووصلت بها الحاجة الى ابعد من ذلك وطلبة قروض من الدول الاجنبية ونخص بالذكر فرنسا والتي اتخذت هذا الامر كوسيلة للتدخل في شؤون الداخلية لتونس بحجة حماية مصالحها

[1] محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، اتحاد الكتاب العرب، سوريا ،2004 م، ص42.

[2] جمعة عليوي فرحات الخفاجي، وسام هادي عكار عظيم، السياسة الفرنسية حيال تونس 1881-1914، مجلة الاساتذة، ع4، م1، العراق ،2015م، ص254.

[3] فلاديمير لوتسكي، المرجع السابق، ص207.

وازداد الوضع سوءا عندما أعلن محمد الصادق عام 1861م عن الدستور التونسي والذي منح للأجانب حقوق في كافة المجالات كحرية التجارة وحرية امتلاك العقارات والأراضي بداخل البلاد التونسية [1]، فاستغل الرأسماليون هذه الاصلاحات فحصلت فرنسا على امتياز اقامة خطوط التلغراف وتجديد مجرى "زعوان" المائي وفي عام 1871م اصدر الباي مرسوم يمنح للمواطنين الفرنسيين حق ابتياع الاراضي في تونس وبذلك امنت فرنسا لنفسها ضمانا سنة 1863م[2] .

كما تمكنت فرنسا من الحصول سنة1880م على امتياز للإنشاء سكك حديد جديدة ما جعلها تحتكر هذا النوع من العمل وفي نفس السنة حصلت على امتياز لبناء سكتين واحدة من تونس الى بنزرت والاخرى من تونس الى سوسة بالإضافة الى حصولها على امتياز ميناء تونس وتوسيعه

وأهم ما حصلت عليه فرنسا هو قطعت الارض والتي تبلغ مساحتها 100.000هكتار تعرف هذه القطعة باسم "النفيضة" وتقع بين تونس وسوسة [3].

2. العلاقات المغربية الفرنسية:

بعد أن قامت فرنسا باحتلال الجزائر عام 1830م وإعلان الحماية على تونس سنة1881م، بدأت بعد ذلك تسعى للتوسع الاستعماري مستغلة الظروف التي يمر بها المغرب خاصة وإن هذه الظروف جعلت من المغرب محط أنظار أطماع الدول الأوروبية، وقد ازدادت شراسة وتكالب الدول الأجنبية حول المنطقة لذا سعت فرنسا جاهدة لوضع حد للتنافس الأوروبي من اجل بسط نفوذها على المغرب الأقصى منتهجة سياسة غير مباشرة.

[1] صلاح العقاد المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر-تونس-المغرب)، مكتبة الانجلو مصرية، مصر ،1993م، ص167.
[2] المرجع نفسه، ص76.
[3] نقولا زيادة، تونس في عهد الحماية، الاهلية للنشر والتوزيع، مصر ،1963م، ص76.

بدأت بوادر انفتاح المغرب الأقصى مع الدول الأوروبية في عهد السلطان محمد بن عبد الله[1]، حيث قام بالاهتمام بالمبادلات التجارية مع أوروبا[2]، فقام بإبرام العديد من لاتفاقيات والمعاهدات وقد أشاد المؤرخ والقانوني الفرنسي جاك كايي بالروح الدولية لدى السلطان وكان هدف السلطان من سياسة الانفتاح التي اتبعها هو تنمية الموارد المالية لبيت المال من خلال الرسوم الجمركية وتحرير الثغور والأسرى[3].

وكانت فرنسا المستفيد الأول من سياسة الانفتاح التي تبناها السلطان المغربي، فقد جنح هذا الأخير إلى اختيار السلم مع الطرف الفرنسي الذي كان يتفوق عسكريا على المغرب[4]، ومن المفيد في هذا السياق الإشارة إلى المعاهدة المغربية الفرنسية التي أبرمت في 28 ماي 1767 والتي تعتبر بمثابة الإطار القانون الذي خضعت له العلاقات الدبلوماسية المغربية الفرنسية خلال عهد السلطان محمد بن عبد الله [5]، وهكذا يتضح أن السلطان المغربي منح لفرنسا عدة امتيازات حيث اعترف بمقتضاها بما يسمى الأمة الأكثر رعاية ومن أهم بنودها :

- إلزام المغرب بالتزام الحياد في حال نشوب النزاع بين فرنسا والإيالات العثمانية في شمال إفريقيا (تونس، الجزائر، طرابلس).
- عدم ألزام التجار الفرنسيين بدفع رسوم على إخراج البضائع من المغرب التي كانوا قد جلبوها هناك ولم يجدوا مشتريين هناك
- إعفاء موظفي قناصل الفرنسيين من تراجمة، وسكرتارية من الضرائب وأكدت على عدم منعهم من القيام بأعمالهم[6].

[1] محمد بن عبد الله: ولد السلطان محمد بن عب الله بمكناس الزيتون عام 1721، وينتمي إلى السلالة العلوية الهاشمية، وهو ابن المولى عبد الله بن إسماعيل بن الشريف، وتولى الحكم في الفترة ما بين(1774-1757) ينظر: بن زيدان عبد الرحمان، إتحاف أعلام الناس بجمال حظيرة مكناس، تح: علي عمر، ج1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر،2008، ص197.

[2]عمر بن قايد، علاقات المغرب الأقصى السياسة مع دول غرب أوروبا المتوسطية (فرنسا واسبانيا 1659-1727) مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص تاريخ حديث، معهد علوم إنسانية واجتماعية، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2011، 2010، ص ص 143-144.

[3] عبد العزيز بن عبد الله، تاريخ المغرب، العصر الحديث والفترة المعاصرة، ج 2، مكتبة السلام، المعارف، المغرب الأقصى، د ت، ص 40.

[4] إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ط 2، ج 3، دار الرشاد الحديثة، المغرب الأقصى، 1994، ص112.

[5] بن زيدان عبد الرحمان، المصدر السابق، 2008، ص 317.

[6] المصدر نفسه، ص317.

إلا أن العلاقات الفرنسية المغربية بدأت بالتوتر، ففي يوم 5جويلية أفلح الفرنسيون بواسطة حملة عسكرية قوية في إرغام الداي حسين على إمضاء معاهدة استسلام التي سلم بموجبها مدينة الجزائر للقوات الفرنسية[1]. فكان أعظم خطر على المغرب آنذاك هو احتلال فرنسا للجزائر عام 1830[2].حيث أصبحت لفرنسا مصالح حيوية في المغرب مرتبطة بوجودها بالجزائر إذ أضحت لها حدود مشتركة مع المغرب[3].وقد أدرك بذلك السلطان المغربي عبد الرحمان أن بلاده في مواجهة خطر دائم[4].

إن التصادم بين الفرنسيين والمغرب وصل إلى درجة نشوب حرب بين فرنسا والمغرب عندما ساعد سلطان المغرب الأمير عبد القادر الجزائري في كفاحه ضد الفرنسيين وسميت معركة ايسلي 1844[5].

- **معركة ايسلي:**

بدأت المواجهة بين الجيش الفرنسي والمغربي في أوت 1844 بقيادة الماريشال بيجو للقوات الفرنسية أما القوات المغربية فكانت بقيادة الأمير محمد بن سلطان عبد الرحمان[6]. انتهت المعركة بانتصار القوات الفرنسية وهزيمة الجيش المغربي عند واد ايسلي غرب وجدة، كانت فرنسا قادرة على الاستمرار في التقدم إلا انه وإنذارا بالحرب مع انجلترا جعلها تتراجع، حيث تدخلت هذه الأخيرة وأقنعت الطرفين بعقد معاهدة [7].

جرت مفاوضات بين الطرفين بطنجة، استطاعت فرنسا من خلالها فرض العديد من الشروط، حيث مثل الوفد الفرنسي كل من السيد دوري دينون والدوق دي كلوكوبارغ، إما ممثل السلطان المغربي فهو الباشا بوسالم، وانتهت المفاوضات بعقد معاهدة طنجة يوم 10 سبتمبر 1844 وتضمنت ثمانية اشتراطات من بينها الشروط التالية:

---

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989)، ج 1، دار المعرفة، الجزائر،2006، ص54.

[2] فتحي بريرج، المغرب الأقصى: مراكش بعد الحماية إفلاس الحماية، إصدار حزب الاستقلال، مكتب المسندات والانباء، المغرب، 1985، ص39.

[3] شوقي عطا الله الجمل، المغرب الكبير في العهد الحديث(ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب)، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر،1977، ص313.

[4]هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، د ت، ص222.

[5] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص236.

[6] ابراهيم مياسي، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص138.

[7] فادية عبد العزيز القطعاني، الحركة الوطنية المغرب ية1912-1937، مجلة جامعة بنغازي، قسم التاريخ، العدد16 ، مج1، 2014، ص39.

❖ الشرط الثالث: ينص على أن يلتزم الإمبراطور المغربي بعدم تقديم المساعدة لأي ثائر أو عدو لفرنسا

❖ الشرط الرابع: محاصرة ثورة الأمير عبد القادر بالحدود الجزائرية المغربية من طرف القوات المغربية غربا، والقوات الفرنسية شرقا من اجل إنهاء الخلاف المغربي الفرنسي.

❖ الشرط الخامس: يحتوي على تحديد الحدود ما بين أملاك فرنسا والمغرب وثابتة حسب حالة الأمور المعترف بها من طرف الحكومة المغربية في عهد السيطرة التركية العثمانية في الجزائر، وأن التطبيق الكامل والمنظم للحدود سيكون موضوع إتفاقية خاصة مع المعاينات والمباحثات على الميدان[1] وما لبث الطرفان حتى عقد الطرفان إتفاقية.

- **اتفاقية لالة مغنية 18 مارس 1845:**

هذه الاتفاقية خاصة بالحدود بين المغرب والجزائر حيث اتفقت فرنسا والمغرب على تحديد الحدود بدقة من البحر الأبيض المتوسط إلى ثنية الساسي جنوبا على طول 150كلم، أما جنوب هذه النقطة فقد اتفقا الطرفان على تقسيم القبائل والقصور، ولم يهتموا كثيرا بضبط الحدود الترابية، أما جنوب قصر فكيك فلم يتفق الطرفان على تخطيط الحدود بأي علامات وذلك لكون المنطقة حسب الاتفاقية منطقة صحراوية قاحلة ولا فائدة من رسم الحدود، في الواقع إن هذه الاتفاقية كانت غامضة ولم تضبط الحدود بدقة بين البلدين[2].

لقد مثلت هزيمة ايسلي نقطة مفصلية في تاريخ المغرب، فقد حطمت فيها المدفعية الفرنسية القوات المغربية، فتحطمت معها هيبة المغرب مما ادخله في نفق التنازلات وضياع الهيبة[3].

عرف المغرب مرحلة جديدة من التدخلات الأجنبية وازدياد الأطماع الأوروبية بعد هزيمة ايسلي1844 [4].حيث تشجعت العديد من الدول الأوروبية إلى فرض شروطها وإبرام الاتفاقيات ومن بين هذه الدول فرنسا التي سعت جاهدة

[1] إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1949، دار هومة، 2005، ص339.

[2] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط 6، مكتبة الانجلو مصرية،1993، ص207.

[3] فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص40.

[4] المرجع نفسه، ص40.

لتحقيق مصالحها التجارية داخل المغرب، والحصول على امتيازات ترعى بها مصالحها التجارية في البلاد، وأكدت بدورها على حماية الأشخاص المغاربة[1] .

ازداد أمر الحماية القنصلية داخل المغرب إذ أصبح متداول بين العام والخاص وأصبح حكام المخزن يندون بهاته المشكلة وحتى الأجانب أقروا بخطورة هاته المشكلة، ومن بينهم السيد جون دامونـد هاي القنصل العام لبريطانيا، حيث وضح مدى شيوع الحماية في قوله:" إذا شهر أمر الحمايات على ما هو عليه في الوقت الحاضر فإن المغرب سيفتح عينيه ذات صباح فلا يجد أحد من رعيته يستطيع أن يبسط حكمه عليه"[2]،ونتيجة لإزدياد الأطماع الأجنبية والفوضى العارمة التي عمت بالمغرب والضعف السائد به دعا الحسن الأول الذي تولى العرش سنة 1873الدول الأوروبية إلى عقد مؤتمر دولي من أجل وضع حد للحماية القنصلية، ولقد تم بالفعل عقد مؤتمر 1880 بمدريد والذي ضم 15 دولة لبحث مسألة الامتيازات التي كان الغرض منها تحطيم دولة المغرب، إلى أن مؤتمر مدريد لم يحقق الغاية التي كان يرجوها السلطان المغربي[3]. فبعد مؤتمر مدريد أصبحت فرنسا تتناوب مع إسبانيا على المجلس الصحي بمدينة طنجة، مما زاد من مخاوف السلطان الحسن الأول على بلاده اتجاه فرنسا خاصة بعد إعلانها الحماية على تونس في 1881، من أجل ذلك أتجه نحو انجلترا وألمانيا وتحالف معهم ضد، ليدخل التنافس على المغرب في مرحلة جديدة بين فرنسا وإسبانيا وإنجلترا وألمانيا[4].فقد وجهت فرنسا اهتمامها للصحراء والواحات لكنها لم تظهر سياسة الطامع في المغرب الأقصى وإنها لا تهتم بالمغرب إلا بحكم وجود حدود مشتركة معه ولمصالحه التجارية هناك، لكنها في الحقيقة تسعى لإيجاد الفرصة المناسبة لبسط نفوذها[5]. وبالفعل تمكنت من ذلك حيث احتلت الواحات جميعا (فجيج، توات، تيديكلت، إيجلي، غرارة) سنة 1900، مستغلة انشغال بريطانيا بحرب البوير على أساس أن هذا الضم ضرورة لأملاكها

[1] محمد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول(1873-1894)، دار العرب الإسلامي، 1989، ص19.
[2] عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880، ط 2، المطبعة الملكية، 1985، ص19.
[3] فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص 41.
[4] محمود شاكر، التاريخ الاسلامي التاريخ المعاصر بلاد المغرب، ط2، المكتب الإسلامي، لبنان، 1996م، ص349.
[5] محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص218.

الجزائرية ولحماية التجارة والقوافل وتامين المنطقة الصحراوية[1]. بالرغم من أن السلطان المولى عبد العزيز سعى من أجل وضع حد للتدخلات الفرنسية في بلاده فقد قام بإرسال رسالة يوم 21ديسمبر 1901 إلى السفير البريطاني يطلب منه النظر في التجاوزات الفرنسية على الحدود المغربية وان يقنع فرنسا بضرورة تعيين الحدود بين المغرب والجزائر إلا أن فرنسا كان جوابها غامضا وملتويا كعادتها[2].

[1] فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص41.

[2] غازي محمد، التنافس الأوروبي حول المغرب الأقصى على ضوء المؤتمرات الدولية 1884م-1912م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018م-2019م، ص38.

المبحث الثاني: التسويات الفرنسية مع الدول الاوروبية حول تونس والمغرب.

1. الاتفاقيات الفرنسية مع الدول المنافسة حول تونس:

بدأت الترتيبات بين الدول الاوروبية حول تونس في مؤتمر برلين المنعقد سنة1878م عندما اقترح وزير الخارجية الانجليزي والمستشار الالماني على فرنسا احتلال البلاد التونسية حيث صرح المستشار الالماني "بسمارك" للسفير الفرنسي في 05جانفي 1878م قائلا "ان الاجاصة التونسية قد نضجت وحان لكم أن تقطفوها...."[1].

ويرجع سبب هذا الموقف المؤيد لإنجلترا والمانيا حيال فرنسا هو ان في الوقت الذي تمكنت الحكومة الانجليزية من الحاق جزيرة قبرص لها وفرضت على مصر نظام المراقبة الثنائية رأت بالتالي ضرورة ترك تونس لفرنسا كتعويض لها كما وقد كانت انجلترا تفضل ان ترى تونس في أيدي فرنسا أكثر من ايطاليا، اما المانيا فيرجع سبب تأييدها أنها ارادت صرف أنضار فرنسا عن مقاطعتي "الألزاس واللورين" كما رأت بأن اقامة فرنسا بتونس سوف ينتج عنه عداوة طويلة بين المانيا وفرنسا[2].

والجدير بالذكر أن مؤتمر برلين انعقد في البداية لتسوية النزاع بين روسيا وتركيا، اما تونس فلم تطرح فيه الا بعدما تدخل وزير خارجية فرنسا والذي طالب بحقه في الغنيمة خاصة بعد احتلال انجلترا لجزيرة قبرص[3].

فاستطاع بالتالي ان ينتزع من رئيس وزراء بريطانيا «سالسبوري" وعدا بترك تونس لفرنسا وانتهت بإنشاء مذكرات رسمية تحمل طابع الاتفاق على الاحتلال ولم يعترض "بسمارك" هذا الاتفاق لأنه يصب في مصلحته الا وهي ابعاد فرنسا عن الحدود الالمانية والانشغال بشمال افريقيا وبالتالي ينشغل القادة العسكريين الفرنسية عن الرغبة في الانتقام لهزيمة فرنسا في الحرب السبعينية [4].

---

[1] خليفة الشاطر، تونس عبر التاريخ (الحركة الوطنية ودولة الاستقلال)، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس ،2005م، ص17.

[2] جلال يحي، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، مصر ،1999م، ص323.

[3] امين شاكر، المرجع السابق، ص96.

[4] المرجع نفسه، ص97.

اما ايطاليا فقد كانت تعارض فكرة احتلال فرنسا لتونس وماكنت لتتخلى عن مطامعها في الايالة لكنها لم تلقى دعما فعليا من الدول الاخرى لتحقيق اهدافها حيث عارضة انجلترا هيمنة الايطاليين على الايالة لان هذه الهيمنة سوف تخول لإيطاليا مراقبة حوضي مضيق صقلية وتمكنهم من قطع طريق الهند الذي اصبح يمر بالبحر المتوسط منذ فتح قناة السويس عام 1869م[1]، لكن ايطاليا ظلت متمسكة بأطماعها واستلائها على البلاد فحدث صراع بين القنصل الفرنسي "روستان" والقنصل الايطالي "ماشيو" فعمل روستان على توجيه أنظار المنافس الايطالي نحو طرابلس الغرب بهدف ابعادها عن تونس , لكن اشتدت المنافسة الاقتصادية بين الطرفين اكثر في القرن التاسع عشر خاصة بعد تخلي إنجلترا عن اطماعها في تونس لصالح فرنسا لتتمكن ايطاليا من الحصول على امتياز شراء الخط الحديدي على حساب شركة فرنسية ما دفع هذه الاخيرة بالتهديد بالقوة للانتزاع الامتيازات الاقتصادية لصالحها وقررت الاحتلال [2]

ولتحقق فرنسا هدفها وافقت في مؤتمر برلين على الاعتراف باستلاء النمسا على البوسنة والهرسك وبتوسيع روسيا نفوذها في البلقان وهذا بشرط ان تتحصل فرنسا على تعويض مناسب ورغم ان معاهدة برلين لم تحتوي على نص صريح الا ان فرنسا قد تمكنت من الحصول على رخصة غير رسمية للاستلاء على تونس[3]

في الاخير استجابة فرنسا لقرارات المؤتمر كونها تصب في مصالحها ولان ذلك سيؤدي الى اعادة التوازن في منطقت البلقان والمضايق بشرق اوروبا وبالتالي امكانها من الحصول على موارد جديدة وتحقيق اهدافها الاستعمارية في المغرب العربي ومنه احتلال تونس [4].

[1]على المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، سراس للنشر، تونس 1986م، ص36.

[2]خليفة الشاطر، المرجع السابق، ص18.

[3]فلاديمير لوتسكي، المرجع السابق، ص306.

[4]جمعة عليوي فرحات الخفاجي، المرجع السابق، ص255-256.

2. الاتفاقيات الفرنسية مع الدول الأوروبية حول المغرب الأقصى.

كان الاستعمار الفرنسي في كل لحظات تقدمه على طريق التوسع يحدد تفكيره لتوفير الأطر النظرية والصيغ العلمية الكفيلة بتثبيت وجوده وضمان استمراره [1]. حيث بدأت الدبلوماسية الفرنسية بتنفيذ مخططها للانفراد بالمغرب وذلك من خلال خطة الاحتلال الذي رسمها وزير خارجيتها ديلكاسيه خلال الفترة (1898-1905) و التي تقوم على التوغل الاقتصادي وإبعاد التدخلات الأوروبية في المنطقة[2] ، ولتفعيل هذه الخطة لجأت فرنسا لعقد سلسلة من الاتفاقيات مع الدول التي لها مصالح[3].

- **الاتفاق الفرنسي الإيطالي 1902:**

دخلت إيطاليا ميدان الاستعمار في وقت متأخر من تاريخ الحركة الاستعمارية الأوروبية لإفريقيا[4]. فكانت من أواخر الدول التي دخلت إلى حلبة التكالب[5]. وذلك بسبب تأخر وحدتها القومية وكذا معاناتها من المشكلات الداخلية المعقدة، التي حظيت باهتمام كبير من جانب الحكومات الإيطالية، مما شغلها مؤقتا عن متابعة نشاطها الاستعماري، وبعد أن أوضحت معالم وحدتها عام 1870 أصبحت ترى بأنه لابد أن تكون لهذه الدولة الناشئة مكانة بين الدول الكبرى[6]. وفي ظل اشتداد الصراع بين الدول الأوروبية حول مناطق البحر الأبيض المتوسط، لم تكن إيطاليا بمنأى عن هذا الصراع فكانت هي الأخرى تتطلع لبسط نفوذها في شمال إفريقيا[7]. لكن استيلاء فرنسا على تونس وتوقيع معاهدة باردو والتي أصبحت بموجبها محمية فرنسية عام 1881 م[8]. فقد وجهت ضربة لأطماع إيطاليا في الأقطار الثلاث، لذا وقفت إيطاليا موقف عدم الرضى لامتداد النفوذ الفرنسي إلى تونس والجزائر وحاولت فرنسا الاتفاق مع إيطاليا لتقلع

---

[1] امحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط2، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية،1994، ص 141.

[2] فادية، عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص42.

[3] المرجع نفسه، ص43.

[4] رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، الدراسات والبحوث الاجتماعية، دم، 1996، ص 114.

[5] المرجع نفسه، ص141.

[6] عبدا لمنصف حافظ، الغزو الإيطالي لليبيا: دراسة في العلاقات الدولية، الدار العربية للكتاب، دم، 1983، ص6.

[7] المرجع السابق، ص7.

[8] محمد علي عامر، تاريخ المغرب العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2005-2006، ص311.

عن سياستها في مضايقتها[1].و في ظل تخوف إيطاليا من عدم وضع أقدامها على أطراف الشمال الإفريقي، فان الموقف يفرض عليها تثبيت أقدامها في السوق العالمية وهذا لن يتحقق إلا إذا تمكنت من إقامة تفاهم دولي [2].

بعد المحدثات والاتفاقيات بين فرنسا وإيطاليا حول سواحل شمال إفريقيا وبالأخص المغرب الأقصى وليبيا[3]، تم الاتفاق بشكل نهائي في نوفمبر 1902 [4]، على منح فرنسا حرية العمل في مراكش مقابل إطلاق يد إيطاليا في طرابلس وإنهاء الخلاف بينهما دون أي نزعات[5].

- **الاتفاق الفرنسي البريطاني1904**

وضعت القوى الاستعمارية كل من بلاد المغرب ومصر في سلة واحدة، فقد كان لموقع مصر والمغرب الاستراتيجي على خريطة السياسة العالمية أكبر الأثر في زيادة الأطماع الأجنبية[6].

كانت إنجلترا قد احتلت مصر في عام 1882 ومنذ ذلك التاريخ حتى عام 1904 أصبح هذا الاحتلال يمثل السبب الرئيسي للخلافات بين فرنسا وانجلترا ذلك بأن الفرنسيين كانوا يعتبرون مصر جزء من نصيبهم، فبالرغم من خروج الجيش الفرنسي من مصر عام 1801 ظل نفوذ الفرنسيين قائما فيها[7].

واشتدت حدة الخلاف لما بانت خطط فرنسا ومطامعها الاستعمارية في بلاد المغرب فقامت كل من إنجلترا وألمانيا تعارضان التوسع الفرنسي الخطير في حوض المتوسط مما جعل التوتر يخيم على العلاقات الإنجليزية الفرنسية كاد

[1] شوقي عطاالله الجمل، المرجع السابق، ص317.

[2] محمد علي عامر، المرجع السابق، ص311.

[3] إسماعيل احمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة البيكان، السعودية، 2000، ص419.

[4] صلاح العقاد ن ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، دم ،1970، ص11.

[5] إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص 419.

[6] جلال يحي، المغرب الكبير: الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1966، ص521.

[7] ممدوح نصار، أحمد وهبان، التاريخ الد يبلوماسي والعلاقات السياسية بين الدول الكبرى 1815-1991 ص 26

أن يؤدي إلى نشوب حرب بين الدولتين[1]، والدخول في أزمة فشودة[2]. إلا أن ظهور ألمانيا كقوة حيوية عظمى وتطور الأسطول الألماني أدى إلى تخوف إنجلترا ورغبتها في التنافس على المستعمرات[3]، كل هذه التطورات الحاصلة أزعجت كل من إنجلترا وفرنسا وشعرتا بضعف مركزهما أمام الخطر الألماني الذي أصبح يهدد كيان كل منهما [4]، من أجل ذلك عملت كل من فرنسا وبريطانيا على عقد اتفاق ودي حول المغرب ومصر في 8 أفريل 1904 وكان من أهم بنوده ما يلي:

- تبقى معاهدة إنكلترا القديمة مع مراكش سارية.
- لفرنسا حق حفظ الأمن وتقديم مساعدات للقيام بإصلاحات.
- لا تتخذ إجراءات مالية ولا تسن قوانين تضر بالمصالح البريطانية.[5]

وهكذا تمكنت فرنسا من تحقيق حرية العمل في المغرب مقابل إطلاق يدها على مصر.

- **الاتفاق الفرنسي الاسباني أكتوبر 1904.**

تعتبر هذه الاتفاقية مكملة ومتزامنة مع الاتفاق الفرنسي البريطاني [6]. فالبر غم من أن فرنسا كانت مطمئنة للاتفاق الودي مع إنجلترا الا انها ظلت متخوفة من اسبانيا. لذا سعت جاهدة بعد اتفاقها مع إنجلترا إلى عقد اتفاق مع اسبانيا من اجل تحديد وضع اسبانيا في المغرب بصفة أدق باتفاق الدولتين، وكانت قد جرت مفاوضات سابقة بين

[1] محمد رفعت بك، التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط. لجنة البيان العربي، د م، د ت، ص 59.

[2] ازمة فاشودة: هي أزمة وقعت بين بريطانيا وفرنسا في جنوب كردخان وتسمى الآن كردوك، وقعت في سياق التنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانيا في شرق أفريقيا، وأوشكت هاته الأزمة أن تؤدي إلى حرب بينهما، وانتهت دبلوماسيا للصالح بريطانيا، ونتج عن هذا الخلاف إلى ظهور ما يسمى متلازمة فاشودة في السياسة الخارجية الفرنسية للتأكيد على النفوذ الفرنسي في الأراضي التي قد تصبح تحت النفوذ البريطاني، محمد رفعت بك، المرجع السابق، ص94.

[3] عمر عبد العزيز عمر، جمال محمود حجر، صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعة، مصر، 2004م، ص142.

[4] محمد بركات، الحرب العالمية الأولى قصة الأطماع ومأساة الصراع، دار الكتاب العربي، سوريا، 2007م، ص45.

[5] محمود شاكر، المرجع السابق، ص351.

[6] إسماعيل احمد ياغي، المرجع السابق، 418.

فرنسا واسبانيا في عام 1902 لهذه الغاية، لكن لم تنتهي هذه المحادثات بين الدولتين بتوقيع اتفاق بينهما، لذا كان الجو مهيئا أكثر بعد الاتفاق الإنجليزي الفرنسي [1].

بدأت المفاوضات بهذا الشأن منذ 18 افريل 1904، وقد صادفت عدة صعوبات من طرف اسبانيا حيث احتجت على صغر منطقة النفوذ التي عرضتها فرنسا [2]، وبعد التفاهم والتفاوض وقع وزير خارجية فرنسا ديكالسيه مع سفير اسبانيا في باريس يوم 03 أكتوبر 1904 على بيان رسمي يتضمن موافقة اسبانيا على السياسة الفرنسية في المغرب[3]، وفي هذه الاتفاقية تم تحديد مدى حقوق كل من الدولتين حيث أخرجت مدينتي فاس وتازة من دائرة النفوذ الاسباني، وقلصت كذلك مجال نفوذ اسبانيا في جنوب المغرب . وتم الاتفاق على وضع مدينة طنجة ومجاورها تحت نظام خاص، ونص البند الثالث من هذه الاتفاقية على أن الدولتين ستتدخلان في حالة عجز الحكومة الشريفية عن الاستمرار في البقاء أو في حالة ضعف مزمن لهذه الحكومة وعجزها عن مهمة حفظ الأمن[4] .

استطاعت فرنسا من خلال هذه الاتفاقيات بسط نفوذها على المغرب وتمكنت من تنفيذ سياستها إلا أن هذه الترتيبات التي أنجزتها فرنسا والتي حاولت تطبيقها على ارض الواقع، أربكته تدخلات ألمانيا التي كانت غائبة عن هذه التسويات.

اعتبرت ألمانيا اتفاق الدول الثلاث فيما بينهم وإغفالهم شانها أمر دولي عظيم الخطر وتهديد صريح لمصالحها في المغرب، خاصة أنها وسعت تجارتها في المغرب [5] .

وللتعبير عن موقفها قام الإمبراطور غليوم الثاني بالإعلان بأنه سيقوم بزيارة طنجة، وبالفعل قام الإمبراطور الألماني بزيارة إلى طنجة وألقى خطابا يوم 31مارس 1905 ورد فيه قوله: "نأمل أن المغرب في ظل سيادة صاحب

[1] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 321.

[2] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى) المصدر السابق، ص223.

[3] عبد الواحد الناصر، التدخل العسكري الأجنبي في المغرب: قراءة جيواستراتيجية المغرب خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تق:عبد الهادي التازي ، مطبعة البث، المغرب، 1999، ص102.

[4] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى) المصدر السابق، ص224.

[5] محمد رفعت بك، المرجع السابق، ص229.

الجلالة الشريفة سيكون مفتوحا للتعايش السلمي بين جميع الدول دون أي احتكار أو إلحاق وعلى قدم المساواة التامة، إن الهدف من زيارتنا هو أن يعلم الجميع أننا مصممون بكل إمكانياتنا على مصالح ألمانيا في المغرب، وبما أننا نعتبر السلطان كامل السيادة والاستقلال، فإننا نريد التفاهم معهم من اجل الحفاظ على هذه المصالح[1].

أكد الإمبراطور الألماني في خطابه أن المغرب بلد مستقل وعليه أن يبقى كذلك دون أي استعمار أو حماية من دولة أخرى مهما كانت قوتها وان ألمانيا لن تسمح أبدا باحتلاله[2].

إن هذا الخطاب أدى إلى شرخ جديد في العلاقات الفرنسية الألمانية. ولما كانت موازين القوى لا تضمن لأي طرف في ذلك الحين نصرا مؤكدا، فإن ذلك رفع أطرف النزاع إلى الجنوح إلى الدبلوماسية لحل الأزمة من خلال مؤتمر دولي تم الاتفاق على عقدة لمناقشة القضية المغربية[3].

- **مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906**

نتيجة للتطورات الحاصلة والتنافس الاستعماري الذي أدى إلى نشوب أزمة مراكش. طالب المغرب بعقد مؤتمر دولي، وكان الهدف منه هو تدويل المسألة المغربية ومنع فرنسا من الاستحواذ على المغرب، وقد رحبت ألمانيا بفكرة عقد مؤتمر دولي وناصرت السلطان المغربي مولاي عبد العزيز [4]، وأيدتها النمسا في مطلبها وقد وافقت فرنسا كذلك [5]

عقد المؤتمر في الجزيرة الخضراء، في 16 جانفي1906 إلى غاية 07 افريل 1906 وحضرته ثلاثة عشرة دولة منها: إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، روسيا، إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، المغرب، النمسا، البرتغال وبلجيكا وهولندا [6].

[1] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، المصدر السابق، ص229.

[2] سعيد البشاوي، جمال سالم، تاريخ العام الحديث والمعاصر للصف العاشر، وزارة التربية والتعليم، فلسطين، 2004، ص65.

[3] أمين الريحاني، المغرب الاقصى، د ط، مؤسسة هنداوي، 2017، ص 30.

[4] محمد الأمين محمد، محمد علي الرحماني، المفيد في تاريخ المغرب، دار الكتاب، المغرب، دت، ص 248.

[5] عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر(1715-1919)، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص242.

[6] فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص 42.

امتدت مداولات المؤتمر أكثر من شهرين ونصف، وهو دليل على خطورة الأزمة وصعوبة التوصل إلى تسوية بين الدول الكبرى الفاعلة ومنذ الجلسات الأولى ظهر تباين خطر فرنسا وألمانيا، إضافة إلى مطالب السلطان المغربي[1]. أصدر المؤتمر قراراته في وثيقة مطولة تتألف من 123 مادة تعرف بميثاق الجزيرة[2]. وكانت قرارات المؤتمر تتمثل في أن يعهد لفرنسا بالإشراف على البوليس والجمارك في المغرب بالمناطق المطلة على المحيط الأطلسي، بينما عهد للبوليس الاسباني في المغرب العمل في المنطقة المطلة على البحر المتوسط، وهكذا حققت الدولتان الاسبانية والفرنسية أهدافهما باعتراف الدول المجتمعة[3]. إن قرارات ميثاق مؤتمر الجزيرة الخضراء كانت كلها تصب في مصلحة الأجانب، فقد كان السبب المباشر لهذا المؤتمر هو تدوير القضية المغربية إلا أن السبب الخفي هو إخضاع المغرب للاستغلال لفائدة مصالحهم الاقتصادية، فقد منح مزيدا من السلطة للهيئة الدبلوماسية والقناصل للتدخل في شؤون المغرب[4].

بالرغم من أن المؤتمر أقيم من أجل النظر في المسألة المغربية إلا أنه لم يجد حلول لذلك وإنما زاد في تعقيد المسألة بل وطور المصالح الأجنبية في المغرب وكذا عزز النفوذ الأوروبي به دون الاهتمام بالمغرب كدولة مستقلة[5].

[1] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 323.

[2] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، المصدر السابق، ص234.

[3] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي عطا الله الجمل، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري للتوزيع والمطبوعات، مصر، 2000، ص228.

[4] علال الفاسي، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، مطبعة الرسالة، 1947، ص 12.

[5] علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب(1910-1984): حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، ط2، د د، المغرب، 1994، ص 78.

المبحث الثالث: التغلغل الفرنسي وإعلان الحماية على كل من تونس والمغرب.

1. بداية الاجتياح الفرنسي وإعلان الحماية على تونس.

سعت فرنسا دائما للسيطرة على البلاد التونسية مستغلة بذلك الاوضاع السيئة للبلاد بسبب كثرة النفقات المالية التي نفقتها الحكومة التونسية في مشروعاتها الاصلاحية [1]، ولتبرر فرنسا موقفها من التدخل في البلاد التونسية اتخذت من انتقال بعض القبائل التونسية "فبائل خمير"[2] عبر الحدود الجزائرية ذريعة للغزو بحجة ان هذه القبائل تساند الثوار الجزائريين [3] .

الدخول الفرنسي الى تونس:

عرفت تونس ازمة مالية ضخمة وظهور عجز في الحكومة وتأزم الوضع أكثر عندما حصل شجار بين قبيلة "خمير" وبعض الاهالي التابعين لحكم الجزائر وهنا انتهزت فرنسا الفرصة ورأت بضرورة التدخل في الشؤون التونسية لردع المعتدين وتأمين الراحة وعلى هذا الاساس

ففي 24مارس/أفريل 1881 اجتازت القوات الفرنسية حدود تونس من الجزائر [4]، مجهزة جيشا يتألف من ثلاثين الف جندي وقام باحتلال مدينة الكاف متقدما بعد ذلك نحو الوسط والجنوب ومن جهة اخرى تم ارسال فرقة من الاسطول أرست على مدينة بنزرت وانزلت ثمانية الاف جندي بقيادة الجنرال "بريار" ليتجهوا الى العاصمة التونسية وحاصروا هناك قصر باردو مكان تواجد الباي [5].

توقيع معاهدة باردو: في 12ماي 1881م تمكنت القوات الفرنسية من محاصرة قصر الباي وتم عرض نص "باردو" على محمد الصادق من قبل الجنرال "بريار" والقنصل "روستان" وماكان على الباي الا ان يخضع لهذا الامر ويوقع على

---

[1] يونس درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال، مكتب تونس الحرة، تونس ،2009م، ص24.

[2] قبيلة بني خمير: هي قبيلة تونسية ترابط بين الحدود التونسية والجزائرية، أنظر: يونس درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال، مكتب تونس الحرة،2009م، مصر ،2011م، ص24.

[3] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص43.

[4] المرجع نفسه، ص43.

[5] حسن حسيني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، د.ت، ص178.

المعاهدة خاصة بعد التهديدات الموجهة اليه من فرنسا بخلعه عن العرش وتنصب اخيه في حالة رفضه التوقيع على المعاهدة[1].

شملت هذه المعاهدة مجموعة من القرارات اهمها:

- ان الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية هو مجرد احتلال مؤقت فقط وسوف يزول عندما تصبح تونس قادرة على ادارة شؤونها بنفسها والمحافظة على الامن والنظام كما ان هذه المعاهدة لا تشير الى اي تدخل في شؤون تونس الداخلية
- يحق لتونس عقد اتفاقات مع الدول الاخرى شريطة الرجوع قبل ذلك الى فرنسا واعلامها بالأمر[2].
- بسط السيادة الفرنسية على المجالين الدبلوماسي والعسكري بالإيالة
- ضمان الموارد المالية لفرنسا التي تخص "حقوق دائني المملكة" خاصة في الغرامة الحربية لتغطية النفقات المباشرة للسيطرة الفرنسية [3].
- حصول فرنسا على حق تنظيم شؤون البلاد المالية وممارسة العلاقات الخارجية التونسية وتنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة التونسية والدول الاوروبية
- ضمان فرنسا استرجاع حقوق دائني تونس ودفع ديون الايالة
- تعيين فرنسا لوزير مقيم يعمل على مراقبة بنود المعاهدة وأصبح همزة وصل بين الحكومة الفرنسية والسلطات التونسية
- حماية الباي واسرته من اي خطر يهدده

وللإشارة فانه لم تذكر كلمة الحماية في هذه المعاهدة [4].

---

[1] راغب السرجاني، قصة تونس من البداية الى ثورة 2011، دار الاقلام، مصر ،2011، ص22.

[2] يونس درمونة، المرجع السابق، ص25-26.

[3] على المحجوبي، المرجع السابق، ص24-25.

[4] فلاديمير لوتسكي، المرجع السابق، ص307.

- ضبط الامن في البلاد من خلال القوات الفرنسية المتمركزة في السواحل
- يتوقف هذا التدخل الفرنسي في تونس فور رجوع الامور الى مجراها الطبيعي بتونس [1].

وقد اعترفت جميع الدول بهذا الاستلاء ماعدا تركيا وايطاليا اللذان احتجتا على ذلك ولكن دون جدوى ,فتركيا كانت ترى بأن الباي هو مجرد موظف لا يحق له عقد معاهدات دولية ولم يتخلى السلطان التركي عن حقوقه في تونس الابعد انتهاء الحرب العالمية الاولى على اساس ابرام اتفاقيات دولية قانونية [2] الا ان الشعب التونسي رفض هذه المعاهدة فقام على اثر ذلك بانتفاضة ما دفع الفرنسيون لتعزيز استلائهم للبلاد شبرا بشبر فقاموا بالاستلاء على صفاقس ثم احتلوا القيروان في اكتوبر ,وفي نوفمبر تمكنوا من السيطرة على قفصة وصولا بهم للاحتلال قابس في 30نوفمبر1881 وهنا تكنوا من قمع الانتفاضة

بادر الفرنسيون بتأسيس جهاز الدولة الاستعمارية لضمان سيطرة الرأسمال الاحتكاري على البلاد [3].

- **توقيع معاهدة المرسى الكبير: أجبرت** فرنسا الباي الذي فقد سلطاته لصالح المقيم العام الفرنسي "كامبو" على توقيع معاهدة جديدة في 08جوان1883م عرفت باسم معاهدة المرسى الكبير والتي تم فيها فرض الحماية الفعلية على تونس [4].

سعت فرنسا من خلال هذه المعاهدة لاستكمال سيطرتها التامة على البلاد وأرغمة الباي الجديد "علي باي" على الامضاء عليها وأبرز ما جاء فيها:

- الابقاء على سيادة الباي الداخلية حيث له الحق في سن القوانين بما يتماشى مع معاهدة باردو
- اظهار رغبة الباي في اتمام هذه الحماية وباعتباره المكلف بإدخال الاصلاحات العدلية والمالية فقد ارغمته في ان تكون جميع هذه الاصلاحات تصب في صالح فرنسا ة وترجع بالفائدة عليها

[1] نقولا زيادة، المرجع السابق، ص101.
[2] فلاديمير لوتسكي، المرجع السابق، ص307.
[3] المرجع نفسه، ص308.
[4] راغب السرجاني، المرجع السابق، ص22.

- تم ذكر كلمة الحماية على تونس لأول مرة بحيث لم تذكر سابقا [1].
- تقوم فرنسا بتصفية الديون التونسية والغاء اللجنة المالية الدولية وبسط نفوذها على البلاد والتدخل في الشؤون الداخلية
- -الابقاء على سلطة الباي الشكلية فقط
- -لايحق للباي عقد اي قرض مع الدول الاخرى الا بموافقة الحكومة الفرنسية [2].
- فرضت بعد ذلك فرنسا قيودا جديدة فوفقا للمرسوم الصادر في 10نوفمبر 1884م والذي يعطي للمقيم العام الحق بالنيابة عن الحكومة الفرنسية فان جميع المراسيم التي يطلقها الباي لا تكون نافذة ما لم يصادق عليها المقيم الفرنسي

وبالتالي تكون فرنسا قد حلت محل الدولة المحمية بتجاوزها حدود المعاهدتين وأعلنت حكمها المباشر على البلاد[3].

2. بداية الاجتياح الفرنسي وإعلان الحماية على المغرب

- **بداية الاجتياح**

شهد عام 1907 مزيدا من التدخل الفرنسي في المغرب، وذلك اثر مقتل الطبيب الفرنسي موشان [4]، الذي كان جاسوسا فرنسيا في مراكش، فاتخذت فرنسا من هذه الحادثة ذريعة للتدخل العسكري في وجدة واحتلالها وبقاء القوات الفرنسية فيها مؤقتا، ولم تنفذ ذرائع ومبررات فرنسا للتدخل في المغرب، فقد كانت إستراتيجية الاحتلال قائمة على التغلغل المنظم لاستكمال تطويق المغرب. ومن تم كان احتلال الدار البيضاء في 1907 وقبلها وجدة، بمثابة

[1] الحبيب ثامر، المرجع السابق، ص29.

[2] ايهاب علي حسين مصيرع، بدايات التغلغل الاوروبي في تونس وفق المخططات الاستعمارية، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، ع35، العراق ،2017م، ص827.

[3] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص35.

[4] موشان: التحق بعمله كطبيب في 28 أكتوبر 1905 وشيع عنه بانه ليس بطبيب لكنه مبعوث سري للحكومة الفرنسية جاء لإنجاز مخططات والتعرف على الأرض والتجسس بهدف غزو فرنسي قادم، علال الخديمي، المرجع السابق، ص94.

القاعدة التي انطلقت منها القوات الفرنسية للتوسع، فاحتلوا فاس في 21 ماي 1911 [1].منتهزتا بعض الاضطرابات التي حدثت بالمغرب1911 ضد السياسة المتخاذلة للسلطان عبد الحفيظ على المستويين المحلي والخارجي وكذا الوضع الاقتصادي المتدهور حيث استنجد السلطان بفرنسا لإخماد الثوار [2]، وبذلك دخلت فرنسا بصفة شرعية أمام الدول الأخرى لفك الحصار على المدينة[3].

أدى احتلال فاس من طرف فرنسا إلى تصاعد خطير في الخلافات الفرنسية-الألمانية، فألمانيا لم تعارض الاحتلال الفرنسي لوجدة والدار البيضاء في 1907 لحاجتها لرأس المال لاجتياز أزمتها المالية، لكن بعد احتلالها لفاس أرسلت ألمانيا طردا حربيا إلى ميناء أغادير تلميحا لفرنسا عن استعدادها إلى المواجهة العسكرية، من اجل حماية رعاياها ومصالحها التجارية بالمغرب[4].

وعلى إثر هذا التحدي جرت مفاوضات بين ألمانيا وفرنسا، وابرم اتفاق يوم 04 نوفمبر 1911 بينهما، حصلت فرنسا بمقتضاه على حرية كاملة للعمل بالمغرب في مقابل تسليم الكونغو الفرنسية الاستوائية لألمانيا[5]. بذلك تمكنت فرنسا من إنهاء جميع خلافاتها الاستعمارية مع القوى الأوروبية المنافسة لها في المغرب ولم يبقى أمامها سوى إعلان الحماية [6].

- **فرض الحماية**

استطاعت فرنسا تخطي كل العقبات التي تعترض إعلان حمايتها وتنفيذ مخططتها للاستحواذ على المغرب حيث تمكنت من ترتيب العديد من الاتفاقيات للانفراد بالمغرب، وكذا تمكنت من التخلص من التدخل الألماني في المسالة

[1] فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص44.

[2] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي عطاالله الجمل، المرجع السابق، ص229.

[3] فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص44.

[4] امحمد مالكي، المرجع السابق، ص93.

[5]افلا ديميرلوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط2، دار الفرابي، لبنان،1985، ص331.

[6] فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص44.

المغربية [1].إن جل ما قامت به فرنسا من ترتيبات انعكس على الوضع الداخلي للمغرب فبعد عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906 ونتائجه التي كانت لصالح اسبانيا وفرنسا، حيث أعلن الشعب خلعه للسلطان عبد العزيز والبيعة لأخيه عبد الحفيظ 1908 ، وأمام هذه الظروف التي يمر بها المغرب فتح المجال أمام فرنسا لإعلان الحماية على المغرب مما أدى إلى إجبار السلطان عبد الحفيظ على قبول إعلان الحماية الفرنسية على المغرب في 30 مارس 1912[2].في 26 مارس 1912 استقبل السلطان عبد الحفيظ وفدا فرنسيا بقيادة الوزير الذي سلم له الوثيقة التي تتضمن نص الحماية في الوقت الذي كان فيه 500 جندي فرنسي يحتلون مدينة فاس ويتحكمون في كل شيء، ولذلك اضطر السلطان عبد الحفيظ إلى إمضاء معاهدة الحماية ، وصيغت شروط الحماية في تسع مواد، تضمنت حق فرنسا في احتلال أي جزء من المغرب تراه ضروريا للمحافظة على النظام والاستقرار والنشاط التجاري ووضع نظام جديد للإصلاحات الإدارية والقضائية والاقتصادية والمالية التي تريد فرنسا إدخالها للمغرب[3]

[1] فادية عبد العزيز القطعاني، المرجع السابق، ص44.

[2] محمد ابن عبد الكريم الخطابي، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، تق: محمد علي داهش، دار الشؤون، العامة، العراق، 2002، ص31.

[3] جعفر عباس حميدي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الفكر للطباعة والتوزيع، الأردن، 2002، ص 230.

الفصل الثاني: أساليب السياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس

المبحث الأول: الإجراءات السياسية والعسكرية

المبحث الثاني: الإجراءات الاقتصادية

المبحث الثالث: الإجراءات الاجتماعية

المبحث الأول: الاجراءات السياسية والعسكرية

1: الاجراءات السياسية

بعدما تمكنت فرنسا من فرض الحماية على تونس فقد أحدثت مجموعة من المؤسسات وأقامت نظاما على رأسه المقيم العام حيث كانت له صلاحيات تخول له حكم البلاد باسم الباي حيث أصبح هذا الاخير مجرد واجهة شكلية فقط، بالتالي توجهت السلطات الفرنسية بتركيز ادارة فرنسية لكنها تمارس السلطة الفعلة

أ: التنظيم الاداري

- **الادارة المركزية:**

عملت فرنسا منذ فرض حمايتها على تقييد سلطة الباي مع ابقاء حقوقه الوراثية في الحكم حيث يتم تعيين الباي من طرف المقيم العام وهذا ما قام به"بول كامبون" عند تنصيبه للباي "علي" على العرش فكان الباي مجرد واجهة شكلية فقط يحتفظ بالمظاهر الخارجية للسلطة كما تم تعيين متصرف فرنسي يدعى "رئيس الدائرة السنية" يتولى مهمة ادارة وتسيير املاك الباي العقارية والمنقولة ومراقبة اعماله [1].

وتم الغاء الدستور الذي كان قائم من قبل وحل المجلس التشريعي، وجعل السلطة التشريعية بيد الباي بعد أن كانت من حق المجلس لكن سرعان ما انتزعت منه هذه السلطة وجعلت مراسيم الباي الملكية لا تنفذ الا بعد امضائها من قبل المقيم العام [2].

المقيم العام ودوره في ادارة شؤون الايالة:

يعتبر المقيم العام الممثل للحكومة الفرنسية لدى الباي فهو المكلف بتطبيق المعاهدات المنعقدة بين فرنسا وتونس فهو حلقة وصل بين الباي والدول الاخرى، في 09جوان 1881م تم اصدار مرسوم كلف من خلاله المقيم العام بمهام وزير الشؤون الخارجية للحكومة التونسية

[1] احمد القصاب، المرجع السابق، ص969-370.

[2] تامر الحبيب، المرجع السابق، ص31.

صدور مرسوم اخر في 29أفريل 1882م: حيث صدر من طرف رئيس الجمهورية الفرنسية والمتعلق بتنظيم سير الحماية وضبط أعمال المقيم فأصبحت بمقتضاه جميع مصالح البلاد التونسية تحت سلطة ورقابة الحكومة الفرنسية وخاضعة للوزارات الخارجية الفرنسية بباريس وأن الوزير المقيم هو الممثل لجميع المصالح التونسية [1].

صدور مرسوم في 10نوفمبر 1884: تم اصداره من طرف رئيس الجمهورية الفرنسية وتم فيه تحديد اختصاصات المقيم العام اذ خول له المصادقة بالنيابة عن الحكومة الفرنسية على اصدار وتطبيق جميع المراسيم الصادرة عن الباي فقد أصبح له الحق في سن القوانين [2].

صدور مرسوم رئاسي في 23جوان 1885م يؤكد على أن المقيم العام هو ممثل الجمهورية بالبلاد التونسية حيث يرجع اليه بالنظر في جميع الشؤون الادارية المتعلقة بالأوروبيين والأهالي ثم في سنة 1885م أدخلت تعديلات جديدة تتعلق بسلطات الوزير المقيم أهمها:

- ✓ يتكفل المقيم العام بمهمة الاتصال بالحكومة الفرنسية عن طريق وزير الشؤون الخارجية [3] .
- ✓ يتمتع المقيم العام بحق تشريع المراسيم واصدارها بعد التوقيع عليها من طرف الباي وهذا بموجب معاهدة المرسى حيث فوض الباي المقيم العام حق تشريعها [4].
- ✓ كما اصبحت جميع صلاحيات السيادة بيد المقيم العام وذلك من خلال المعاهدات التي حولت هذه الصلاحيات من الباي الى فرنسا ويقوم المقيم العام بتسيير العلاقات الخارجية للإيالة باعتباره ممثل الحكومة الفرنسية ووزير الباي للشؤون الخارجية .

[1] احمد القصاب، المرجع السابق، ص378.

[2] عبد الكريم الفيلالي، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج11، شركة ناس، ص224.

[3] احمد القصاب، المرجع السابق، ص379.

[4] سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية في تونس 1924-م1956م: نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، دار زهران، الاردن ،2000م، ص20.

- ✓ يتكفل المقيم العام بإصدار القرارات التنظيمية المتعلقة بالجالية، وفي 01ماي 1912م تم اصدار مرسوم يمنح للمقيم العام الحق في اصدار القرارات المتعلقة بتحجير الاقامة على كل شخص متابع قضائيا [1].
- ✓ هكذا تم استغلال السلطة التشريعية في تونس لتنفيذ برامج استعمارية صادرة في الظاهر عن البلاد التونسية [2].

الكاتب العامة للحكومة التونسية:

هو جهاز يعمل على مراقبة جميع الأعمال الصادرة عن الادارة التونسية وقد حددت صلاحيات الكاتب العام الفرنسي في 04 فيفري1883م اذ أصبح يرأس أعوان الادارة المركزية ويقوم بمراقبة مراسلات الوزير الأكبر ويعرض القوانين وإصدارها كما يحفظ وثائق الدولة [3].

يصادق الكاتب العام على جميع المراسيم بعد توقيع الباي عليها , ويعتبر حلقة وصل بين الوزراء التونسيين والوزير الأكبر ويتكفل بمهمة الاشراف على هيئة الموظفين وعلى المصاريف العامة للادارة, أي أن جميع السلطات الادارية بيده كما يصادق على جميع القرارات الصادرة عن الوزير الأكبر [4] ،وجميع الرسائل المعروضة على الوزير الأكبر يجب أن تحمل تأشيرة الكاتب العام ولايمكن أن تصل أي قضية الى الادارة التونسية الا بعد أن تتطلع عليها مصلحة المراقبة , وحتى تضمن فرنسا بأن جميع الاجراءات تستجيب لأهداف حكومة الحماية فقد جعلت جميع القوانين والأوامر والتراتيب تطبق وتنفذ بواسطة الكاتب العام ,كما وضعت بعض المصالح الادارية تحت سلطة المقيم العام مثل "ادارة الأمن العمومي" ونظرا لتزايد عدد المصالح الجديدة التي يشرف عليه الموظفون الفرنسيون فقد كبر حجم المسؤولية التي أوكلت للكاتب العام وامام هذا التضخم لمشمولات الكتابة العامة قام المقيم العام "لابوتيت" في سنة 1910م الى تقسيم الكتابة العامة الى ادارتين يشرف عليهما موظفان فرنسيان وهما :

[1] احمد القصاب، المرجع السابق، ص380.
[2] يونس درمونة، المرجع السابق، ص51.
[3] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص383.
[4] تامر الحبيب، المرجع السابق، ص37.

- ادارة أمانة الشؤون الادارية
- الأمانة العامة للعدل ثم ألغيت الأمانة العامة للعدل في 05جوان 1919م وألحقت بالكتابة العامة للحكومة التونسية [1].

➢ **تنظيم الادارة المحلية.**

تنظيم الادارة المحلية:

كانت تونس في عام 1881م الى 80 دائرة ادارية بحيث يرأس كل دائرة قائد أو عامل يعين من قبل الباي بحيث يكون من الشخصيات البارزة كأعيان العرش ويعتبر ممثل السلطة المركزية بدائرته وتكمن مهمته في استخلاص الضرائب وتوفير الأمن في القبيلة، ويساعده عدد من مشايخ القبيلة مهمتهم الدفاع عن القبيلة من أي خطر أو تجاوزات تقوم بها السلطة الفرنسية كما يقومون بجمع الضرائب من السكان وتسليمها للقائد أما الخلفاوات فقد أصبح وجودهم رسمي بموجب المرسوم المؤرخ في 28 نوفمبر 1889م ويمثلون أعوان القائد ويعوضنه في غيابه [2]،

وفي عام 1887م أدخلت السلطة الفرنسية على التنظيم الاداري اصلاحات جزئية حيث قامة بإستبدال الدوائر القبلية بدوائر ترابية والتقليص من عددها وذلك من أجل التسيير المحكم للبلاد وتسهيل عملية جمع الضرائب

تنظيم العمال:

كما أستحدثه طرق جديدة في اختيار "العمال" بحيث كان في السابق يتم اختيارهم من قبل السكان اما الان فقد أصبح اختيارهم يتم عن طريق المقيم العام أو الكاتب العام للحكومة أما مشايخ التراب فان انتخابهم يتم باقتراح من سلطة الحماية ولم يعد للأعيان حق انتخابهم واقتصرت مهمة مشايخ التراب في دعم وجهة نظر الحكومة

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص384-385.
[2] المرجع نفسه، ص394-395.

كما اسندت بعض المناصب سواء في الميدان الديني أو المدني لكبار الملاكين العقاريين بحيث ينتمون الى عائلات عريقة والتركيز على مدى اخلاصهم للدولة الحامية، في سنة 1912 تم استحداث منصب وهو الكاهية ويتولى مهام العامل في دائرة فرعية من دائرة العمل [1].

الاختصاصات التي بها يتمتع بها العامل:

من الناحية الادارية:

- أنه يعتبر حلقة وصل بين رعايا الباي والسلطة المركزية ويعمل على تنفيذ القوانين في مختلف المجالات بدائرته
- حفظ الأمن ومكلف بإعلام الحكومة بما يحدث بدائرته
- يتولى رئاسة المجالس البلدية ويحفظ سجلات الحالة المدنية للتونسيين

أما من ناحية الاختصاصات العدلية فقد كان مكلف ب:

- مكلف بالأحوال الشخصية والعدلية في المدن التي لا يوجد فيها محاكم وذلك بالنسبة للقضايا التي تخص التونسيين
- تقديم استدعاءات المحاكم الى المتقاضين التونسيين
- يتمتع بسلطة قاضي التحقيق في حالات التلبيس مع ضرورة اعلام مدير المصالح [2] العدلية او وكيل الحكومة قبل الشروع في التحقيق
- يتلقى الشكاوى التي تقع في دائرته من مخالفات وجرائم وجنح ويقدمها الى وكيل الحكومة للنظر فيها

مساعدة القضاة الفرنسيين للبحث عن الجرائم والجنح ويتكفلون بتطبيق الأحكام الصادرة عن العدالة الفرنسية ضد الرعايا التونسيين

[1] احمد القصاب، المرجع السابق، ص398-399.
[2] المرجع نفسه، ص400.

الاختصاصات المالية:

- مكلف بجمع الضرائب المدفوعة من طرف الرعايا التونسيين
- مكلف بجميع القضايا المالية التي تخص الرعايا التونسيين [1]

تنظيم منطقة الجنوب:

وهي منطقة عسكرية خارجة عن السلطة التونسية يتكفل بتسييرها ضباط في الجيش الفرنسي الخاضعون للإدارة الشؤون الأهلية التابعة للمقيم العام وتميز ت هذه المنطقة بحكم عسكري متسلط واضطهاد سكانها [2] .

وضعت هذه المنطقة تحت مراقبة الجيش الفرنسي وذلك لسببين:

- لكي لاتتسرب أي مساعدات من أسلحة، ذخيرة.....وغيرها من البلاد الطرابلسية الى المنطقة بحكم قرب المسافات بين المنطقتين
- حتى لايتسنى للسكان النازحين من المناطق المجاورة والذين رفضوا الاحتلال الفرنسي اجتياز الحدود التونسية الجزائرية
- نظرا لبعد المنطقة وتشتت السكان وصعوبة المواصلات أوجبت ضرورة وجود جيش في المنطقة

حيث يعمل هذا الجيش على مراقبة الاعوان الاداريين الأهالي كالعمال والخلفوات ومشايخ التراب وقد عملت الحامية العسكرية على اضعاف مقاومة التونسيين للاحتلال عام 1889م بعد انتصاب الجيش العسكري في عدة مناطق جنوبية كجرجيس ودوز والدويرات [3]

ولقد قسمت المناطق الجنوبية من الناحية الادارية الى اربعة أعمال: عمل ورغمة، عمل مطماطة، عمل نفزاوة، عمل الودارنة ووضع في كل مركز من هذه المراكز مكتب شؤون الأهالي مهمته مراقبة ادارة العامل، وقد كان

[1] احمد القصاب، المرجع السابق، ص401.
[2] تامر الحبيب، المرجع السابق، ص41.
[3] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص402-403.

جميع الضباط المسؤولين على المناطق الجنوبية تابعين للمصلحة المركزية لشؤون الأهالي بالعاصمة الموجودة منذ سنة 1906م تحت السلطة المباشرة للمقيم العام وكان يتلقى جميع المراسلات عن طريق القائد العام للقوات الفرنسية بتونس [1].

المراقبون المدنيون:

تم استحداثهم بموجب مرسوم فرنسي في 4 أكتوبر 1884م وهم تابعين مباشرة للمقيم العام يتم تعيينهم من طرف رئيس الجمهورية الفرنسية مهمتهم الاشراف على العمال والادارات العامة ويتكفلون بقوات الأمن والقوات العامة [2].

كما يتولون مهمة اصدار الأوامر للقواد والاطلاع على مراسلاتهم وتهدف مهمتهم الاساسية احترام حقوق ومصالح المستوطنين وتنفيذ التراتيب الصادرة عن الادارة المركزية وكلفوا كذلك بمهمة اعلام المقيم العام بجميع التقارير المتعلقة بالأوضاع الأمنية والاقتصادية وانشغالات المواطنين كما أن سلطاتهم كانت تشمل جميع فصائل الأمن من جدرمية وبوليس بالتالي فان هذه الصلاحيات الأمنية التي يتمتع بها المراقبون جعلتهم عنصر هام في التأثير على خيارات الحكومة فأصبحوا يتدخلون مباشرة في شؤون الادارة المحلية بحيث اصبحت ادارة مزدوجة هذا مازاد من تكاليفها اكثر بعد أن كان الاقتصاد في تكاليف الادارة هو الدافع الاساسي للمحافظة على الهياكل الادارية التونسية[3].

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص404.
[2] يونس درمونة، المرجع السابق، ص50.
[3] خليفة الشاطر، المرجع السابق، ص40-41.

➢ **المؤسسات النيابية**

المجلس الشورى:

تأسس هذا المجلس عام 1896م حيث قامت فرنسا بتعويض المجلس التشريعي بهذا المجلس وأصبح خاص بالفرنسيين المقيمين بتونس مهمته تنسيق جهود الجالية الفرنسية وجهود حكومة الحماية من أجل استغلال ثروات البلاد[1] ،أي أنه كان مقصور على المستوطنين فقط الذين كانوا يعينون ممثليهم من بين أعضاء الغرف التجارية والصناعية وأعضاء المجالس البلدية أعضاء غرفة التجارة والزراعة والموظفين وأعضاء مجالس البلديات تعينهم السلطة الفرنسية [2] ، و هكذا ابعدت فرنسا التونسيين عن تولي حكم بلادهم ومنعتهم من حق التشريع [3]،ولقد تم اضافة قسم تونسي في 02فيفري 1907م يتكون من 16 عضو من بينهم يهودي تعينهم الادارة من بين كبار الملاكين والأعيان والمثقفين ودورهم ايصال رغباتهم للسلطة وكان منفصل عن القسم الفرنسي بحيث لايمكن للقسم التونسي المشاركة في اجتماعات القسم الفرنسي ويكمن دوره في ايصال رغباته واهتماماته للسلطة فيما يتعلق بمناقشة الميزانية[4] ، فأصبح المجلس يتكون من 52عضوا ,36 عضو من الفرنسيين و16عضو من التونسيين يعينهم المقيم العام وهكذا جعلت فرنسا الاغلبية في المجلس لصالح الجالية الاجنبية واعطتها حق الانتخاب على عكس التونسيين أصحاب البلاد الذين يمثلون الأقلية يعينون من قبل المقيم العام ولقد عارضت الاقلية التونسية هذا الأمر لأنه يتنافى مع مصالحهم [5] .

فلجأت الادارة الفرنسية الى تقسيم هذا المجلس الى قسمين الاول فرنسي والثاني تونسي لكي يستطيع الفرنسيين حماية مصالحهم وتنفيذ رغباتهم [6].

[1] تامر الحبيب، المرجع السابق، ص32.

[2] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب) ، المصدر السابق ،ص167.

[3] الحبيب تامر، هذه تونس، ص32.

[4] خليفة الشاطر، المرجع السابق، ص42.

[5] تامر الحبيب، المرجع السابق، ص33.

[6] ايهاب حسين علي حسين مصيرع، المرجع السابق، ص830.

ولكن في سنة 1922م قامت سلطة الحماية بإلغاء هذا المجلس وتم تعويضه بالمجلس الكبير ويرجع السبب لتنامي الحركة الوطنية التي تشكل خطر على الاستعمار[1].

المجلس الكبير:

تأسس في 13جويلية1922م من طرف سلطة الادارة الفرنسية بعد الغاء المجلس الشوري وحل هذا المجلس محله ينقسم الى: قسم فرنسي يضم 52 عضو يتم انتخابهم من طرف المستوطنين الفرنسيين وأصحاب الغرف التجارية والزراعية وقسم اخر تونسي يحتوي على 26عضو يتم انتخابهم من طرف الشعب التونسي وثلاث أعضاء من اليهود الحاملين الجنسية الفرنسية وكان كل قسم يتفاوض على انفراد [2].

المجالس البلدية:

وهي مؤسسة قديمة يرجع تاريخ تأسيسها الى عام1858م وقامت فرنسا سنة 1881م بإعادة تركيب مجلس بلدية مدينة تونس لكي يتسنى للفرنسيين المشاركة في المجلس وكان يضم 8أعضاء تونسيين منتخبين و8أعضاء أوروبيين وعضو اسرائيلي يتم اختياره من بين الجالية الاسرائيلية ولقد أنشأت بلديات جديدة في بعض المدن التونسية كصفاقس وسوسة وبنزرت وغيرها .... وفي سنة1885م أصبحت هذه المجالس تضم الأغلبية الفرنسية كما ان الحكومة أصبحت هي من تعين جميع المستشارين البلديين ومنهم أعضاء مجلس بلدية مدينة تونس التونسيين [3].

[1]تامر الحبيب، المرجع السابق ،33.

[2]ايهاب حسين علي حسين مصيرع، المرجع السابق، ص830.

[3]أحمد القصاب، المرجع السابق ،ص427.

ب. التنظيم القضائي

الغاء المحاكم القنصلية وتعويضها بمحاكم فرنسية:

لقد عوضت المحاكم القنصلية التي كانت موجودة في عهد الامتيازات الاجنبية بالمحاكم الفرنسية فبدأت بإلغاء محكمتها القنصلية في 27مارس 1883م وعوضتها بالمحاكم الفرنسية

في 05ماي 1883م استصدرت فرنسا من الباي أمرا ينص على أنه في حال الغاء دولة من الدول الاوروبية محكمتها القنصلية فان رعايا هذه الدول سيصبحون تابعين للمحاكم الفرنسية [1].

عملت فرنسا على كسب الجاليات الاوروبية الى جانبها للضغط على حكومتي بريطانيا وايطاليا حتى تتخلى هذه الدول عن محاكمها القنصلية فكان من السهل عليها كسب رجال الاعمال الأجانب اللذين يؤيدون سلطات الحماية من أجل ضمان مصالحهم بالإيالة اما الفئة الفقيرة فكان من الصعب اقناعهم [2] .

لذلك استنجدت فرنسا برجال الدين وعلى رأسهم "لافيجري" رئيس أساقفة الجزائر والذي قام باستغلال منصبه في الكنيسة لخدمة السياسة التوسعية فمنذ وصوله الى تونس في 27جوان1881م عمل على تعويض الاكليروس الايطالي بأكليروس فرنسي، كما قام بتأسيس مدارس فرنسية لكسب الاطفال المالطيين والصقليين مدعيا بأن ما يسعى اليه هو لمصلحة الكنيسة وبهذه الطريقة استطاع ان يكسب ثقة المالطيين والايطاليين حيث ألغت بريطانيا محكمتها ابتداءا من جانفي 1884م وتبعتها القوى الاوروبية الاخرى وخصوصا ايطاليا [3] .

[1] تامر الحبيب، المرجع السابق ،ص71.
[2] علي المحجوبي ، المرجع السابق ،ص96.
[3] المرجع نفسه ، ص97-98.

المحاكم الجديدة التي تم انشائها:

انشاء محكمة ابتدائية فرنسية و10 محاكم صلح وذلك بمقتضى قانون 18افريل 1883م مهمتها الفصل بين المتنازعين الأوروبي بصورة تامة وتشمل اختصاصاتها مادة الاحوال الشخصية والمواد المدنية والتجارية والجزائية فكان القضاء التونسي مهمته تنحصر فقط في النظر في القضايا التي تخص التونسيين على عكس المحاكم الفرنسية التي ترجع بالنظر مباشرة لوزارة العدل الفرنسية وبالتالي أصبح القضاء الفرنسي هو المرجع الأساسي للبلاد [1].

في سنة 1884م أنشأت فرنسا محكمة فرنسية مهمتها الفصل في جميع القضايا التي تقع بين الاوربيين او بين الوطنيون سواء مدعين او مدعى عليهم وكانت لهذه المحكمة فروع في نواحي تونس أما بالنسبة للقضاة فقد مان جميعهم فرنسيون يتم تعيينهم من طرف رئيس الجمهورية الفرنسية ويحكمون باسم الدولة الفرنسية وبقوانينها [2]ا

أصبح لتونس 5 محاكم، المحكمة الفرنسية والمحكمة المشتركة وتمثلها المحكمة العقارية، والمحاكم الشرعية الإسلامية والمحاكم النظامية التونسية بالإضافة الى محاكم الاحبار التي كانت تنظر في الاحوال الشخصية للطائفة اليهودية اما القضاء الشرعي فقد كان ينظر في النزاعات المتعلقة بالأحوال الشخصية أما عدالة الباي فكانت تختص في القضايا الجزئية والادارية

في 10جويلية 1885م جاء قانون ينظم عملية التسجيل العقاري فأصبح النظر في العقارات المسجلة من اختصاص المحاكم الفرنسية او المشتركة [3].

في الاخير يتضح مدى اهتمام السادة الفرنسيين بالميدان القضائي لأن هدفهم لم يكن بسط الهيمنة وحسب بل وازالة وضعية الامتياز التي تحصلت عليها القوى الاوروبية المنافسة خلال مرحلة تدهور الاوضاع السياسية وبالتالي

[1] خليفة الشاطر واخرون، المرجع السابق، ص41.
[2] ايهاب حسين علي حسين مصيرع، المرجع السابق، ص831.
[3] خليفة الشاطر واخرون، المرجع السابق، ص41.

فإلغاء المحاكم القنصلية هو الحل الأنسب لتفادي الصعوبات التي من الممكن مواجهتها في حال وجود قضاء قنصلي متعدد الجنسيات [1] .

2.الاجراءات العسكرية

الجهاز الامني: قامت السلطات الاستعمارية بعد سنة من الاحتلال بإحداث محافظة الشرطة ومحافظة أمن و5محافظي دوائر أما الموظفين في هذا السلك فقد وضعت حوالي 221موظفا من أعوان أمن وحراس وكتبة ومترجمين كما بعثت المحافظة المركزية للشرطة الحضرية وقد تمثلت مهمة هذا الجهاز بإدارة الأقسام الثلاثة: الادارية والعدلية والبلدية , وتكفلت الشرطة العامة بعدة مهام هي :

-مراقبة التحركات السياسية والاجتماعية ومراقبة الجوسسة وارسال كل التقارير المتعلقة بذلك مدير الأمن والذي بدوره يرسلها الى مصلحة الاستعلامات التي تتكفل بهمة المراقبة السياسية

-تنظيم نشاط الجمعيات والتحكم في الاجراءات المتعلقة بالتجارة واقامة الاجانب ومراقبة الحانات ومحلات بيع المشروبات الكحولية كما تنظم المسارح والمقاهي

وقامت السلطات بوضع مصالح جديدة في البلاد كالحالة المدنية في سنة 1886م وذلك من أجل ضبط الحركة العامة للسكان وبعث "مصلحة القيس "و"مصلحة الأرشيف السياسي" حيث يتم فيها جمع المعلومات المتعلقة بسلوك واتجاهات المشبوهين بهم بالإضافة الى "مصلحة الاستعلامات العامة " مهمتها جمع المعلومات ومتابعة الدعاية والاعلام، أما المظاهرات التي يقوم بها الشعب فقد خصصت لها فرق مختصة لمكافحة هذه الظاهرة وذلك منذ سنة 1938م [2].

وبالرغم من رفع إدارة الحماية من عدد الموظفين والأعوان بسلك الأمن. الا ان عددهم بقي محدودا حيث يبلغ 703 أعوان خلال 41سنة مقارنة بنمو السكان والجدير بالذكر ان عدد الموظفين الفرنسيين في جهاز الأمن

[1] عدنان المنصر، استراتيجيا الهيمنة (الحماية الفرنسية ومؤسسات الدولة التونسية)، تر: محمد الهادي شريف، دار محمد علي، تونس ،2003م، ص293.
[2] عبد اللطيف الحناشي، الاستعمار الفرنسي وحدود تحكمه في المجال أمنيا، الندوة الدولية للجامعة اللبنانية، لبنان، 2008، ص8.

الذي عرف تزايد وصل الى 502شرطي قد تفوق على عدد اعوان التونسيين الذي ازداد عددهم ب 200 عون فقط وكان اغلبية الأعوان متمركزين في العاصمة أكثر من المدن

أما نفقات الميزانية التونسية التي خصصت لأجهزة الأمن العمومي بالنسبة لمدينة تونس وحلق الوادي كانت كالتالي[1]:

	1884م-1885م	1900م	1924م
الأمن العمومي (شرطة وادارة)	455.275	608.980	7.409.052
نسبة النفقات الأمنية من الميزانية	/3.02	/4	/5.95

قوات الجيش:

شيدت ادارة الحماية على اطراف مدينة تونس بثكنات مجهزة بقوات الجيش للتدخل عندما يطلب منها ذلك بحيث كانت ادارة الحماية تستنجد بقوات الأمن في الحالات القصوى والخطيرة والتي لا تتمكن أجهزة الشرطة المشرفة أمنيا على المدينة مجابهة ذلك الخطر أو السيطرة عليه وتستند الادارة السياسية في ذلك على قانون التسخير في حالة استخدامها الضروري للقوات العسكرية ومن أهم الحالات التي تدخلت فيها هذه القوات في مدينة تونس هي عند محاولة القضاء على اضراب عمال الميناء في شهر سبتمبر عام1937م اذ جهز لهذا الغرض ثلاث وحدات من المشاة تتكون من ثلاثين رجلا تم ارسالهم من طرف مدير الأمن بهدف ضمان حرية الشغل والحفاظ على الأمن , كذلك تدخلت القوات العسكرية اثناء المواجهة العنيفة التي حصلت في مدينة تونس بين الوطنيين التونسيين وسلطات الحماية وكان ذلك في 8و9 افريل 1938م [2].

ومن الاجراءات الادارية والقضائية التي طبقتها سلطات الحماية ضد المواطنين أنها قامت بمحاكمة القيادات النقابية سنة 1925م وفي سنة1934م عزلت عشرات القيادات السياسية الوطنية الى اقصى الجنوب التونسي

[1] عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق، ص10.

[2] جمال بلحاج سالم، أحداث 9 افريل 1938م بتونس من خلال تقارير الاقامة العامة الفرنسية، روافد، عدد2، تونس ،1996م ،19-38.

وسجن 15من الوطنيين التونسيين كما أصدر القضاء الفرنسي عقوبات على نحو 380وطنيا ينتمي اغلبهم الى الحاضرة ومنعت من صدور العديد من الصحف[1].

[1]عبد اللطيف الحناشي، المراقبة والعاقبة بالبلاد التونسية الابعاد السياسي نموذجا 1881م-1956م، كلية الآداب والعلوم الانسانية، تونس، 2003، ص162.

المبحث الثاني: الاجراءات الاقتصادية

1. الزراعة:

اتخذت فرنسا كافة الوسائل الممكنة للاستلاء على الأراضي الزراعية فقامت بانتزاعها من التونسيين ومنحها للفرنسيين بعد أن كانت هذه الأراضي قبل الحماية تحت تصرف الأهالي وبعضها ملك للدولة او ملك للأفراد او مشاعا بين القبائل وبعضها تابع للأوقاف ولتحقيق أغراضها في الاستلاء على الاراضي الزراعية اتخذت القانون العقاري كأداة لإثبات مشروعية سياستها القائمة على السلب والنهب[1].

- **القانون العقاري:**

ان السبب الذي جعل فرنسا تضع هذا التشريع هو تنوع الملكيات العقارية بتونس وهي : الملك الخاص وملك البايلك والاحباس العامة والخاصة ,الأراضي المشاعة ,الاراضي الاموات ,الاراضي الجماعية (العروشية) والخاضعة لتراتيب متشبعة وكانت تفتقر هذه العقارات الى ضوابط قانونية وتعرضها للتعديات من طرف الأجوار ومن قبل مراكز القوى السياسية , وكل هذا لايتماشى مع السياسة الاستعمارية الفرنسة لذلك فقد تذرعت سلطة الحماية بهذا التشبع لتتدخل لفائدة أصحاب رؤوس الأموال وبالتالي صدر التشريع العقاري الجديد في 1جويلية 1885م والذي يمنح للأوروبيين ضمانات ثابتة على الأراضي التي أشتروها ويلغي حقوق الارتفاق التي كانت توفرها القوانين التونسية للأجوار والبايليك وقد نص التشريع الجديد على انشاء محكمة عقارية تسمى المحكمة المختلطة[2].

تتكون من 3قضاة فرنسين و 2 تونسيين وكان الحكم الصادر عن هذه المحكمة هو حكم ثابت ونهائي لا يقبل مراجعة او استئناف فيما يخص تحديد الاراضي وملكيتها وهكذا تم انتزاع الاراضي من مالكيها التونسيين

[1] تامر الحبيب، المرجع السابق، ص41-42.

[2] خليفة الشاطر واخرون، المرجع السابق، ص48-49.

وتسجيلها تحت ملكية الفرنسيين بحيث لا يستطيع التونسيين المطالبة بحقوقهم او معارضة هذا الامر اما لكونهم لايملكون رسوم ملكية او انتهاء اجراءات التسجيل قبل ان تصل الى مالكيها [1].

والغرض من التسجيل العقاري هو اعطاء أملاك مفهوما محددا غير قابل للنقض والحد من تداخل في الاراضي الممتلكة[2]، وهكذا تمكن المعمرين الأوروبيين من الحصول على كل ما يضمن لهم الاستقرار والأمن ولتطبيق هذا القانون تم انشاء مصلحتان داخل الايالة هما :

- مصلحة حفظ الملكية العقارية مهمتها تحرير عقود الملكية ومسك الدفاتر العقارية
- مصلحة قيس الاراضي المكلفة بمسح وتحديد الأراضي التي سيتم تسجيلها

ولقد الحق بهاتين المصلحتين فريق من المترجمين كلفوا بترجمة الوثائق للمحكمة المختلطة [3].

هذا التشريع الجديد قد سمح بخوصصة حصص كبيرة من أراضي الموات وأملاك الدولة والأملاك العروشية فكان الرأسماليون هم المستفيدون من هذه الاملاك بالدرجة الأولى حيث يقومون بتجزئة الأراضي الكبرى الى مساحات صغيرة ويبيعونها بأثمان مرتفعة للسكان المحليين وللمعمرين الاجانب [4].

والاخطر من هذا أن التشريع الجديد قد أعطى للمعمرين حق الحصول على أراضي الاحباس بالرغم من أنها أملاك ذات طابع ديني و محظورة على الأوروبيين لاتباع وتشترى الا أن السلطات الفرنسية اوجدت لنفسها مخرجا لإباحة هذه الاراضي الواسعة للمستوطنين مستندة على التشريع الاسلامي وتطبيق عقد الانزال [5]،

[1] تامر الحبيب، المرجع السابق، ص42.
[2] خليفة الشاطر واخرون، المرجع السابق، ص49.
[3] على المحجوبي، المرجع السابق، ص130.
[4] خليفة الشاطر واخرون، المرجع السابق، ص49.
[5] على المحجوبي، المرجع السابق، ص131.

فبفضل هذا الانزال سوف تنقل ملكية أراضي الاوقاف لفائدة وصالح المعمرين لان تسجيل تلك الاراضي الخاضعة لنظام الانزال تمكن الفرنسيين من تحويل النظام الى طريقة للتملك وهكذا يتمكن المستغل من التصرف في الارض كما يريد وتأجيرها او بيعها دون الحصول على موافقة صاحبها الاصلي ولا الى دفع ثمنها [1]،

لذلك استغلت فرنسا هذا الاجراء الى أقسى حد وأصدر الباي قرارين في 18أوت و21أكتوبر 1885م يضبطان كيفية تنظيم الانزال في الأراضي المحبسة بشرط ان يحدد هذا الانزال عن طريق المزاد العلني ويوضحان الظروف التي تتم فيها هذه العملية وهكذا أصبحت الاحباس أراضي مفتوحة للاستعمار بالتالي استطاع المعمرون بواسطة الانزال اقتناء أملاك بدفع ايراد سنوي زهيد، وكان الهدف من هذه السياسة هو ان تصبح الاراضي المحبسة ملك للمعمرين [2].

- **مصادرة الارضي.**

أملاك الدولة: كانت هذه الأملاك تابعة للباي في الأصل لكن فيما بعد أقدمت سلطة الحماية على تحويلها الى أراضي دولية بموجب مرسوم 08فيفري 1892م[3]، وهكذا انتزعت الحكومة الفرنسية هذه الأراضي من الفلاحيين التونسيين بعدما كان لديهم الحق في استغلالها وأقرتها فيما بعد للمستوطنين الفرنسيين وأعطتهم حق استغلالها وخدمتها [4].

وبمقتضى المرسوم الصادر في 13جانفي 1896م فقد تم الحاق الأراضي البور الى املاك الدولة حيث تنص المادة الاولى " تكون جزءا من أملاك الدولة الأراضي البور المهدودة والجبال غير المزروعة وبوجه عام العقارات التي تدعى بالأراضي الموات " [5].

---

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص60.

[2] على المحجوبي، المرجع السابق، ص133-132.

[3] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص83.

[4] تامر الحبيب، المرجع السابق، ص43.

[5] عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، تر: سامي الجندي، دار القدس ،1975م، ص98.

وفي عام 1903م بلغت مساحة الأراضي الدولية المكونة على حساب الأراضي التابعة للباي تزايد كبير حيث وصلت الى 221000 هكتار وكانت عملية الالحاق لهذه الأراضي بسهولة في المناطق الشمالية المكتظة بالسكان وهكذا قامت السلطات الفرنسية ببيع هذه الأراضي التابعة للدولة بأثمان مرتفعة وقد مكن هذا الامر من توسيع نطاق أملاك المعمرين على حساب املاك الأهالي [1].

أراضي الغابات:

وهي الغابات والأحراش ذات المساحة الواسعة الموجودة بتونس حيث تقدر ب16ألف هكتار، والتي عمدت السلطات الفرنسية على الاستلاء عليها فأصدرت مرسوما بتاريخ 4افريل1890م يقضي بإدخالها ضمن أملاك الدولة الخاصة، ولكن في 22جويلية1903م اصدر مرسوم اخر يقضي بوضع حد نهائي لهذه الغابات وكان الغرض من ذلك هو اغتصاب اراضي السكان المجاورة لهذه الغابات [2].

كما ألحقت المناطق الجبلية بأملاك الدولة وخصصت لجان من أجل تحديد تلك المناطق ومهمتها ضبط حقوق الحائزين وحقوق الدولة على أن كل حائز لا يملك بيان قانوني يثبت ملكية تلك الأراضي ففي هذه الحالة تصبح الأملاك من حق الدولة، وهذا مالا يملكه الحائزين لأن معظمهم كانوا يستعملون الأراضي البور والغابات كمناطق للزراعة والصيد والمرعى ولم يكن لديهم أي بيان قانوني يثبت ملكية أراضيهم وقد حددت اللجان بسرعة فائقة مساحات المناطق الغابية المراد الحاقها بأملاك الدولة والتي كانت مساحاتها شاسعة بلغت 1095000هكتار [3]،

ولقد كانت عملية التحديد تتم في سرية وكان معظم الملاك لا يعرفون اجراءات هذا التحديد الابعد فوات اوانها وعجز أكثرهم عن تقديم اثباتات ملكيتهم لهذه الاراضي، ليتم بعد ذلك اقصاء العديد من الملاك عن أراضيهم

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص84.
[2] تامر الحبيب، المرجع السابق، ص84-85.
[3] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص84-85.

وحصلت نزاعات بين السلطة الفرنسية والأهالي، كما طبقت الادارة الفرنسية غرامات فادحة على كل من عاد الى التصرف فيها [1].

أراضي القبائل : اصدرت سلطة الحماية مرسوم في 14جانفي1901م للإلحاق هذه الأراضي لأملاك الدولة بحجة أن القبائل لا يمتلكون عقود ملكيتها فهي ليست من املاكهم، وعليه أصبحت سلطة الحماية تسجل كل المساحات التي أرادت اسنادها للأملاك الدولة من أراضي القبائل هكذا استطاعت سلطة الحماية انتزاع هذه الأراضي من أصحابها وتقديمها للمعمرين الفرنسيين وتمكنت بذلك من الحصول على مساحات شاسعة في العديد من المناطق.

أراضي الاوقاف:

سعت السلطات الفرنسية لتحطيم القيود التشريعية الاسلامية الخاصة بالأوقاف بالرغم من أنها املاك يحرم بيعها فاستصدرت فرنسا لنفسها مرسوم الصادر عن الباي في 23ماي 1888م الذي هو سلسلة من النصوص التشريعية يرمي الى جعل املاك الوقف في تصرف المشروع الاستعماري [2] ،وقد كانت هذه الاملاك تسخر لفائدة الاستعمار عن طريق الانزال ولقد قاوم التونسيين الحائزين على تلك الأراضي هذه السياسة الجائرة فكلما جرت مناقصة لبيع أرض من تلك الأراضي عن طريق الانزال الا وكان الأهالي المجاورين يقفون في وجه المعمرين بالمرصاد ويتعرضون لهم ويطالبون بمنع هذا الأمر ولكن دون جدوى ففي سنة1897م تم احصاء العقارات الخاصة بالأوقاف وذلك ليكون باستطاعة المعمرين معرفة الاراضي الزراعية الصالحة الخاصة بالأوقاف ومطالبة وضعها في المزاد العلني [3].

وفي عام 1898م صدر مرسوم أستبدل من خلاله الوقف العام أو الخاص بعقار بدلا منه بقيمة تعادله وعليه فقد تحولت معظم الاراضي(الحبس) الى بيوت ودكاكين في بعض المدن والارياف [4] ،وفي 13نوفمبر1898م صدر مرسوم استوجب فيه على جمعية الاوقاف وضع كل عام ما لا يقل عن 2000هكتار من أراضي الاوقاف العامة تحت

[1] تامر الحبيب، المرجع السابق، ص44.
[2] يونس درمونة، المرجع السابق، ص72.
[3] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص79.
[4] يونس درمونة، المرجع السابق، ص72.

تصرف ادارة الاستعمار أي ان هذه الاراضي سوف تصبح ملك للمعمرين على أن يتم نقل الملكية بين ادارة الاستعمار وادارة الأوقاف بدون التشهير بذلك وكانت الادارة الاستعمارية ترسل خبيرا زراعيا لتقييم الأرض التي تريد الاستلاء عليها وهكذا لم تحترم فرنسا الشريعة الاسلامية من خلال استلائها على اراضي الوقف وتعويضها بمباني المهددة بالسقوط وبعض الدور المهدمة بالتالي أصبحت ادارة الوقف عاجزة للقيام بمهامها العلمية والخيرية [1].

- **تطور الزراعة التقليدية:**

عرفت الزراعات التقليدية تراجعا كبيرا وذلك راجع الى تدهور الظروف الاقتصادية حيث انخفض سعر القمح الناتج عن غزو الحبوب الروسية والأمريكية للسوق الاوروبية هذا مادافع بالمعمرين لترك زراعة الحبوب للأهالي وكراء جزء من أراضيهم بأثمان مرتفعة ومنهم من ترك جزءا من أراضيهم بورا وكذلك الأمر بالنسبة لزراعة الكروم التي عرفت منذ الاحتلال اهمالا كبيرا ويرجع السبب في ذلك أن المكلفين بزراعتها كانوا سماسرة أكثر منهم مزارعين فكان غرضهم فقط الكسب المباشر والسريع [2].

وشيئا فشيئا بدأت هذه الزراعات تعرف تطورا ملحوظا وذلك تزامنا مع تطور العلاقات النقدية وتنامي الصلات التجارية مع الخارج وبدخول الوسائل الانتاجية العصرية فقد تركز الاستغلال على المحاصيل ذات المردود المرتفع والمجهزة للتصدير الخارجي مثل : الكروم, القمح , الزيوت فأصبح المعمرين يطبقون سياسة مدروسة واستعمال الاليات الميكانيكية وقد سمح هذا التطور للوسائل الزراعية والاستغلال الجيد من رفع المحاصيل في الجنوب التونسي من 5 الى 20 قنطارا ابتداء من سنة 1914م كما تطورت المساحات المخصصة للكروم من 1100هكتار في بداية الاحتلال الى 23400هكتار سنة 1920 و 5066 هكتار سنة1933 [3] ،ولقد احدثت الزراعة الفرنسية في

[1] تامر الحبيب، المرجع السابق، ص46-47.
[2] على المحجوبي، المرجع السابق، ص135-136.
[3] خليفة الشاطر، المرجع السابق، ص51.

البلاد طرق جديد في تطوير هذا القطاع تكمن في ادخال التعليم الزراعي فأنشأت مدرستان زراعيتان لكل عنصر (المعمر, السكان) [1].

ويعتبر قطاع الزيوت من اهم القطاعات التي حققت في الزراعة الاستعمارية اعلى مستويات المردودية اذ غرس المعمرون الملايين من الأشجار خاصة في صفاقس فارتفع أصول الزيوت الى 2800000 سنة1914م [2].

2. الصناعة

أ.الصناعة التقليدية:

لم تبذل السلطات الفرنسية أي مجهودات لتطوير مثل هذه الصناعات بل حاولت ابقائها على شكلها القديم محاولة القضاء عليها امام منافسات البضائع الفرنسية الواردة فقد وكان هدف فرنسا ان تختص السوق التونسية لنفسا فأصبحت الأسواق الداخلية تغزوها البضائع الفرنسية رخيصة الثمن ما جعل الصناع التونسيين يعانون من الفقر جراء هذه السياسة الاحتكارية الاستغلالية [3].

فعملت فرنسا على تقليد وانتاج المواد التي يستعملها السكان التونسيين كصناعة "الشاشية" التي غزت السوق التونسية في اواخر القرن التاسع عشر بالرغم من مستواها الرديء فقد كانت لاتشبه البضاعة التونسية ولكن ومع مرور الوقت أصبحتا البضاعتين المتنافستين (التونسية , الفرنية) لا يمكن التفرقة بينهما الا من خلال علامة الصانع التونسي [4]،ولقد عرف هذا المنتوج الفرنسي الشاشية رواجا كبيرا في السوق خاصة في سنتي 1903م-1904م حيث فاق مبيعات الشاشية التونسية ويعود السبب في ذلك الى انخفاض سعر الشاشية الفرنسية المستعملة من مواد أولية ذات النوع الرديء وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع النسيج حيث أنه وفي سنة 1918م عرفت الأقمشة القطنية الفرنسية انتشارا كبيرا داخل السوق التونسية فعوضت بالتالي كل الأقمشة التونسية بفضل ثمنها المناسب وقد كانت صناعة

[1] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص141.

[2] خليفة الشاطر، المرجع السابق، ص51.

[3] تامر الحبيب، المرجع السابق، ص50.

[4] V .Fleury .les Industries Indigènes de la Tunisie .Berger-Hevrault et cie .paris .1900 .p05.

هذه الأقمشة في فرنسا تماشيا مع أذواق التونسيين وكانوا ينتجون أنواع ن الملاية وهي مماثلة للمنتوج التونسي ولكن بأقل ثمن وكذلك الحال بالنسبة للأقمشة الحريرية حيث تمكن هذا النوع من الأقمشة [1].

الواردة من فرنسا من اقصاء الأقمشة الحريرية المصنوعة بتونس ذات الجودة الرفيعة، حيث كان يتم صناعة القمشة الحريرية في مدينة ليون، كما تخصص مصنع بمدينة "ايفتو" الفرنسية في صناعة البرنس التونسي وهكذا استحوذت فرنسا على مثل هذه الصناعات [2] .

ب.الصناعات التحويلية (الاستخراجية):

أما هذه الثروة المعدنية فقد قامت فرنسا بتسليمها الى شركات احتكار فرنسية مقابل ايجار سنوي زهيد وأهم المعادن المستخرجة من الأرض التونسية هي الفسفات والجير وكان متوسط ما تصدره تونس من الفسفات يقدر سنويا بثلاثة ملايين من الأطنان وتأتي تونس في المرتبة الثانية في العالم من ناحية انتاجه [3] ويمثل الفسفات أعظم ثروة معدنية بالبلاد التونسية تتراوح قيمته بين 40 و50 بالمئة من قيمة المواد المستخرجة من باطن الأرض وقد بدأ تصديره من سنة 1899م [4]،كما يوجد بتونس مناجم للحديد والرصاص والزنك والنحاس والبروم والبوناس والمنغنيز وقد احتلت المعادن 3/4 حمولة وسائل النقل بتونس وكان يصدر منها الى الخارج بقيمة 32.12 بالمئة من صادرات تونس حيث وصلت قيمته سنة 1946م الى نصف قيمة الصادرات, وبالرغم من تواجد مثل هذه الخيرات من مناجم ومعادن في تونس ولكنها كانت بيد الأيادي الأجنبية التي عملت على استغلالها فلا تعود بفائدة كبيرة للتونسيين ولايرجع منها للميزانية الا ايجارها السنوي [5].

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص179-180.
[2] المرجع نفسه، ص180.
[3] تامر الحبيب، المرجع السابق، ص50.
[4] خليفة الشاطر، المرجع السابق، ص54.
[5] تامر الحبيب، المرجع السابق، ص50.

وهكذا تم استغلال تونس لتصبح من أكبر ممولي اوروبا بالمواد الاولية من حديد وزنك، فبالرغم من التطور الذي عرفته هذه الصناعات الا ان تونس لم تصبح منطقة صناعية بالمفهوم الاوروبي والسبب في ذلك تهاتف الأجانب على المكاسب الاقتصادية السهلة، في مقدمتها الامتيازات الاحتكارية والمشاريع ذات الأرباح المضمونة [1].

3.التجارة

ارتكزت فرنسا في هذا القطاع على النظام الجمركي الذي وضعته لحماية مصالحها بتونس وايجاد سوق لترويج بضاعتها الا ان رغبتها وماسعت الى تحقيقه في معاهدة باردو كان يتعارض مع الاتفاقيات المبرمة بين تونس والدول الاوروبية الاخرى لذلك فقد اتفقت مع هذه الدول بأن تتنازل عن حقها في التساوي معها في كل الامتيازات الجمركية فاستصدرت في 2ماي 1898م مرسوما اكتسبت من خلاله امتيازات جمركية خاصة وأصبحت تصدر الى تونس أنواعا عديدة من البضائع دون دفع رسوم جمركية [2].

أمام هذا التغيير الذي طرأ على السياسة الجمركية الفرنسية في تونس فقد فتحت فرنسا المجال منذ سنة 1890م بدخول المنتوجات الزراعية التونسية اليها والسماح بفتح سوق لهذه المنتوجات وبموجب القانون المؤرخ في 19جويلية 1890م قد تم السماح للحبوب التونسية (القمح-الذرة-الشعير.... الخ) من الدخول الى فرنسا دون دفع المراسيم الجمركية وفي المقابل تم اعفاء السلع والمنتوجات الفرنسية من رسوم الواردات عند دخولها الى تونس [3]، وعلى هذا الاساس تم ابرام اتفاقيات جديدة سنة 1896م عوضت الاتفاقيات التي كانت قائمة سابقا المنعقدة مع انجلترا وايطاليا حيث تقضي هذه الاتفاقيات الجديدة اعتراف الدول الاجنبية بحق البلاد التونسية في منح فرنسا نظاما جمركيا خاصا [4]، ولقد نتج عن هذه السياسة التي مكنت تونس من الدخول تحت المظلة التجارية الفرنسية من تحقيق جملة من الاهداف :

[1] خليفة الشاطر واخرون، المرجع السابق، ص54.
[2] تامر حبيب، المرجع السابق، ص51.
[3] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص245.
[4] المرجع نفسه، ص247.

أولا: تفوق التجارة الفرنسية بتونس على تجارة سائر الدول

ثانيا: فتح المجال امام كبار المزارعين المختصين في انتاج المواد الاولية من بيع منتوجاتهم بالسوق الفرنسية وبأسعار مرتفعة وتحقيق ارباح طائلة فهذه السياسة عملت على تحقيق مصالح المستوطنين بالدرجة الأولى

ثالثا: ترويج المواد الصناعية الفرنسية بتونس بأثمان تفوق الأسعار المعمول بها في الاسواق الخارجية الاخرى وبالتالي فان هذا التبادل الغير متكافئ أدى الى حصر التجارة الخارجية التونسية التي فرض عليها تصدير سلع ذات قيمة ضئيلة وذلك تلبية لحاجبات الأسواق الاجنبية والمراكز الصناعية من المواد الاولية وجلب المواد التجهيزية والضائع كاملة الصنع من الخارج وكانت تونس تختص في تصدير ثلاث سلع زراعية هي : زيت الزيتون والحبوب والخمور وابتداء من 1913م تراجعت نسبة المواد الفلاحية في التجارة الخارجية لفائدة الخدمات المعدنية والفسفات[1].

[1] خليفة الشاطر واخرون، المرجع السابق، ص58.

3. الاجراءات الاجتماعية

1.التعليم:

قامت فرنسا بإخضاع التعليم لأنظمتها الاستعمارية حيث أصبح الطالب التونسي يجيد ويتقن اللغة الفرنسية بطلاقة على عكس لغته العربية التي أصبحت من الأمور البعيدة والغريبة عنه [1].

ومن أساليب السلطات الفرنسية أنها أدمجت التعليم الفرنسي في مدارس خاصة لأبناء طبقة معينة بهدف تعليمهم الثقافة الفرنسية وهدفها من ذلك اخراج جيل وطبقة من المجتمع تساند وتؤيد وجهة نظر فرنسا في سيطرتها على الشعب التونسي كما قامت السلطات بإنشاء مدارس للفرنسيين ومنعت فيها من تدريس اللغة العربية وثقافتها وهدفها من ذلك هو طمس هذه الثقافة واخراج طبقة من الشعب التونسي الجاهل للغة العربية وتراثها [2].

ولم يبقى سوى جامع الزيتونة الذي لم تستطع السلطات السيطرة عليه وقد اقتصر التعليم فيه على العلوم الدينية واللغوية ونشر الثقافة الاسلامية فهو بمثابة الحصن الحصين للثقافة العربية الاسلامية [3].

عملت الحكومة الفرنسية على تحقيق هدفان في هذا المجال هما: كسب الفئة الميسورة بالإيالة من خلال تعليمهم اللغة الفرنسية وبالتالي ترفع من عدد المؤيدين لمختلف قرارتها الصادرة والهدف الاخر هو يخص الجالية الاوروبية بتونس حيث تعمل السلطات الفرنسية على فرنستهم لكي يصبحوا تحت نفوذها بالتالي تجنب الصعوبات والمخاطر التي كان من الممكن ان تقوم بها هذه الجالية [4].

[1] الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية، ط2، دار المعارف، تونس 1990م، ص30.

[2] جميل البيضوني واخرون، المرجع السابق، ص112.

[3] المرجع نفسه، ص113.

[4] على المحجوبي، المرجع السابق، ص143.

وفي سنة 1883م أسست فرنسا ادارة المعلوم والمعارف يندرج ضمنها برنامج للإنشاء مدارس ابتدائية فرنسية للأوروبيين والعرب بحيث أن اللغة العربية لم تدرس داخل هذه الادارة وذلك من اجل تدريس الاطفال اللغة الفرنسية فقط لينشأ نشأة فرنسية [1].

وصل عدد المدارس سنة 1884م الى 24 مدرسة أما عدد التلاميذ فقد كان في نفس السنة 3907 تلميذا منهم 1493 بنت و2414 ولد ويتوزعون بحسب الجنسيات كما يلي: 392فرسي ,764 ايطالي ,1638 يهودي و,195 عربي وهذا يدل على مدى التهميش الذي الحقته السلطات الفرنسية في حق الشعب التونسي [2]،

وتركزت جهود "ماشيو" على فتح مدارس فرنسية لائيكية للأوروبيين ومدارس فرنسية عربية للتونسيين وفي عام 1884م قام بإنشاء مدرسة عرفت ب "المعهد العلوي" وخصصت لتكوين المعلمين التونسيين من أجل تدريس اللغة الفرنسية للأهالي [3]، وفي عام 1896م وبعد معركة عنيفة قامت بين العناصر المثقفة التونسية والحكومة الفرنسية سمحت هذه الاخيرة لمجموعة من الشباب التونسي بتأسيس مدرسة ابتدائية عربية –فرنسية أطلق عليها بالمدرسة "الخلدونية" هدفها تعليم الشباب مبادئ الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والسياسة والرياضيات والفيزياء والعلوم الطبيعية وكان تمويلها عن طريق تبرعات الشعب [4]، ومن الوسائل التي لجأت اليها الحكومة الفرنسية لتعطيل حركة انتشار التعليم في تونس أنها وضعت برنامج للتعليم الابتدائي مدة الدراسة فيه طويلة بحيث لا يستطيع التحاق التلاميذ بالتعليم الثانوي وذلك بعد وضعها لمشروع المدارس الابتدائية وهذا ما رفضه الشعب التونسي ونقابات التعليم لأن هذه المدارس لا تكفي عدد الأطفال الذين هم بصدد الالتحاق بالمدارس[5].

[1] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص56.
[2] على المحجوبي، المرجع السابق، ص 143.
[3] المرجع نفسه، ص 144.
[4] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص57.
[5] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص57 -58.

وكانت هناك المدرسة الصادقية وهي مدرسة ثانوية متخصصة لتلقي العلوم باللغتين العربية والفرنسية و مصدر تمويلها يكون من طرف أوقاف خاصة بها, ويتضح بأن فرنسا حاربت التعليم بتونس من خلال الاحصاءات : بلغ عدد الأطفال التونسيين الذين بلغوا سن التعليم 700.000 وكان يتلقى منهم التدريس الا فئة قليلة تقدر ب 74.557 تلميذا في حين عدد الاطفال الفرنسيين الذين يتلقون التعليم يصل الى 55.474 تلميذا من أصل 78.750 أطفال بلغوا سن التعليم وهنا تظهر سياسة التفرقة التي اتبعتها فرنسا بتغليب الفئة الاقلية الفرنسية على الفئة الكثيرة التونسية وكما قد أنشأت لأبنائها مدارس جديدة كافية لعددهم ووفرت لهم جميع الوسائل المتاحة من مواصلات ومراكز حيث المناطق البدوية [1].

بالتالي فقد نجحت السلطات الفرنسية في السيطرة على التعليم الرسمي واخضاعه لنظامها أما التعليم الخاص فقد ترك حرا وعليه أصبح الطالب التونسي يجيد اللغة الفرنسية أكثر من لغته ففرنسا عملت على القضاء على المعاهد الأهلية واخضاعها للثقافة الفرانكفونية (مصطلح يطلق على طبقة من الشعوب الناطقة بالفرنسية) [2].

2.الصحة:

عرف هذا المجال اهمالا واضحا من قبل سلطة الحماية مما نتج عنه تدهور الصحة العامة بسبب الفقر وسوء التغذية الذي شمل جميع طبقات الشعب التونسي، فلقد خصص لكافة الشؤون الاجتماعية بما فيها الصحة مبلغ يقدر ب 588.75000 فرنك فقط من ميزانية بلغت 7.638.000.000 فرنك والتي طرحت في مشروع سنة 1947م[3].

ويتضح اهمال السلطات الفرنسية لهذا الجانب من خلال قلة عدد المستشفيات وغياب الأجهزة الطبية اللازمة ففي ثلاثة ملايين نسمة لا يوجد الا 4285 سريرا جهزته السلطات للتونسيين والأوروبيين معا فيما أنشأت

[1] تامر الحبيب، المرجع السابق، 57-61.
[2] جمعة عليوي الخفاجي، المرجع السابق، ص265.
[3] يونس درمونة، المرجع السابق، ص96.

السلطات الفرنسية للأوروبيين في العاصمة مستشفى "شارل نيكول" يحتوي على 743سريرا مجهزا بأحدث الأجهزة والأدوات الطبية اللازمة وهذا على عكس التونسيين الذين كانوا يملكون 295 سريرا فقط في المستشفى الصادقي الذي هو عبارة في الأصل عن ثكنة قديمة خصص للإواء المرضى ويعاني من غياب وسائل الانقاض السريع وانعدام الشروط الصحية وافتقاره للأجهزة الطبية اللازمة [1]، وكان جناح الأطفال يكاد منعدم فيحتوي فقط على 14سريرا أما جناح التوليد فكان يحتوي على 33سريرا [2]، أما الاسعاف الطبي فهو شبه معدوم وذلك لأنه لا يدخل في اختصاصات الادارة ولكن بمقتضى مرسوم 1أفريل 1900م فقد تقرر تنظيم الاسعاف الطبي وأحدث ضمن مصالح الكتابة العامة للحكومة مكتب للإسعاف العمومي [3].

كما تم انشاء معهد باستور بموجب مرسوم المؤرخ في 7سبتمبر 1893م يختص في انتاج اللقاح والمصل من أجل توفير الوسائل اللازمة للحماية من جميع الأوبئة الفتاكة وفي عام 1910م تم تقسيم الايالة الى دوائر طبية حيث كانت كل دائرة يترأسها طبيب أطلق عليه اسم "الطبيب الاستعماري"

وفي سنة 1920م أحدثت ادارة حفظ الصحة وألحق بها مكتب الاسعاف الطبي وكانت مهمتها: انشاء مراكز صحية في تونس وصفاقس وسوسة يحتوي كل مركز على مستشفيات جهوية ومركز للتطهير .....وغيرها كما شملت مهمتها في مقاومة الأمراض العقلية والامراض المعدية والقيام بعمل تطهيري في الأرياف [4].

أما فيما يخص حماية الطفولة فقد كانت معدومة بالنسبة للتونسيين حيث كانت سلطات الحماية تقدم مساعدات لبعض مؤسسات الطفولة الحرة باعتبارها خاصة بالأوروبيين ويتضح هذا الاهمال عند مقارنة عدد وفيات الأطفال التونسيين والتي قدرت بنسبة 44 بالمئة مقارنة بنسبة الوفيات الخاصة بالأطفال الاوربيين التي تقدر بنسبة 15 بالمئة ,

[1] تامر حبيب، المرجع السابق، ص62-63.
[2] يونس درمونة، المرجع السابق، ص97.
[3] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص467.
[4] المرجع نفسه، ص467.

و كذلك الوضع المتعلق برعاية الأمهات مدة الحمل فقد كانت معدومة ولا يوجد مستشفى واحد خاص بالتوليد[1]، وكانت الرعاية المخصصة لكبار المسنين والمتعلقة بالتونسيين جد هزيلة فلا توجد الا التكية بمدينة تونس ومأوى العجز بقصر السعيد حيث يأويان 250 و300 فقط من عدد المسنين على مستوى الايالة وفي ظروف جد صعبة[2] .

جدول يوضح عدد الولادات وعدد الوفيات لكل من سكان القيروان وسكان تونس [3] :

الوفيات	الولادات	الوفيات	الولادات	السنوات
1506	1929	3378	2656	1910م
1426	902	3553	2429	1911م
985	1350	2774	2438	1912م
1225	1640	2766	2663	1913م
1442	1312	2886	2472	1914م

[1]تامر الحبيب، المرجع السابق، ص64.

[2]أحمد القصاب، المرجع السابق، ص468.

[3]عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص176.

3.الهجرة والتجنيس:

أ.الهجرة

شجعت فرنسا الهجرة الاوروبية الى تونس من خلال منح الأجانب تسهيلات بهدف تغليب الفئة الاوروبية على الفئة التونسية [1]، فقدمت كل التسهيلات والمغريات المادية والفنية من اجل جلبهم فعرفت البلاد الهجرة الجماعية من ايطاليا و فرنسا والذين بلغ عددهم 160ألف مهاجر اضافة الى المالطيين كذلك ,ولفتح باب الهجرة اكثر قامت فرنسا بانتزاع الاراضي من الأهالي وتقديمها للمهاجرين[2].

مادفع بالطبقة الفقيرة من المزارعين الهجرة الى المدن مما تسبب لهم في معاناة تمثلت في الفقر واصابتهم بالأمراض ولقد وجه مسيو (ديمونتي) في كتابه متحدثا عن خطورة الهجرة والتي اصبحت تهدد كيان الاستعمار من خلال كتابه "قانون زراعي " حيث قال : "في جميع الجهات التي أدخلت فيها جميع الأراضي تحت قبضة الاستعمار يعتريها شعور عميق بأزمة في اليد العاملة وبقطع النظر الذي أدى الى عدم الاحتفاظ تلك الجهات باحتياطي من السكان التونسيين " [3]، وقد انعكست هذه السياسة على البلاد التونسية بشكل خطير وذلك بالنظر الى قلة كثافة السكان فلم يزد التونسيين منذ بداية الاحتلال حتى عام 1914م عن مليون ونصف بالإضافة الى استلاء الاوروبيين على قسم كبير من الاراضي الزراعية الى تدهور الاوضاع الاقتصادية في تونس [4].

[1]عز الدين معزة: فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة (1899م-2000م)، دكتوراه في العلوم السياسية، قسم التاريخ، التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة ،2010، ص55.

[2]زاهر رياض، استعمار افريقيا، الدار القومية، مصر 1965م، ص246.

[3]يونس درمونة، المرجع السابق، ص89.

[4]جمعة عليوي فرحان الخفاجي، المرجع السابق، ص259.

الترتيب	العام	فرنسيون	ايطاليون	مالطيون
1	1881م	700	11200	7000
2	1882م	3500	16750	9000
3	1891م	10000	31000	11700
4	1892م	16000	55000	10200
5	1901م	24000	71000	12000
6	1902م	34600	81156	10000
7	1920م	46000	882	11300

جدول يمثل ارتفاع نسبة الهجرة الاوروبية (فرنسيين، ايطاليين، مالطيين) الى تونس [1].

ب.التجنيس

سعت فرنسا جاهدت لتثبيت وجودها بتونس ولكي تضمن بقائها أكثر فقد أصدرت قرارا يقضي بفتح باب التجنيس بالجنسية الفرنسية لكافة التونسيين المتحصلين على الدكتوراه في المعاهد العليا الفرنسية أو قضوا 3سنوات في خدمة الجيش الفرنسي أو متزوجين بفرنسيات أو أشخاص قاموا بخدمات خاصة للدولة الفرنسية بالإضافة الى أن كل من تجنس بالجنسية الفرنسية من التونسيين سوف يخضع للقانون الفرنسي وينفصل عن احكام الشريعة الاسلامية فيما يخص الاحوال الشخصية [2] .

[1] جمعة عليوي فرحان الخفاجي، المرجع السابق، ص259.

[2] ايهاب حسين علي حسين مصيرع، المرجع السابق ،82.

ولكي تشجع فرنسا هذه السياسة أكثر وضعت أمام التونسيين اغراءات كأن تمنح للمتجنسين امتيازات خاصة وتعطيهم منحا محبوسة كما عملت على منح الجنسية الفرنسية للعاطلين الاسبان والروس والانجليز من أجل جلب رعايا أكثر في تونس فيصبح عددهم يفوق عدد الأهالي والقضاء بذلك على شخصية البلاد [1] .

[1] حسن محمد جوهر، تونس، دار المعارف، مصر، 1961م، ص53-54.

الفصل الثالث: أساليب السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب

المبحث الأول: الإجراءات السياسية والعسكرية

المبحث الثاني: الإجراءات الاقتصادية

المبحث الثالث: الإجراءات الاجتماعية

المبحث الأول: الإجراءات السياسية والعسكرية

تبنت الإدارة الفرنسية سياسة بقعة الزيت التي كانت لها مرتكزات أساسية والتي تضمنت أساليب عديدة ومختلفة والتي كان أهمها: تطبيق سياسة الإغراء من استمالت الزعماء المحليين إضافة إلى سياسة الجوسسة وسياسة التجويع، وكذا محاولة التفريق بين القبائل وإصدار العديد من الظهائر التي تخص العديد من المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، القضائية.

1.الإجراءات السياسية:

أ. التنظيم الإداري:

قام الجنرال ليوتي[1] بإنشاء سياسة إدارية جديدة في المغرب الأقصى، وقضى على الإدارة العتيقة المبنية على الفوضى[2]. وسيطرت الإدارة الفرنسية بشكل واسع على الجهاز الإداري في المغرب ابتداء من قمته التي يمثلها السلطان حتى قاعدته المتمثلة في المدن والنواحي، كما جرد السلطان من صلاحيته الداخلية والخارجية إذ لم يبقى له سوى إصدار المراسيم، وعملت إدارة الحماية على إلغاء الوزرات المغربية والأساسية كالخارجية والحرب والمالية، وأخضعت بقية الوزارات كالحبوس الأوقاف والعدل لمراقبة فرنسية دقيقة[3].

إن المؤسسات والأجهزة القانونية والإدارية التي استحدثت في المغرب منذ عام 1912 جعلت من المقيم العام وكبار موظفي الإدارة الفرنسية من المدنيين والعسكريين هم الحكام الحقيقيين في البلاد، حيث احتفظ المقيم العام الفرنسي بحق الاقتراح، ويعين المقيم العام من طرف رئيس الجمهورية الفرنسية، ويمنع البرلمان من التدخل في عمله وله

[1] **الماريشال ليوتي**: أول مقيم عام فرنسي في المغرب 1912-1926، ولسنة 1854 وحصل على شهادة البكالوريا سنة 1872، التحق بالمدرسة العسكرية سير، ومن ثم لمدرسة الأركان العليا للجيش، اكتسب خبرته العسكرية أثناء خدمته التي قضاها في الهند الصينية حيث تم تعيينه رئيس الأركان وكذا خدمة مدغشقر سنة 1897 كما استدعي لتعيينه في جنوب وهران، أقيل من منصبه كمقيم عام 1926 وتوفي عام1934 ، ودفن في المغرب بناءا على وصيته، وبعد الاستقلال نقل رفاته إلى فرنسا عام 1961، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، معلمة المغرب، ج2 ، مطابع سلا،1998، ص 6921.

[2] عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص 23.

[3] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، الإدارة الفرنسية1936 -1956، دار غيداء للنشر والتوزيع، د ط، الأردن،2015،ص23.

حرية عمل واسعة بإصدار قرارات إدارية، وكان يمثل السيادة الفرنسية في المغرب ويمثل المغرب الدول الأجنبية ولا يتلقى الأوامر سوى من مصدر واحد هو وزارة خارجية بلاده[1].

عهدت الإدارة الفرنسية إلى الإبقاء على القسم الأعظم من أجهزة المخزن القديمة، ولكنها أدخلت تعديلات عديدة مع تقدم العمل العسكري وتوطيد أقدام الفرنسيين، وانتهت هذه التعديلات بإبقاء وزارات (رئاسة الوزارة- وزارة العدل- وزارة الحبوس- الأوقاف) وبموجب اتفاقية الحماية ألغت الإدارة الفرنسية وزارة الخارجية لان الاتفاقية نصت على أن المقيم العام هو الوسيط الوحيد بين السلطان وممثلي الدول الأجنبية وان فرنسا ترعى مصالح المغاربة في الخارج، وألغت الإدارة الفرنسية وزارة الشكايات وأصبحت مهمتها ضمن مهام رئيس الوزراء، واستعيض بوزارة العدل [2]. وفي عام 1913 قامت الإدارة الفرنسية بإلغاء منصب وزير الحرب الذي كان مكلف بإدارة الجيش وتامين لوازمه وتموينه ومرتباته، وأصبح المقيم العام هو القائد الأعلى للجيش المغربي[3].

اشتملت الادارة الفرنسية على هيئات عليا ومصالح مركزية وإدارة إقليمية وإدارة بلدية، تكونت الهيئات العليا من المقيم العام الذي تمتع بسلطة واسعة ومساعده الكاتب العام للحماية.

وانقسمت المصالح المركزية إلى نوعين هما:

المصالح السياسية: تكونت من أربع مديريات جمعت في يد مسؤوليها الفرنسيين مفاتيح القرار والتفكير والتخطيط في المغرب وهي مديرية الداخلية والشؤون السياسة ومديرية المالية ومديرية الأشغال العمومية ومديرية الزراعة.

المصالح الإدارية: وعددها ثمانية-إدارة الفلاحة والتجارة والغابات-ادارة المالية-إدارة الأشغال العمومية —إدارة العمل والشؤون الاجتماعية -إدارة الإنتاج الصناعي والمعادن-إدارة البريد والبرق والتيلفون— إدارة التعليم العمومي-

[1] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص24.

[2] محمود صالح الكروي، تقاليد الحكم في المغرب، مجلة كلية الآداب، العدد 59، جامعة العراق،2001، ص335.

[3]محمد شقير، تطور الدولة في المغرب- إشكالية التكون والتمركز والهيمنة من القرن الثالث قبل الميلاد إلى القرن العشرين، ط2، إفريقيا الشرق، المغرب،2006، ص282.

إدارة الصحة العمومية والعائلة[1].

وبذلك جمعت الإقامة العامة كل السلطات ذات الصبغة السياسية وذات الصبغة الاقتصادية والمالية وذات الطابع الاجتماعي.

وبالطبع لا توجد قوانين للحريات العامة أو حقوق الإنسان مما جعل المغاربة معرضين لأي تجاوز من السلطة أو عدوان من رجالها في الإدارات الفرنسية إدارية أو سلطوية، وقد كانت كل هذه الوزارات المستحدثة وزارات مستقلة عن سلطة الباي أو السلطة المحلية.

والى جانب المصالح السياسية والإدارية تكونت مصالح أخرى عرفت بالإدارة الشريفية بمصالح عمومية كانت تخضع لمراقبة موظف فرنسي يحمل اسم مستشار الحكومة الشريفية في المغرب وكان بيده حق اقتراح الإصلاحات[2]، وتكونت هذه المصالح من:

الإدارة البلدية: واشرف على بلديات المدن والقرى التي كان يرأس كل منها موظف فرنسي يرأس المصالح البلدية، ولهذه الإدارة لجنة مكونة من فرنسيين ومغاربة متساوي العدد سميت المجلس البلدي ويقوم الفرنسيون بالنصيب الأكبر في تصريف شؤونه [3].

وتقوم بدور المجلس البلدي لجنة بلدية يتم اختيارها من طرف الإدارة الفرنسية وتتكون هذه اللجنة الاستشارية من أعضاء مغاربة وأعضاء فرنسيين، حيث كتب ليوتي في عام 1920 قائلا:" إن المجالس البلدية يرأسها نظريا الباشوات وتحتوي على أعضاء مغاربة وليس ذلك إلا فيما يخص عددا من السائل سوى مظهر، لان جميع الأمور تقع تسويتها بيد الأعضاء الفرنسيين ورئيس المصالح البلدية"[4].

[1] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص 24.

[2] عبد الله العروي، مجمل تاريخ الغزوالابيري إلى تحرير، ج3، المركز الثقافي العربي، المغرب، 1999، ص172.

[3] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص30.

[4] زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص 60.

الإدارة الإقليمية: وهي إدارة فرنسية محضة فليس هناك موظفون مغاربة، ومهمة رئيس الناحية الأساسية هي تنشيط نشاط المصالح الإدارية في الناحية وبسط حكمه باسم المقيم العام، وكان يقوم بدور الرقابة في النواحي المدنية مراقبون مدنيون وضباط ينضمون إلى جانب إدارة الناحية لقيادة الجنود المرابطة فيها في الناحية العسكرية[1].

الهيئات الاشهارية وتكونت من:

- الغرف المهنية: أسست هذه الغرف بقرار مقيمي مؤرخ في 29 جوان 1913، وشملت الغرف التجارية الفرنسية للتجارة والصناعة والفلاحة وكانت تقوم هذه بدور سياسي كبير في الحياة المغربية العامة، كما اسند إليها امتياز الأشغال العمومي، ويمكن تكليفها بإدارة مصالح عمومية، لاسيما في الموانئ البحرية أو موانئ الأنهار.
- مجلس الشورى: وهو وضع السلطة المقيمة وحدها فلم يصدر في شأنه ظهير من السلطان أو قرار من المصدر الأعظم، وإنما استحدث بموجب قرارات اتخذها المقيم العام سواء فيما يخص القسم الفرنسي أو المغربي. وكان يتكون أعضاؤه من ممثلي الغرف التجارية والصناعية والزراعية ويعينهم المقيم العام. واسهم مجلس شورى الحكومة بقسط كبير في وضع الميزانية العامة، وكان يرأس جلساته المقيم العام الفرنسي يعاونه في ذلك المديرون ورؤساء المصالح الإدارية الفرنسية[2].

شكل الموظفون الفرنسيون المختارون من طرف السلطات الفرنسية المبعوثون إلى المغرب القاعدة الأساسية للإدارات، كما هو الحال في تونس والمغرب، وعرف هؤلاء الموظفون الفرنسيون الذين كانوا يتمتعون بالعديد من الامتيازات والرواتب بالولاء لفرنسا وخدمتها والصرامة مع أبناء المغرب [3].

اعتمدت فرنسا على عدد من العوائل الإقطاعية والضباط المغاربة الذين جندوا لخدمة الجيش الفرنسي

[1] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص31.

[2] المرجع نفسه، ص 31.

[3] عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال، ج1، 1976، ص 116-117.

من اجل بسط نفوذها وتوطيد سيطرتها، فعينت الموالين لها بمناصب باشوات وقواد، وعينهم السلطان بالتنسيق مع الإدارة، وكان يخضع هؤلاء لإشراف مراقبين مدنيين. والباشوات هم حكام المدن أما القواد في القرى[1].

ب.التنظيم القضائي:

منذ أن دخل الإسلام المغرب وانتشر في ربوعه، والمغاربة يخضعون في اقتضاء حقوقهم والفصل في منازعتهم لأحكام الشريعة الإسلامية، في إطار محكمة القاضي الشرعي، التي تعتبر امتداد للنظام القضائي الإسلامي نشأة الدولة الإسلامية [2].

أولت الإدارة الفرنسية اهتماما كبيرا بالقضاء، حيث طالب الجنرال ليوتي بإنشاء جهاز متكامل من المحاكم الفرنسية[3]. استطاعت الإقامة العامة التدخل في شؤون القضاء في المغرب استنادا إلى المادة الأولى من معاهدة الحماية التي أطلقت يد فرنسا في إدخال الإصلاحات التي تراها ضرورية في مختلف نواحي الجهاز الحكومي المغربي[4].

وعلى الرغم من أن هذه المادة فرضت على فرنسا أن تحافظ على الحالة الدينية وعلى احترام هيبة السلطان التقليدية وممارسة الشعائر الدينية، إلا أن الإدارة الفرنسية خرقت معاهدة وخرقت الأعراف الدولية، ولم يكن الغرض من ذلك إقامة نظام قضائي سليم ولكن لتجعل من السلطة القضائية التي تشكل دعامة أساسية، وأداة لتحقيق مصالح فرنسا ورعاياها ولتوطيد حكمها على الشعب المغربي[5]. ولم تنتهي سنة 1912 حتى قامت إدارة الحماية بإنشاء إدارة العدل والتي كانت تعمل من اجل تطوير النظام القضائي المغربي أو الإسلامي، وكان هذا عمل دقيقا وخاصة بالنسبة لطابعه الديني[6].

[1] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص32.

[2] امحمد مكي الناصري، الاحباس الإسلامية في المملكة المغربية، ط2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1992، ص66.

[3] ألبير عياش، المصدر السابق، ص66.

[4] أحمد عسه، المرجع السابق، ص 707.

[5] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص ص 33-34.

[6] جلال يحي، المرجع السابق، ص943.

شوهت الإدارة الفرنسية منذ بسط الحماية النظام القضائي الذي كان سائر في أنحاء المغرب. وأنشأت بدله نظاما يرتكز على كثرة المحاكم وتنوعها وهذا من أجل تحقيق سياستها التي تهدف الى وضع نظاما يرتكز على كثرة المحاكم وتنوعها وذلك من أجل تحقيق سياستها التي تهدف إلى تجريد البلاد من الوحدة وخلق الانقسام بين الشعب المغربي[1].حيث قامت الإدارة العامة بالحفاظ على القضاء الشرعي مع سلبه بعض اختصاصاته وحدد المجال الذي يكمل فيه، وتم إخضاعه للمراقبة وثم إخراج القضاة من ميزانية الدولة من خلال إخراجهم من حيز الموظفين، كما أصبح القضاة يسمون بقياد القبائل يعينهم باشا المدن وأصبح هناك العديد من دور القضاء مثل قضاء شرعي مغربي، وقضاء مغربي، وقضاء ديني، وقضاء فرنسي، بربري عرقي[2].

أصدرت الإدارة الفرنسية عدة ظهائر للتنظيم القضائي كان الأول منها بتاريخ جوان 1913، وأعدت الحماية المرسومات لتنظيم المحاكم[3]. تميز التنظيم القضائي في مناطق الاستعمار الفرنسي بوجود خمس محاكم أساسية:

- **المحاكم الشرعية:**

عمل المستعمر بمقتضى ظهير 7 جويلية 1914، على تقليص صلاحيات محكمة القاضي الشرعي وإحداث تغيرات عليها بعد ما كانت صاحبة الاختصاص الولائي العام، انحصر دورها في النظر في قضايا الأحوال الشخصية والميراث والعقار غير المحفظ. وأصبحت تتواجد في المدن والقرى، وكانت محاكم المدن بمثابة محاكم استئناف بالنسبة لأحكام محاكم البادية، كما تستأنف أحكام محاكم المدن الشرعية أمام وزير العدل ولا يصدر هذا الأخير حكمه إلا بعد أندر أي المجلس الأعلى.

- **المحاكم العبرية:** بصدور ظهير 12 ماي1918 المنظم للقضاء والتوثيق العبري، ثم تنظيم المحاكم العبرية قضايا على درجتين على مستوى المحاكم العبرية الابتدائية توجد بكل دائرة من الدوائر الإدارية للمملكة

[1] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص 34.
[2] أحمد عسه، المرجع السابق، ص707.
[3] جلال يحي، المرجع السابق، ص 943.

وتختص بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والإرث لليهود المغاربة أما الدرجة الثانية على مستوى المحاكم العليا والتي يوجد مقرها بالرباط تستأنف أمامها الأحكام التي تصدر عن المحاكم العبرية الابتدائية[1].

- **المحاكم العصرية:** حلت هذه المحاكم محل المحاكم القنصلية بعد أن تنازلت أغلب الدول الأجنبية عن الامتيازات القضائية التي كانت تستفيد منه قبل الحماية، وتعرف بالمحاكم الفرنسية، وقد أحدثها المستعمر الفرنسي سنة 1913 لحماية مصالحه وسن قوانينه الخاصة بالرعايا الفرنسيين وتتكون من ثلاث درجات محاكم صلح، محاكم ابتدائية ومحكمة استئناف بالرباط[2].
- **المحاكم العرفية:** أحدث المستعمر الفرنسي هذه المحاكم بمقتضى ظهير 11 سبتمبر1914 الذي نص على أن القبائل المسماة بقبائل العرف البربري تبقى خاضعة لقوانينها وأعرافها الخاصة تحت رقابة السلطات وتختص هذه المحاكم في النظر في الأعراف المحلية، وفي جميع الدعاوي التجارية والمدنية وكذا في مسائل الأحوال الشخصية والمواريث والعقارات وشؤون التوثيق وبمقتضى ظهير 16 ماي 1930 أصبحت محاكم البربر تابعة لمكاتب الاستخبارات العسكرية الفرنسية وكان الهدف من هذا الظهير هو حماية حقوق البربر التقليدية والهدف الخفي هو زرع الشقاق بين أبناء الوطن الواحد لتكريس وجود المستعمر بالمغرب الأقصى [3].
- **المحاكم المخزنية:** كانت هذه المحاكم عبارة عن مجالس يعقدها الباشاوات والقياد وخلفاؤهم في مقر السلطات المخزنية للبث في النزعات وزجر الجرائم، بأمر وتحت رقابة المندوب المغربي الفرنسي ولم تكن تعتمد سوى على اجتهادات الشخصية والسلطة التقديرية لرجال السلطة المشكلين لها بمقتضى ظهير 28نوفمبر1944 تم تنظيمها وتوسيع اختصاصاتها بإحداث محاكم الحكام المفوضين الذين عهد إليهم النظر

[1] التنظيم القضائي المغربي في عهد الحماية، د ت، تم الاطلاع عليه في /12 /08/2020، رابط الموقعUniversitélif style.net

[2] المرجع نفسه.

[3] أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، لبنان، 2004، ص217.

في القضايا المدنية وإحداث المحاكم المخزنية الإقليمية فصارت تتألف من ثلاث درجات: محاكم مخزنية، ابتدائية، محاكم مخزنية إقليمية ،إضافة إلى المحكمة العليا الشريفية.

يتضح مما تقدم أن الإدارة الفرنسية أخضعت القضاء المغربي لرقابة إدارية شديدة وقصت على استقلاله، أما القضاء الفرنسي فقد تمتع باستقلال تام وحصانة كاملة وأعطته الإدارة صلاحيات واسعة[1]

[1] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص36.

2.الإجراءات العسكرية :

كان العامل العسكري من أهم العوامل التي وظفته فرنسا لبسط نفوذها في المغرب وكذا لاستفادة من الجيش المغربي من خلال مشاركته في الحروب حيث أكدت أن القوات المغربية إن تم قيادتها على نحو مناسب فإنها تشكل أهمية كبيرة لفرنسا. أصبح الجيش المغربي على شكل قطعات ملحقة بالقوات الفرنسية، حيث قسمت الإدارة الفرنسية هذه القطاعات إلى أربع مجامع رئيسية الأولى كانت تضم الجنود النظاميين المؤهلين للخدمة خارج البلاد لما يتميزون به من شجاعة، وشاركوا في عمليات عسكرية داخل المغرب وخارجه، وكان في صفوف تلك القوات عدد من الضباط المغاربة الذين انحدروا من عائلات راقية اجتماعيا، وقد تخلوا فيما عن وظائفهم العسكرية ليتولوا واجباتهم كباشاوات وقوات[1]. أما بالنسبة للقسم الآخر من القوات المغربية فقد جندوا داخل البلد، وتتكون هذه القوات من الكوم[2].والمخزن والمحاربين المتطوعين وكان لهم دور سياسي مهم [3].

حيث كانوا يمثلون وكلاء الدعاية الأفضل للقيمة الفرنسية وذلك من خلال تهيئة مشاعر أبناء القبائل التي تحتلها القوات الفرنسية وكذا استخدامهم للترويج لعدد من الأفكار الجديدة إلى جانب واجبهم العسكري وتزايد أعدادهم حتى بلغوا 8000 شخص عام 1939[4]. أما الفئة الأخرى هم المحاربين المتطوعين فقد قام الضباط الفرنسيون بتعبئتهم لصالحهم، و عادة ما يختار الضابط ما بين 25-30 رجلا من اسر شريفة ليخدموه كحراس شخصيين ومراسلين، ولم يخضعوا للانضباط العسكري وكان لهم الحق في الاستقالة من الخدمة متى ما يشاءون[5]،

[1] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص 27.

[2] الكوم: لفظة أطلقها الجزائريون على الجنوب المحاربين واستعملها الفرنسيون على عدد من الفرق العسكرية. انظر: عبد الحق المريني، مدخل إلى تاريخ المغرب الحديث من عصر الحسن الأول إلى عصر جلالة الحسن الثاني، دار المناضل للطباعة والنشر، المغرب، 1995، ص 190.

[3] ألبير عياش، المصدر السابق، ص 100.

[4] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص28.

[5] المرجع نفسه، ص 28.

و أخيرا فئة الأنصار الذين جندوا للقيام بالعمليات الخاصة وقادتهم القيادات المحلية ،و يتم تسريحهم عند انجاز العمليات وكان اغلبهم من القبائل التي تعيش في الجبال ويملكون خبرة كبيرة بأساليب القتال المحلية [1] . كان التجنيد في البداية شبه إجباري، وكانت الإدارة الفرنسية تستغل الفقر والحاجة، وخاصة سنوات الجفاف أي أنها تستغل الحالة الاجتماعية لدى الأفراد لتجنيدهم[2].

شاركت القوات المغربية النظامية في القتال اثناء الحرب العالمية الاولى عام 1914 الى جانب فرنسا. و بلغ عدد الجنود الذين شاركوا في الحرب نحو 2500جندي ، و حاول الالمان تجنيد الاسرى من الجنود المغاربة ضد فرنسا التي كانت تعاني من خسائر كبيرة في الحرب عام 1915، و عانى المقيم العام ليوتي صعوبة كبيرة في تعويض مراكزهم ، و بعد نهاية الحرب بقيت القوات المغربية تؤدي واجباتها الى جانب القوات الفرنسية وفي 1923 أصدرت قرارا ادخلت بموجبه كل القوات المغربية باستثناء الحرس الشريفي في الجيش الفرنسي ، و لم يكن هناك تجنيد عام في المغرب ، و ذلك لتوافد اعداد كافية من المتطوعين على الخدمة العسكرية ، و في عام 1938 بلغ عدد المجندين النظاميين اكثر من 30 الف معظمهم سوقوا لمدة اربع سنوات في الخدمة ، و خدموا لمدة سنتين في المغرب ،ثم ارسلوا الى فرنسا.[3]

[1] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص29.

[2] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 200.

[3] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص29.

المبحث الثاني: الإجراءات الاقتصادية:

1- الزراعة:

عرف المغرب الأقصى بأنه بلد زراعي بالدرجة الأولى، وتعد الفلاحة المورد الرئيسي الإستهلاكي والتجاري للمغاربة وتقدر مساحة الأراضي الزراعية بخمسة عشر مليون هكتار[1]. لذا أولت سلطات الإدارة العامة اهتماما كبيرا لها وذلك من خلال إصدار مجموعة من التشريعات التي شكلت القاعدة القانونية لنصب الأراضي[2] .

دخلت فرنسا باعتبارها دولة حامية فقط إلا أن ذلك تغير مع مرور الزمن، إذ بدأت فرنسا في تطبيق سياستها الاستيطانية مثلما فعلت مع تونس والجزائر[3]. واختلفت الإستراتيجية المطبقة بالمغرب عن الإستراتيجية التي طبقت في كل من الجزائر وتونس وذلك بحكم العرف القبلي الخاص بالقبائل المغربية [4]. فقد كان «الجنرال ليوتي حذرا منذ البداية في تعامله مع مسألة الأرض في المغرب، ويدرك أنها مسألة دقيقة على التنظيم الاجتماعي للمغرب » [5]. وذلك بحكم أن العرف القبلي يقضي بعدم بيع الأراضي إلا لأفراد القبيلة الواحدة لأجل ذلك كانت فرنسا تريد تنفيذ سياستها بأكثر قدر من الهدوء وبأقل التكاليف دون مواجهة وإثارة القبائل عن طريق وسائل غير مباشرة إذ أمكن ذلك[6].

إن العرف الذي يقوم عليه النظام الاجتماعي في المغرب في ما يخص الأراضي والتي لا تخرج من حيز العشيرة أو القبيلة، أعاق نوعا ما سياسة الاستعمار الفرنسي [7].

---

[1] الطيب بياض، المخزن والضريبة والاستعمار: ضريبة الترتيب، أفريقيا الشرق، المغرب، 2011، ص27.

[2] البير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر: عبد القادر الشاوي نور الدين سعودي، دار الخطابي للطباعة والنشر، أفريل 1895، ص172.

[3] محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، المغرب،2011، ص425.

[4] عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي بالمغرب الأقصى، مجلة عالم المعرفة، ع 71، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر،1983، ص43.

[5] جلال زين العابدين، الاستيطان الأوروبي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية وانعكاساته الاجتماعية، دراسات استشرافية، ع 16، خريف2018، ص96.

[6] عبد الملك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 43.

[7] المرجع نفسه، ص43.

لذا أصدرت سلطات الإدارة الفرنسية في المغرب مجموعة من المراسيم والظهائر التي كانت تصب في مصلحة المستوطنين وأهم تلك المراسيم الظهير الذي أصدرته في 12 آوت 1913 الخاص بتسجيل العقارات وضرورة التدقيق في الوثائق المدلى بها والذي نزعت بموجبه ملكية الفلاحين المغاربة من الأراضي لصالح المستوطنين[1]. فأصبح لكل قطعة أرضية بمقتضاها سند عقاري يحمل اسما ورقما وتصميما للملكية مما سهل تسلط الأجانب على الأرض لجهل الفلاح بالإجراءات القانونية الجديدة للتسجيل [2]. أو عدم قدرته على دفع مصاريف التسجيل أو افتعال دعوى ضده، ثم الاستيلاء على الأرض[3].

لجأت السلطات الفرنسية لإدارة أملاك الخزينة التي قامت بانتزاع الأراضي من أصحابها وضمها إلى أرض الجيش ، وهدفت هذه الإستراتيجية إلى إعادة توزيع الأرض على المستوطنين وامتلاك أكبر قدر من مساحات الأراضي المغربية[4]. حيث قامت الإدارة الفرنسية بتوزيع مليون هكتار من أجود الأراضي الزراعية لخمسة ألاف من الأوروبيين أغلبهم من الفرنسيين من أصل خمسة ملايين هكتار، في المقابل عدد ملاك الأراضي من المغاربة لا يزيد عن 1,300,000 شخص، يزرعون حوالي ثلاثة هكتارات وكان البعض من هؤلاء الفلاحين موالين للإدارة الفرنسية[5]

و لقد بلغت الأراضي التي في يد المستوطنين سنة 1913 حوالي 100.000هـ بالمغرب ذات التربة الخصبة وهي موزعة على النحو التالي[6]:

[1] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، الإدارة الفرنسية في المغرب، د ط، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ص37.

[2] جلال زين العابدين، المرجع السابق، ص97.

[3] عبد الملك خلف التميمي، المرجع السابق، ص44.

[4] المرجع نفسه، ص44.

[5]Charles F. Stewart ,theEconomy of moroco 1912-1962,Prented in United states of America, 1967,P779.

[6] ألبير عياش، المصدر السابق، ص174.

المنطقة	الهكتار	عدد المعمرين
منطقة الشاوية	6,000 هـ	100
الرباط والجهة الغربية	400,000 هـ	100
منطقة مطروح	7,000هـ	/
سهل آنكاد	16,000هـ	/

استحوذ المستوطنون الفرنسيون على أجود الأراضي وأخصبها من جهات مختلفة من المغرب، موزعة على المناطق المعروفة بجودة أراضيها وبوفرة مياهها[1].

و في 27 أفريل 1919أصدر ليوتي ظهير جديد جعل الأراضي الجماعية تحت رقابة مجلس وصاية له صلاحيات تفويت أراضي الجماعات لطرف ثالث أي أنه أقرب بأن أملاك القبائل والدواوير غير قابلة للتصرف ولا للحجز إلا في بعض الحالات وبذلك تم اقتطاع أجزاء مهمة من الأراضي تحت غطاء المصلحة العامة بحيث سهلت الاستيلاء عليها لفائدة الكولون بطرق شرعية غير منازع فيها [2].

كما عمدت الإدارة الفرنسية في السنوات الأولى بتغيير وسائل الزراعة التقليدية المغربية، مع استمرار زراعة محاصيل الحبوب ولاسيما الشعير[3]. اهتمت أيضا بزراعة الخضروات ولاسيما المحاصيل الأساسية كالطماطم والبطاطا[4]. كما اعتمدت زراعة العنب المستخدم في صناعة النبيذ[5].

صرح الجنرال ليوتي عام 1923 في الأكاديمية الزراعية قائلا: " أرجو أن تلاحظوا أنه من خلال عشر سنوات من وظيفتي كمقيم تمكنا أن نثبت أقدام ما يزيد عن 1000 مهاجر فوق أكثر من 000, 400هكتار

[1] البير عياش، المصدر السابق، ص174.

[2] جلال زين العابدين، المرجع السابق، ص97.

[3] آسية بن عدادة، الفكر الاصلاحي في عهد الحماية (محمد الحسن الأول نموذجا)، المركز الثقافي الغربي للنشر، المغرب،2003، ص59.

[4] ثامر عزام محمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص40.

[5] آلبير عياش، المصدر السابق، ص100.

من الأراضي على الرغم من سنين الحرب الخمس، ولا بد أن تلاحظوا أن هذا العدد أخذنا بالزيادة يوما بعد يوم"[1].

وأسست الإدارة الفرنسية في عام1921 الشركات الأهلية للاحتياط التي قدمت قروضا إلى السكان المغاربة قدرت ب (64,861,000) مليون فرنك بهدف تحسين تمويل مشاريعهم ومساعدتهم، إلا أن هذا الامر أثار معارضة شديدة لدى المستوطنين، كما قامت بإنجاز عدد من المشاريع الإروائية ومنبع مساعدات مالية كبيرة للمزارعين الاوروبين[2]، ليتمكنوا من الحصول على الري المنتظم والأسمدة.

سيطرت فرنسا على القطاع الزراعي في المغرب، وكانت كل القرارات والمشاريع التي أنجزت تصب لصالح المستوطنين الفرنسيين والأوروبيون، بمنح الأراضي الصالحة للزراعة والقروض طويلة الأمد وكذا توفير الآلات المتطورة في الزراعة مما أدى إلى تحسن حالتهم المعاشية لكن في المقابل انعكس هذا سلبا على الفلاح المغربي حيث ازدادت حالته سوءا، وذلك لبقائه على الوسائل التقليدية في الزراعة [3].

2- الصنـــاعة:

لم تتوقف السياسة الاستعمارية في المجال الاقتصادي على مجرد الاستيلاء على أجود الأراضي وأخصبها، بل تعدى ذلك إلى استغلال الموارد الباطنية لصالح الشركات الأجنبية[4]. وكانت الصناعة تشكل أهمية كبيرة، إذ أن المغرب يحتوي أكبر ثروة منجمية في شمال أفريقيا لغنى تربته بالمواد الأولية .

اتبعت الإدارة الفرنسية سياسة استعمارية إجحافيه في مجال الصناعة وذلك بإهمالها للصناعات الثقيلة في المغرب، حيث اقتصر النشاط الصناعي الأوروبي على الصناعات الاستخراجية والتحويلية والتي كانت تستفيد منه الجالية الأوروبية [5].

[1] آلبير عياش، المصدر السابق ، ص100.

[2] ثامر غرام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص43.

[3] المرجع نفسه، ص43.

[4] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص221.

[5] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص46.

وكان أول عمل قامت به الحماية هو استغلال المعادن، وذلك بإصدار المرسوم لأول الخاص بالتعدين عام 1914 لينظم عملية التنقيب عن المعادن واستخراجها. وتعد صناعة التعدين من أهم مصادر الربح باعتبارها أهم فعاليات النشاط الفرنسي في المغرب بعد الزراعة، وكان التنقيب عن المعادن واستثمارها محتكرا من طرف أصحاب المشروعات والفنيين الأوروبيين، واقتصر دور المغاربة على تقديم اليد العاملة[1].

أخضعت المناجم المغربية خضوعا تاما للإدارة الفرنسية كمناجم الفحم الحجري والانثيمون والزنك والمنغنيز باستثناء مناجم الفوسفات[2]. الذي كان يديره مكتب الفوسفات وذلك وفقا للظهير الذي أصدره الجنرال ليوتي في 7 أوت 1920 لإنشاء مصلحة الفوسفات الشريفية يرأس مجلس إدارتها سكرتير الحماية ويتألف المجلس من مدراء [3]. ويمكن القول أن المعدن الأكثر استغلالا هو الفوسفات، اذ أنها كانت تنتج حوالي 25% مما يستهلكه العالم بشكل عام بالرغم من وجود مواد أخرى كالرصاص، والحديد، والزنك وغيرها[4]، كما تم إنشاء مكتب خاص بالفوسفات[5]، وفي عام 1921 بدأ باستثمار الفوسفات أولاد عبدون في خريبكة، وقد تم تسخير عمال مغاربة في استخراجه بطرق بدائية[6].

وفي 15 سبتمبر 1923 صدر ظهير لتعديل التشريعات الخاصة بالتعدين، ونص على إمكانية تدخل الدولة المباشرة بالصناعات الاستخراجية، كما سمح للمصالح والمؤسسات العامة بالمطالبة بسندات منجمية[7].

-ونتيجة لاكتشاف مناجم في جرادة عام 1923 أنشئ " مكتب الأبحاث والمشاركات التعدينية " وتخصص في البحث عن أنواع الوقود الصلب منها والسائل[8].

[1] جون واتربوري، المصدر السابق، ص47.

[2] ثامر عزام حمد سليم، المرجع السابق،ص 45.

[3] تاريخ إفريقيا العام، المجل د7، المرجع السابق، ص438.

[4] الجمعية المغربية للتأليف،ج 19، مطابع سلا ، الرباط،2004، ص411.

[5] أحمد عسه، المعجزة المغربية، دار القلم للطباعة، لبنان، 1975، -1974، ص604.

[6] المرجع نفسه، ص604.

[7] أحمد عسه ،المرجع السابق، ص608.

[8] تاريخ افريقيا العام، المجلد 7، المرجع السابق، ص438.

أما بالنسبة للصناعات التحويلية فقد تعرضت للإهمال من قبل الإدارة الفرنسية بسبب سوء التدابير الإدارية التي اتخذت في المدن التي اقتضت عدم المحافظة على امتيازات أصحاب الحرف، ونتيجة لاتساع التبادل التجاري ومنافسة البضائع الأجنبية لم يتمكن المغاربة من مواجهة حركة التصنيع الجديدة والمشاركة فيها وقدرت قيمة الصناعات المحلية المصدرة عام 1939 بـ 20 مليون فرنك فقط، بسبب نقص رأس المال وعدم توفر الخبرة وحرمان الصناعة المحلية من أية مساعدة من الدول .[1]

تميز الاقتصاد المغربي بالصبغة التقليدية خاصة القطاع الحرفي[2]، وأهم ما قامت به الإدارة الفرنسية في هذا المجال هو المحافظة على الصناعات التقليدية وتطويرها وذلك بإدخال صناعات جديدة وآلات حديثة [3]. واستفاد المهاجرين نحو المغرب الأقصى بالدرجة الأولى، حيث من هذا الإجراء قاموا بالاستثمار وتطوير صناعاتهم وحققوا أرباح طائلة، حيث تم بناء مصانع لمختلف المنتجات بين سنتي 1912-1913، كما أنشئت المطاحن بالإضافة إلى إقامة مطبعتان ومصنعان ميكانيكيان للأجور، زيادة على ذلك أقيمت صناعات لصهر الحديد وصناعات الصابون وكذا إقامة المعارض في كل من فاس والرباط والدار البيضاء وذلك بهدف إلهاء المغاربة عن ثورتهم ومن أجل فتح الطريق أمام الجيوش الفرنسية للاحتلال مناطق من البلاد وتجنب المواجهة مع المغاربة [4]

ابتداءا من سنة 1917، قامت الحماية بإشراك الحرفيين في متحف الفنون الزخرفية بباريس حتى أن مختلف الحرف التقليدية، رجعت على نشاطها كما كان من قبل كتجليد الكتب، حيث فتحت الحماية مدرسة مهنية لهذا الغرض، وألزمت الصناعة بتشغيل التلاميذ بعد تخرجهم من المدرسة أو تقوم الحماية بتشغيلهم في مؤسسات صناعية

[1] جون واتربوي، المصدر السابق، ص47.

[2] أنس الصنهاجي، سياسة الصناعة الكولونيالية وآثرها على البنية الحرفيةلمغرب الحماية (منطقة دكالة نمزذجا)، دورية كان التاريخية، ع 27، مارس2015، ص ص 44، 56.

[3] عبد الرحيم الورديغي، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي (1912-1956)، ملامح من مدينة فاس أصولها تغيرات حالتها الاجتماعية والسياسية، مطبعة المعارف الجديدة، المغرب،1992، ص 57.

[4]عبد السلام مشكوري، دراسة الجهوية للظاهرة الصناعية من خلال نموذج مدينة مكناس، مجلة مكناس، ع1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1986، ص225.

جديدة، إلا أنه ومع السنين بدأت الحماية تتخوف من تعاونيات الحرفين لأنهم شكلوا نقابات تناهض سلطتها، فانتهجت الحماية سياسة التفرقة في صفوف التعاونيات ومعاملتها بواسطة أمناءها بحذر ويقظة [1].

كما أهملت الإدارة الفرنسية الصناعات الأهلية المغربية والحرفيين المغاربة، فقد تعرض هذا القطاع للدمار نتيجة منافسة البضائع الأجنبية الأكثر رخصا وجودة[2].

ركزت الإدارة الفرنسية جهودها في تطوير الصناعات التي تعود بالفائدة على المستوطنين الأوروبيين، إذ اهتمت بصناعة مواد البناء فتدفق المهاجرين الأوروبيين ولد حاجة قوية إلى تأمين السكن لهم، وبلغ عدد المؤسسات الصناعية الأوروبية عام 1939 بـ (2000 مؤسسة تستخدم 6000 عامل أوروبي و70.000 عامل مغربي) [3]. وسيطر المستثمرون على الاقتصاد المغربي، إذ منحت الامتيازات للشركات الفرنسية ومعظمها تسهم فيه الحكومة، فأصبح هؤلاء يسيطرون على 66%من رأس المال المستغل في الصناعة، كما جعلت الإدارة الفرنسية حق تأليف النقابات العمالية قاصرا على الأوروبيين منذ عام 1931، إذ أصدر أول قانون للنقابات، ولم يعطي الوطنيون حق الانضمام إلى هذه النقابات إلا في عام 1946[4].

3- التجـارة:

كانت علاقة المغرب التجارية مع الخارج تتزايد منذ أواخر القرن التاسع عشر وإبان فترة الحماية اتسعت المبادلات التجارية اتساعا كبيرا حيث حدث تطور كبير نتيجة ازدياد عدد المهاجرين الأوروبيين إلى المغرب والتجهيز الحديث بالموانئ والطرق والسكك الحديدية وكذا استغلال المناجم وتطور زراعة المستوطنين [5]. فأقامت فرنسا بتطبيق سياسة الاحتكار، حيث أرغمت الجميع على التصدير فقط وتصديرها شمل المواد الأولية فقط، الأمر الذي انعكس

[1] عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص ص 57-58.

[2] محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب (1936-1997)، ط2، مطبعة البريق، العراق،2012، ص15.

[3] ثامر عزم حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص46.

[4] زاهر رياض، شمال إفريقيا في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، مكتبة الانجلو مصرية، مصر، 1967، ص ص 261-262.

[5] زاهر رياض، شمال إفريقيا في العصر الحديث ،المصدر السابق، ص263.

سلبا على النشاط التجاري، إذ عملت فرنسا على إبعاد المغرب عن الأسواق العالمية ما ترتب عنه ضعف تموين البلاد[1] .

- انقسمت التجارة في المغرب على قطاعين:

- **القطاع المغربي**: وكان ارتباطه بالمبادلات التجارية ومشاركة فيها قليل جدا فالاقتصاد الأهلي اقتصاد معيشي في الأساس ومن بين أهم الواردات فيه نجد المواد الاستهلاكية، ولاسيما السكر والشاي، أما بالنسبة للصادرات فهي تنتج عن تحقيق فائض الاستهلاك، اقتصر معظمها على منتجات الزراعة أو منتجات المواشي.[2]
- **القطاع الأوروبي**: يمثل أربعة أخماس التجارة الخارجية ونما بمساعدة المتعهدين والفنيين ورؤوس الأموال الفرنسية، وكانت الأسواق الخارجية تلعب دورا كبيرا في تطوره، واعتمد على بيع منتجات الزراعة والصناعة الأوروبية وجزء من الإنتاج المغربي الأصلي إلى الخارج، وتولى استيراد حاجيات المغرب من المواد الأولية وعدد من المواد الاستهلاكية التي لا تنتجها.[3]

عمد ت الإدارة الفرنسية إلى فتح متاجر للبيع بالتقسيط لصالح السكان الأوروبيين كما أقامت الشركات الكبرى المتخصصة في عمليات السمسرة والمبادلات التجارية.[4] كانت الشركات الأجنبية والفرنسية منها على الخصوص التجارة الخارجية لأنها المصدر والمستورد، كما أن القطاع استفاد من سياسة " **الباب المفتوح**" المترتب عن معاهدة الجزيرة الخضراء (1906)، وفي سنة 1920 الغي التعامل بالريال الحسني وتم ربط العملة الفرنسية باستحداث الفرنك المغربي، والجدول التالي يبين صفة التجارة الخارجية المغربية ما بين 1912-1956:[5]

[1]. عبد الهادي التازي، الحماية الفرنسية بدئها ونهايتها حسب إفادات معاصرة، دار الرشاد الحديثة، د ت، ص 100.

[2] ثامر حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص48.

[3] المرجع نفسه، ص 48.

[4] ألبير عياش، المصدر السابق، ص 207.

[5] محمد القبلي، المصدر السابق، ص555.

الفترة	الكميات بملايين الأطنان		القيمة بالفرنك الثابت بالملايير		العجز التجاري	نسبة التغطية
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات		
1912-1914	0.10	0,29	7,0	6,21	14,6	
1915-1919	0,22	0,25	غير محدد	غير محدد	غير محدد	33
1921-1925	0,66	0,25	18,1	42,7	24,6	غير محدد
1925	/	/	/	/	/	/
1926-1930	1,83	0,88	27,8	59,8	32	42
1931-1935	1,79	1,02	27,0	62,0	35	46
1936-1939	2,45	0,91	43,5	61,9	18,4	43
1940-1945	1,42	0,52	28,9	34,7	5,8	70

1946-1949	4,25	1,51	55,6	104,1	48,5	83
1950-1953	6,57	2,29	97,6	177,0	79,4	55
1954-1956	8,08	2,16	108,3	161,2	52,9	67

من خلال قراءتنا لهذا الجدول نلاحظ أن التجارة الخارجية تميزت بالعجز في الميزان التجاري وتردي عملية التبادل [1]، وكان سبب ذلك العجز أن الإدارة الفرنسية استردت كميات كبيرة من الآلات والمنسوجات والوقود ومواد البناء ومنتجات غذائية للأوربيين دون أي اهتمام بعجز الميزان التجاري [2].

قامت فرنسا بربط الاقتصاد بالفرنك الفرنسي، لكي تحقق سيطرتها الكاملة غلى الاقتصاد المغربي، ومن ثم النقد المغربي مرتبطا بالسياسة النقدية الفرنسية، ويخضع لتطوراتها واهدافها، وكانت المصارف والبيوت المالية في الاغلب مؤسسات اجنبية وفروعا لمؤسسات قائمة في الدولة الفرنسية، ومعنى ذلك ان السياسة المالية كانت تتحكم فيها وتوجهها المصالح المالية الفرنسية.

هكذا نجد ان الادارة الفرنسية استغلت كل ما موجود في معادن ثمينة وموارد مهمة في المغرب لصالح الاقتصاد الفرنسي، واتخذت سياسة تقضي بجعل المغرب لصالح الاقتصاد سوقا لتصريف المنتجات الفرنسية وقامت بفرض نظام مالي وضريبي يتماشى مع مصالح المستوطنين الفرنسيين، وسخرت جزءا كبيرا من ميزانية الدولة للمنشآت التي تخدم اغراضها، وتضافرت تلك العوامل لتفرض على المغرب حالة من التخلف الاقتصادي.[3]

[1] محمد القبلي، المصدر السابق، ص556.

[2] زاهر رياض، شمال إفريقيا في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، المصدر السابق، ص 263.

[3] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص51.

المبحث الثالث: الإجراءات الاجتماعية:

خططت الإدارة الفرنسية لجعل المغرب تابعا لها من الناحية الاجتماعية [1]. إلا أن التمييز بدا واضحا في المجال الاجتماعي بين المستعمرين و أهالي البلاد [2].

1- التعليم:

كان التعليم أهم القطاعات التي اهتمت بها الإدارة [3]، رسم السيد هاردي الذي عينته الإدارة مدير للتعليم بالمغرب الخطوط العامة للسياسة التعليمية في المغرب، و قد بين ذلك في خطاب ألقاه أمام مجموعة من المراقبين المدنيين الفرنسيين بمكناس عام 1920 قائلا : "منذ عام 1912 دخل المغرب في حماية فرنسا، و قد أصبح في الواقع أرضا فرنسية، و على الرغم من استمرار المقاومة في تخومه تلك المقاومة التي تعرفون انتم و إخوانكم في السلاح مدى ضراوتها، فإنه يمكن القول أن الاحتلال العسكري لمجموع البلاد قد تم، و لكننا نعرف نحن الفرنسيين أن انتصار السلاح لا يعني النصر الكامل : إن القوة تبني الإمبراطوريات ولكن ليست هي التي تضمن لها الاستمرار و الدوام. إن الرؤوس تنحني أمام المدافع في حين القلوب تغرس نار الحقد و الرغبة في الانتقام و إذ كانت هذه المهمة أقل صخبا من الأولى فإنها صعبة مثلها، و هي تتطلب في الغالب وقتا أطول" [4]. بهذه المقولة أشار هاردي صمتا إلى السيطرة على العقول عن طريق التعليم الذي هو أساس الثقافة والتي كانت تسير طبقا لمبادئ تتلخص في العمل على تكوين طبقة صغيرة من الموظفين موالية لفرنسا و يكونوا محدودي الفعالية يصلحون أن يكونوا أدوات، ولكنهم لا يصلحون للتفكير [5].

[1] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص51.

[2] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص130.

[3] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص52.

[4] محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس)، ط2، منتدى الفكر العربي، الأردن، 1992، ص 21.

[5] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص 52.

كان التعليم في عهد الحماية يسير طبقا لمبادئ استعماريه تهدف إلى إبعاد المغاربة عن التعليم العصري، فكان محدودا لا يوفر للطلبة القدرة على التفكير، حيث قاموا بتوجيه المغاربة إلى التعليم المهني الابتدائي كما لا تتخذ الإدارة الفرنسية بالحسبان في رسمها سياسة التعليم ووضعها لمناهج وحدة الشعب المغربي، بل وضعت مناهج تركز على الدين العرق الجنس و لهذا لم يقم في المغرب أثناء عهد الحماية تعليما وطنيا [1].

نظمت مديرية التعليم العمومي التي أنشئت عام 1920 ثلاثة أنواع من المدارس قسمتها حسب التقسيم التالي: المدارس الإسلامية، المدارس البربرية، المدارس الأوروبية، المدارس اليهودية.

أ-المدارس الإسلامية: كانت تخضع لسلطة الإدارة الفرنسية، فمنعت الإدارة العامة تدريس بعض المواد بها التي تساهم في تكوين الشعور الوطني، ولهذا حددت المدارس التقليدية بموجب قرار وزاري في 11سبتمبر 1937 مناهج التدريس[2]، والتي اقتصرت على التعليم القديم السائد في المدارس القرآنية والذي كان يدرس المواد الآتية: اللغة، الكتابة العربية، القواعد، الأخلاق، ومنعت تدريس أي مادة أخرى وكل مدرسة تخالف ذلك معرضة للإغلاق[3].

لا يخفى أن إدارة الحماية لم تهتم بالتعليم الإسلامي، حتى أنها لم تتركه حتى كما كان عليه من قبل فرض الحماية، بل ضيقت عليه و أهملته إلى درجة أن إدارة الحماية لم تأسس الا القليل من المدارس الابتدائية في المدن الكبيرة مثل الرباط، و البيضاء، و فاس و مراكش، وطنجة، أكثر حتى من المدارس المذكورة و بالرغم من قلتها حارب الفرنسيون فيها اللغة العربية و الدين [4]. ولم تكتفي الإدارة الفرنسية بهذا، بل قسمت التعليم الإسلامي في المغرب هو أيضا إلى ما يلي: [5]

[1] محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب(1963-1997)، دار الكتب والوثائق، العراق، 2010، ص17.
[2] جون واتربوري، المصدر السابق، ص60.
[3] عبد الكريم الفيلالي، المرجع السابق، ص262.
[4] المرجع نفسه، ص262.
[5] محمد القبلي، المصدر السابق، ص569.

1. مدارس تخص أبناء الأعيان والمسيرين وأغنياء المدن.
2. مدارس تخص الحرفيين والحضاريين والإداريين
3. مدارس تخص القرويين الذين يمتهنون مهنة الفلاحة فقط [1] .

وكان الغرض من إنشاء المدارس الصناعية التي يتعلم فيها المغاربة مختلف الصناعات التقليدية هو خدمة المعمرين إلى جانب المدارس الصناعية كانت هناك أيضا مدارس زراعية في البادية، وكان التعليم فيها باللغة الفرنسي من اجل سد حاجيات الجالية الفرنسية. وبالتالي فالتعليم الإسلامي منذ 1914 كان الذي خطط له هو ليوتي والذي صاغه بما يرضي أساليب الاستعمار الفرنسي هو هاردي [2]. ونتيجة للسياسة التي اتبعتها الإدارة الفرنسية سواء من ناحية إهمال للتعليم الإسلامي أو ما تعلق بإنشاء مدارس فرنسية إسلامية، اتفق بعض المغاربة بحسب ما ذكره عبد الهادي في كتابه الحماية الفرنسية على المغرب على إقامة مدارس تقوم بـــ:

- تعليم القرآن الكريم واللغة العربية والكتابة بها.
- تعليم مبادئ النحو والفقه الإسلامي.
- تلاوة الكتب الدينية.
- الأخلاق والواجبات نحو العائلة.

لكن كل هذا قوبل بالرفض من طرف الإدارة الاستعمارية حيث عملت السلطات الفرنسية على سجن كل من تسبب بهذا أو درس هذه المواد [3] .

اتجهت سياسة ليوتي الثقافية نحو مستويين. تعلق الأول بعلاقة البربر بالعرف، والثاني بعلاقة اللغة العربية بالإسلام

[1] عبد الهادي التازي، المصدر السابق، ص162.
[2] عبد الكريم الفيلالي، المرجع السابق، ص 262.
[3] محمد القبلي، المصدر السابق، ص573.

و بموجب ذلك عمل على تجنب تعليم اللغة العربية [1]. خاصة لأنها لغة الإسلام، و لأن هدفه الأساسي يتلخص في إبعاد البربر و إخراجهم من إطار الإسلام ومن العربية إلى الفرنسية ولتثبت هذه السياسة قام بإنشاء مدارس فرنسية بربرية [2].

ب–المدارس البربرية: كان الهدف من إنشاء هذه المدارس هو خلق جيل بعيد كل البعد عن التراث والثقافة العربية والإسلام من جهة، ومتشبع بالثقافة الفرنسية والقيم الحضارية و الغربية من جهة أخرى، مما يمهد الطريق لجعل الشعب المغربي تابع لفرنسا [3]، ولم تكن سلطات الحماية تخفي هدفها من هذه المدارس بل أفصحت عنه بكل وضوح حيث قال: اكسيو مارتي " ....إن المدرسة الفرنسية البربرية هي مدرسة فرنسية بالمعلمين بربرية بالتلاميذ، وليس هناك أي مجال لأي وسيط أجنبي، إن أي شكل من أشكال تعليم العربية، إن أي تدخل من جانب الفقيه، إن أي مظهر من المظاهر الإسلامية، لن يجد مكانه في المدارس يل سيقصي منها جميع ذلك بكل صرامة [4].

بلغ عدد المدارس بالمغرب سنة 1923 " 11 مدرسة ثم إلى 20 مدرسة " وقد ضمت 700 تلميذ[5]، والحروف التي مستعملة في تدريس اللهجة البربرية هي الحروف اللاتينية [6]. كما أنشئ ليوتي المدرسة العليا للغة و الأدب العربي و اللهجات البربرية و العديد من المراكز أهمها " مركز مكناس" [7].

إن السياسة البربرية التي خططت لها الإدارة الفرنسية لم تمس المستوى الابتدائي فقط، بل خطط لها كذلك على المستوى الثانوي والعالي. بالنسبة للدراسة الثانوية نشير إلى " ثانوية آزر" والتي أسست عام 1927 كمدرسة

[1] محمادي هرتان، السلطة المركزية في مطلع القرن العشرين بين التفكك وإعادة الإنتاج، مذكرة دكتوراه تخصص القانون العام، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب،2006، ص275.

[2] عبد الكريم الفيلالي، المرجع السابق، ص 262.

[3] محمد عابد الجابري، التعليم في المغرب العربي: دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر، دار النشر المغربية، 1989، ص21.

[4] المرجع نفسه، ص22.

[5] محمادي هرتان، المرجع السابق، ص275.

[6] عبد الكريم الفيلالي، المرجع السابق،ص 262.

[7] بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب(1830-1930)، دار الحكمة للنشر، الجزائر،2008، ص ص 302،303.

جهوية في المناطق التي لم تكن قد استسلمت بعد لجيش الاحتلال والتي تحولت إلى ثانوية ابتداءا من عام 1931. لقد ظلت هذه الثانوية خاصة بأبناء قبائل الأطلس حيث كانوا جميعا داخليين يختارون بعناية.أما بالنسبة للتعليم العالي فقد تم إنشاء " معهد الدراسات المغربية العليا «بالرباط، الذي تحول غداة الاستقلال إلى كلية الآداب، لق أس هذا المعهد عام 1914 تحت اسم " المدرسة العليا الفرنسية"، ثم تحول سنة 1920 إلى معهد الدراسات المغربية العليا، حيث احتلت دراسة اللهجات البربرية و الاثنوغرافيا و الفلكلور المغربي مكان الصدارة فيه [1].

ج–المدارس الأوروبية: أولته سلطات الحماية عناية وحظي باهتمام كبير من الإدارة الفرنسية من الناحية الفنية والمالية حيث أنهم لم يضم الفرنسيين فقط بل ضم أيضا على الأوروبيين الغير فرنسيين، وتميزت المدارس الفرنسية في كل شيء عن المدارس المخصصة للمغاربة في البناء الصالح والقابلية لاستيعاب كل الطلاب الذين يبلغون سن التعليم من الذكور والإناث، والمدرسين الكفؤين، ووسائل الإيضاح الحديثة و العناية الطبية الممتازة، وشمل هذا التعليم المدارس لكل مراحل من الحضانة إلى التعليم العالي[2]. وبلغ عدد المدارس الابتدائية في عام 1923، 104 بها من الأقسام 454 قسما و لها من المعلمين و المدرسين 475 معلم و معلمة و من التلاميذ 17035 الذكور منهم و الإناث 8281 عدد الفرنسيين منهم 9739، و الاسبانيين 2138 و عدد الايطاليين 114، هذا بالإضافة إلى المدارس الإعدادية [3].

في الوقت الذي تنال فيه المدارس الأوروبية أكبر قسط من عناية الإدارة الفرنسية، فإن المدارس المغربية لم تحظ الا بالقليل من العناية وبالكثير من المضايقة وحاربته وفرضت عليه القيود ولهذا السبب أصبح المغاربة يرتادون المدارس الأوروبية تاركين المدارس الإسلامية.

[1] محمد عابد الجابري، التعليم في المغرب العربي: دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر، المرجع السابق، ص 22.
[2] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص 54.
[3] عبد الكريم الفيلالي، المرجع السابق، ص 261.

والجدول الموالي يوضح لنا نسبة المغاربة المقبلون على المدارس الأوروبية [1].

السنة الدراسة	المسلمون	اليهود	المجموع
1945	849	1132	1981
1946	1171	1230	2401
1947	816	1342	2158
1948	1114	1479	2593
1949	1528	1833	3361
1950	1867	1939	3806

من خلال ملا حظتنا لهذا الجدول يتضح ويتبين لنا أن أبناء المسلمين المقبلين على المدارس الأوروبية كان في ازدياد كبير لما توفره هذه المدارس من إمكانيات تعليمية، إلا انه بحلول سنة 1947تراجع الإقبال عليها وقد يرجع ذلك لتبلور الوعي الوطني لدى المغاربة بسبب نشاط الحركة الوطنية.

د–المدارس اليهودية: وجدت الحماية الفرنسية بالمغرب تعليما إسرائيليا حديثا 20 مدرسة سنة 1908 بها نحو 4000 طفل في عام 1915أبرمت اتفاقية بين الرابطة الإسرائيلية ومديرية التعليم بالمغرب، ثم جددت عام 1928، وهي اتفاقية تعتبر بمثابة القانون الأساسي المنظم للتعليم الإسرائيلي في المغرب. وبمقتضاها كانت تتلقى هذه المدارس الإسرائيلية إعانات مالية من إدارة الحماية [2].

[1] محمد القبلي، المصدر السابق، ص 573.

[2] محمد عابد الجبري، أضواء على مشاكل التعليم بالمغرب، دار النشر المغربية، المغرب،1985، ص16.

كانت لغة التعليم في هذه المدارس هي اللغة الفرنسية، واقتصر التعليم اليهودي على التعليم الابتدائي، و كان على الطلاب الذين يرغبون إتمام تعليمهم الثانوي دخول المدارس الأوروبية، و بلغ عدد الطلاب اليهود 7169 طالبا عام 1939 [1].

2- الصحـــة:

- كانت الأوضاع الصحية للمغاربة سنة 1912 تشهد هشاشة قوية و متردية هذا ما أدى إلى ارتفاع نسبة الوفيات وبشكل مستمر، خاصة بالنسبة للأطفال، وذلك بسبب الأوبئة المتكررة (التيفوس، الكوليرا، الطاعون) و الأمراض المعدية خاصة مرض السل و الزهري هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن انعدام الطب الحديث، وإبان الحماية كانت فرنسا تقوم بإرسال بعثات طبية على فترات مستمرة [2].
- لقد أولى الجنرال ليوتي عناية و أهمية كبيرة بالجانب الصحي، إلى درجة أن ليوتي أصبح يطالب بالمزيد من الأطباء عوض الفيالق العسكرية و هذا ما ظهر جليا في قوله: " طبيب يساوي فيلقا عسكريا" [3]. و كان الجانب الصحي يحقق غاية اقتصادية و سياسية، و أصبح بذلك الأطباء وسيلة لتغلغل الاستعماري لإخضاع القبائل الثائرة و المساهمة في عمليات التهدئة وذلك ببناء الثقة بين الأطباء و المغاربة مما يسهل الإقدام على القيام بالخطوات الأولى لربط علاقات المودة [4]، وبموجب ذلك خلقت الحماية سنة 1913 مديرية كبيرة للصحة وهي شبه وزارة الصحة في يومنا هذا ويعمل بها أطباء رؤساء، وشيدت مستشفى لكل إقليم، كما تم

[1] محمد كنيبب، يهود المغرب 1912-1948 مساهمة في تاريخ الأقليات بالديار الإسلامية، تر: إدريس بن السعيد، تق: آندري آزولاي، مطبعة النجاح الجديد، المغرب، 1998، ص 138.

[2] محمد القبلي، المصدر السابق، ص 562.

[3] عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص63.

[4] محفوظ أسمر، تاريخ الاستعمار والمقاومة بالبادية المغربية خلال القرن العشرين، مطبعة المعارف الجديدة، المغرب،2010، ص15.

إنشاء لجنة صحية من أعيان فاس داخل المجلس البلدي تتولى الرقابة و محاربة التيفوس و العمل على وضع حواجز صحية لا ترخص بالدخول إلى المدينة إلا من لديه عمل ومنزل معروف[1].

إن كل ما قامت به إدارة الحماية الفرنسية كان لأغراض سياسية ودينية وكان يصب في مصلحة المستوطنين الأوروبيين والفرنسيين، وكان التمييز واضحا بين المستشفيات الأوروبية والمغربية، إذ أن عدد الأطباء في المستشفيات الأوروبية أكثر من المغربية. وكانوا من الأطباء الكفوئين، أما الأطباء الذين يعالجون المغاربة فهم من الأطباء المتقاعدين وبلغ عددهم 379 طبيبا فقط عام 1932، يخصصون أيضا جزء من أوقاتهم لمعالجة الأوروبيين[2].

كما أنشئت مديرية الصحة العمومية والوقاية مصالح للوقاية من الأمراض والأوبئة وكان دورها وقاية المزارعين والمستوطنين والفرنسين في حين كانت مراكز مكافحة الأمراض والأوبئة قليلة جدا للشعب المغربي، وأدت الأوبئة وانتشار الأمراض وظروف السكن المعيشية إلى ازدياد نسبة الوفيات في المغرب بشكل كبير، لاسيما بين الأطفال المغاربة وسجلت أرقاما كبيرة، قدرت النسبة بـ (8,52) في الألف للأوروبيين و (15,08) في الألف للمغاربة.

صرح الدكتور سيكول مدير الصحة عام 1932 قائلا:" لقد شاهدنا اكتظاظ السكان في الأحياء القديمة بالمدن، فالدار التي لا يمكن أن تسع أسرة واحدة، تحوي عدة اسر يعيشون في اختلاط غريب، وأدى ذلك الاختلاط إلى انتشار السل الخطير، الذي أصبح العدو الأول للصحة في جميع مدن المغرب، في حين لم يحتل هذا الداء فيما مضى سوى حيزا ضيق في لوحة الأمراض المغربية "[3].

[1] عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص63.

[2] علال الفاسي، النقد الذاتي، ط5، مطبعة الرسالة، المغرب، 1979، ص259

[3] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص58.

3- الهجرة:

فتحت أبواب الهجرة للفرنسيين و الأجانب على مصراعيها ومنح المهاجرين تسهيلات كبيرة، وامتيازات متعددة وقد بلغ عدد الأجانب في المغرب حوالي نصف مليون شخص مقابل 9 ملاين مغربي، واغتصب الفرنسيون معظم الأراضي المغربية حيث انتزع الفرنسيون حوالي خمس أراضي المغرب [1].

وقد توالت حركة استيلاء الأوربيين على الأراضي بالأرياف إلى أن بلغ مجموع مساحتها ما يقارب على 1110000 هكتار سنة 1956. أما عدد المعمرين، فقد ارتفع من 28000 سنة 1928 إلى 6000 معمر سنة 1953 في المقابل، تضرر الفلاح المغربي بسبب نزع الملكية والاقتطاعات الضريبية المختلفة، وكذا بسبب ارتفاع النمو الديمغرافي[2]. ونتيجة لذلك أصبح المغاربة يفضلون الانتقال للمدن صوب المراكز الحضرية، فقد عرفت الفلاحة التقليدية أزمة عميقة ناتجة عن التصادم وعدم التكيف مع الظروف الاقتصادية الطارئة. فالتقنيات العتيقة ظلت هي السائدة بالنسبة للفلاح المغربي بينما كان المعمرون المستقرون بالمناطق القروية يمتلكون المعرفة إلى جانب الخبرة العصرية ويستفيدون من دعم الإدارة الفرنسية.

كان للمغاربة قبل فرض الحماية ارتباطا كبيرا مع الحياة الريفية لكن ذلك تغير بعد توقيع معاهدة الحماية والسياسة التي انتهجت فرنسا مع سكان البادية

[1] محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن،1989، ص87.

[2] محمد القبلي، المصدر السابق، ص 564.

خاتمة

خاتمة

من خلال عرضنا للموضوع السياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس والمغرب، يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج:

- ان النصف الثاني من القرن التاسع عشر شهد تنافس دولي شديد بين الدول الاوروبية على النفوذ في تونس والمغرب حيث اصبحت كل دولة تسعى للحصول على أكبر قدر ممكن مناطق النفوذ لتحقيق مصالحها الاستعمارية.
- ان رغبة فرنسا في تحقيق مشروعها الاستعماري المتمثل في اقامة امبراطورية فرنسية في المغرب العربي جعلها تدخل في ترتيبات وتسويات مع الدول المنافسة لها وذلك من خلال ابرام العديد من الاتفاقيات وعقد المؤتمرات من أجل الانفراد بكل من تونس والمغرب. ومن بين الاتفاقيات التي عقدة حول تونس نذكر الاتفاق الفرنسي البريطاني 1888م، الاتفاق الفرنسي الايطالي 1896م، الاتفاق الفرنسي الالماني، وكذا عقد مؤتمر برلين 1878م، أما بالنسبة للمغرب عملت فرنسا على عقد الاتفاقيات التالية: الاتفاق الفرنسي الايطالي حول المغرب وليبيا 1902م، الاتفاق الفرنسي البريطاني حول المغرب ومصر 1904م الاتفاق الفرنسي الاسباني 1904م ومؤتمر الجزيرة الخضراء 1907م.
- استطاعت فرنسا تحقيق هدفها في الاستلاء على تونس والمغرب وذلك تحت غطاء نظام جديد أطلق عليه تسمية " الحماية" والذي يعتبر شكل استعماري قائم على الازدواجية الادارية بين الادارة الاستعمارية ذات السلطة الفعلية، والادارة الوطنية ذات السلطة الشكلية.
- تمكنت فرنسا من اعلان الحماية على تونس من خلال فرض "معاهدة باردو" 1881م "معاهدة المرسى"1883م.واعلان الحماية على المغرب بتوقيع معاهدة مع السلطان عبد الحفيظ عام1912م.
- انتهجت الادارة الفرنسية منذ فرض الحماية على تونس 1881و المغرب 1912 نوعا ما نفس السياسة الاستعمارية والتي هدفت بالدرجة الاولى الى تحقيق مصالح فرنسا السياسة والاقتصادية.

- عملت فرنسا منذ اعلانها الحماية على البلاد التونسية و المغربية على تطبيق سياسة من شانها تغيير الجهاز الاداري و ذلك بإقامة جهاز اداري فرنسي، كان على راس هذا الجهاز المقيم العام و الذي تمتع بسلطات و صلاحيات واسعة،كما قامت بإلغاء بعض الوزارات و ازالة بعض الجهات و ابقاء بعضها و تجريد اخرى من صلاحياتها، كذلك سعت لخلق طبقة موالية منحتها امتيازات مادية و معنوية واسعة تخضع لإشراف موظفين فرنسيين لتضمن بسط نفوذها و تكريس سيطرتها.
- سيطرت فرنسا كذلك على النشاط الاقتصادي ففي الميدان الزراعي استحوذت على اجود الاراضي في تونس و المغرب و تقديمها كافة اشكال الدعم للفلاحين الاجانب و الفرنسيين لتطوير وسائل انتاجهم و ذلك على حساب الفلاحين التونسيين و المغاربة الذين فقدوا مساحات واسعة من اراضيهم و ظلوا يعتمدون على الوسائل التقليدية .اما في ما يخص الصناعة فقد عمدت فرنسا الى تغيير البنية الأساسية للصناعة التونسية والمغربية وذلك بإحلال الصناعات الغربية محل الصناعات التقليدية بهدف التحكم في السوق .كما عملت على احتكار التجارة الخارجية التي كانت تهدف من ورائها الى استنزاف موارد البلاد لصالحها مهمشة التجارة الداخلية .
- الى جانب ما انطوت عليه الادارة الفرنسية من استغلال لإمكانيات كلا البلدين، استهدفت كذلك الجانب الاجتماعي حيث اهملت المجتمع التونسي والمغربي من خلال عدم الاهتمام بالمنشآت الصحية كما هدفت على طمس الهوية القومية والثقافية وذلك بخلق مجتمع متشبع بالثقافة الفرنسية ولم تكتفي بهذا فقط بل عملت على التفريق بين افراد المجتمع الواحد.

في الاخير نتمنى ان يستمر البحث والتوسع أكثر في هذا المجال، للاستدراك بعض النقاط التي لم يسعنا اتمامها خاصة ما تعلق بانعكاسات السياسة الفرنسية على البلاد التونسية والمغربية وموقف الشعبين اتجاه هذه السياسة.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (01): تحركات قوات الاحتلال بتونس

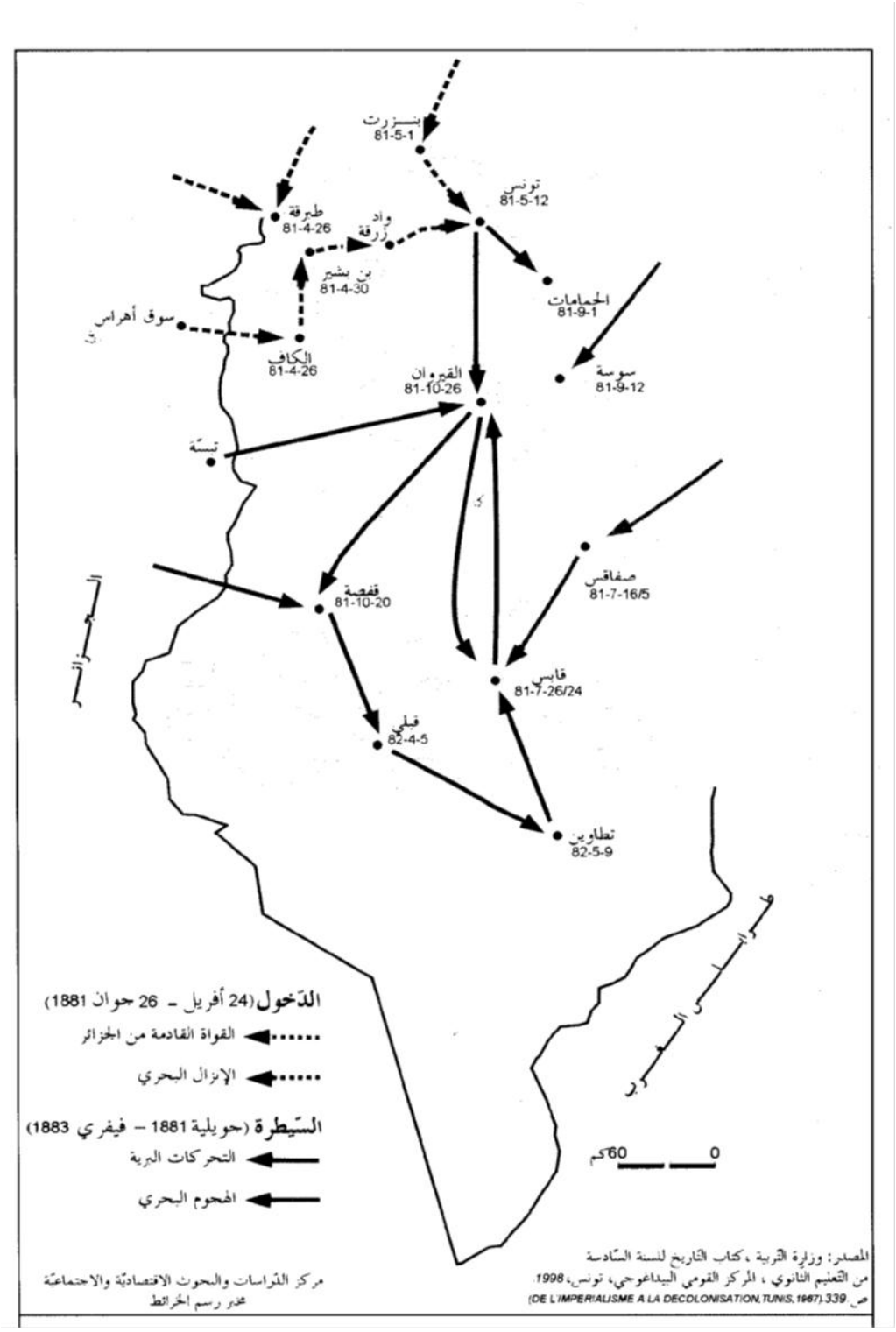

المصدر: خليفة الشاطر واخرون، المرجع السابق، ص19.

ملحق رقم (02): معاهدة باردو (1881)ومعاهدة المرسى(1883)

معاهدة باردو

نسخة من الشروط الواقعة بين الدولة
الفرنساوية القديمة وبين الدولة التونسية
المؤرخة في 12 ماية 1881 نصها :

الحمد لله،

أما بعد فانه لما كان مراد الدولة الجمهورية الفرنساوية والدولة التونسية منع إعادة الاضطراب الذي وقع في المدة الأخيرة بحدود الدولتين وبشطوط المملكة التونسية وإبطال ذلك على الأبد وتشديد علائق المحبة القديمة وحسن الجوار عزما على عقد اتفاق للغرض المذكور ولمصلحة المتعاقدين ولذلك عيّن رئيس الجمهورية الفرنساوية الجنرال بريار وفوض له الأمر فاتفق مع رفيع الشأن حضرة باي تونس على الشروط الآتية :

الفصل الأول :

إنّ معاهدات الصلح والمودة والتجارة وجميع الاتفاقات الأخرى الموجودة الآن بين دولة الجمهورية الفرنساوية وحضرة رفيع الشأن باي تونس تجدد وتأكد بوجه صريح.

الفصل الثاني :

ولتسهيل إتمام الأعمال التي قصدت بها دولة الجمهورية الفرنساوية بلوغ الغرض الذي عزم عليه المتعاقدان رضيت حضرة رفيع الشأن باي تونس بأن السّلطة العسكرية الفرنساوية تتبوأ الجهات التي ترى لزومها لتوطيد الأمن والراحة بالحدود والشطوط وترحل عنها عندما يتبين للسلط الحربية الفرنساوية والتونسية معا أن الادارة المحلية قاضية بحفظ الراحة على الاستمرار.

الفصل الثالث :

قد التزمت دولة الجمهورية الفرنساوية بأن تعين وتعضد على الدوام حضرة رفيع الشأن باي تونس لمنع جميع الأخطار التي تهدد ذاته وآل بيته أو التي تكدر راحة عمالته.

الفصل الرابع :

وتكلفت دولة الجمهورية الفرنساوية بإجراء المعاهدات الموجودة الآن بين دولة الإيالة والدّول الأوروبية.

الفصل الخامس :

ينوب عن دولة الجمهورية الفرنساوية لدى حضرة رفيع الشأن باي تونس وزير مقيم يراقب إجراء ما تضمنه هذا السجل ويكون واسطة في علائق الدولة الفرنساوية مع السلط التونسية في جميع الأمور المشتركة بين البلادين.

الفصل السادس :

نواب فرنسا الدولية والقنصلية بالبلدان الأجنبية يكلفون بحماية مصالح تونس ورعاياها. والتزمت حضرة رفيع الشأن باي تونس بأن لا تعقد أدنى عقد يفهم منه التعاقد مع أجنبي بغير أن تعلم به دولة الجمهورية الفرنساوية وتتفاهم معها فيه من قبل.

الفصل السابع :

لقد أبقت دولة الجمهورية الفرنساوية ودولة حضرة رفيع الشأن باي تونس تعيين وصول في تنظيم مالية المملكة يتفقان عليها بعد ليحصل بذلك الاطمئنان على اداء واجبات الدين العمومي والضمان لحقوق أرباب دين الايالة التونسية.

الفصل الثامن :

تجعل غرامة حربية على العروش العاصية التي بالحدود والشطوط وبعد هذا يقع اتفاق في تعيين مقدارها وكيفية استخلاصها وتكون دولة حضرة رفيع الشأن باي تونس مسؤولة بذلك.

الفصل التاسع :

ولوقاية بلاد الجزاير التي تملكها دولة الجمهورية الفرنساوية من جلب السلاح والذخاير الحربية «كنتريباند» تعهدت دولة حضرة رفيع الشأن باي تونس بمنع إدخال الأسلحة والمهمات الحربية من جزيرة جربة ومرسى قابس وغيرها من المراسي التي بجنوب المملكة.

الفصل العاشر :

هذه المعاهدة تعرض على مصادقة دولة الجمهورية الفرنساوية وسجّل المصادقة يسلّم في أقرب وقت ممكن لحضرة رفيع الشأن باي تونس.
حررت بالقصر السعيد في 12 ماي سنة 1881.

قصر السعيد 12 ماي 1881
محمد الصادق باي
الجنرال بريار

المصدر: على المحجوبي، المرجع السابق، ص152–154.

اتفاقية المرسى

8 جوان 1883

الحمد لله،

اتّفاق بين فرانسا والقطر التونسي

لتحديد العلايق الكائنة بين

هذين القطرين.

لمّا كانت عناية حضرة الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الدّاخليّة في القطر التونسي وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة 1881 وكانت حكومة الجمهورية راغبة خالص الرّغبة في تحقيق مراد حضرته توثيقا لعرى الوداد الميمون الكائن بين القطرين العامرين اتّفق الفريقان على عقد اتفاق بخصوص هذا الشأن. واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك على مسيو بيار بول كمبون وزيره المقيم بتونس الممتاز بنيشان اللجيون دونور من صنف أوفيسيه ونيشان العهد ونيشان الافتخار من الصنف الأكبر.. الخ. .. الخ. فقدّم الوزير المومأ إليه المحرارات المؤذنة باعتماده في هذه الخطة وإذ وجدت في تمام الاحكام والانتظام أبرم مع حضرة الباي المعظم الشروط المبيّنة في الفصول الآتية :

الفصل الأول :

لما كان مراد حضره الباي المعظم أن يسهّل للحكومة الفرنساوية اتمام حمايتها تكفّل باجراء الاصلاحات الادارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إجرائها.

الفصل الثاني :

الحكومة الفرنساوية تضمن قرضا يعقده حضرة الباي المعظم لتحويل أو لدفع الدّين الموحّد البالغ 125 مليون فرانك والدّين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز قدره

17.550.000 فرانك ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك. وقد تعهّد حضرة الباي المعظم أن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب الايالة التونسية دون اذن الحكومة الفرنساوية.

الفصل الثالث :

يأخذ حضرة الباي المعظم من مداخيل المملكة : أوّلا المبالغ اللازمة للإقامة بمقتضيات القرض الذي تضمنه فرانسا. ثانيا راتبه السنوي الملوكي وقدره مليونان من الرّيالات التونسية، أي 1.200.000 فرانك وما زاد على ذلك يعيّن لمصاريف إدارة الايالة ودفع مصاريف الحماية.

الفصل الرابع.

هذا الاتفاق مكمّل ومثبّت للمعاهدة المبرمة في 12 من شهر ماي سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى التثبيت والتكميل ولا تتغيّر به التراتيب التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية.

الفصل الخامس :

يعرض هذا العقد على الحكومة الفرنساوية لتوقعه وتعاد حجة التوقيع إلى حضرة الباي المعظم بما أمكن من السرعة.

وإيذانا بصحة ما تقدّم حرّر هذا الرّسم وختمه الموقعان بختميهما.

بول كانبون
محمد الصادق باي

المصدر: على المحجوبي، المرجع السابق، ص155–156.

الملحق رقم(03) : خريطة الحدود المغربية الجزائرية حسب معاهدة لالة مغنية

المصدر :hhtps// ar.Wikipedia.org

الملحق رقم (04): معاهدة الحماية (1912)

المصدر: محمد القبلي، المصدر السابق، ص526.

الملحق رقم (05): مراحل الاحتلال الفرنسي

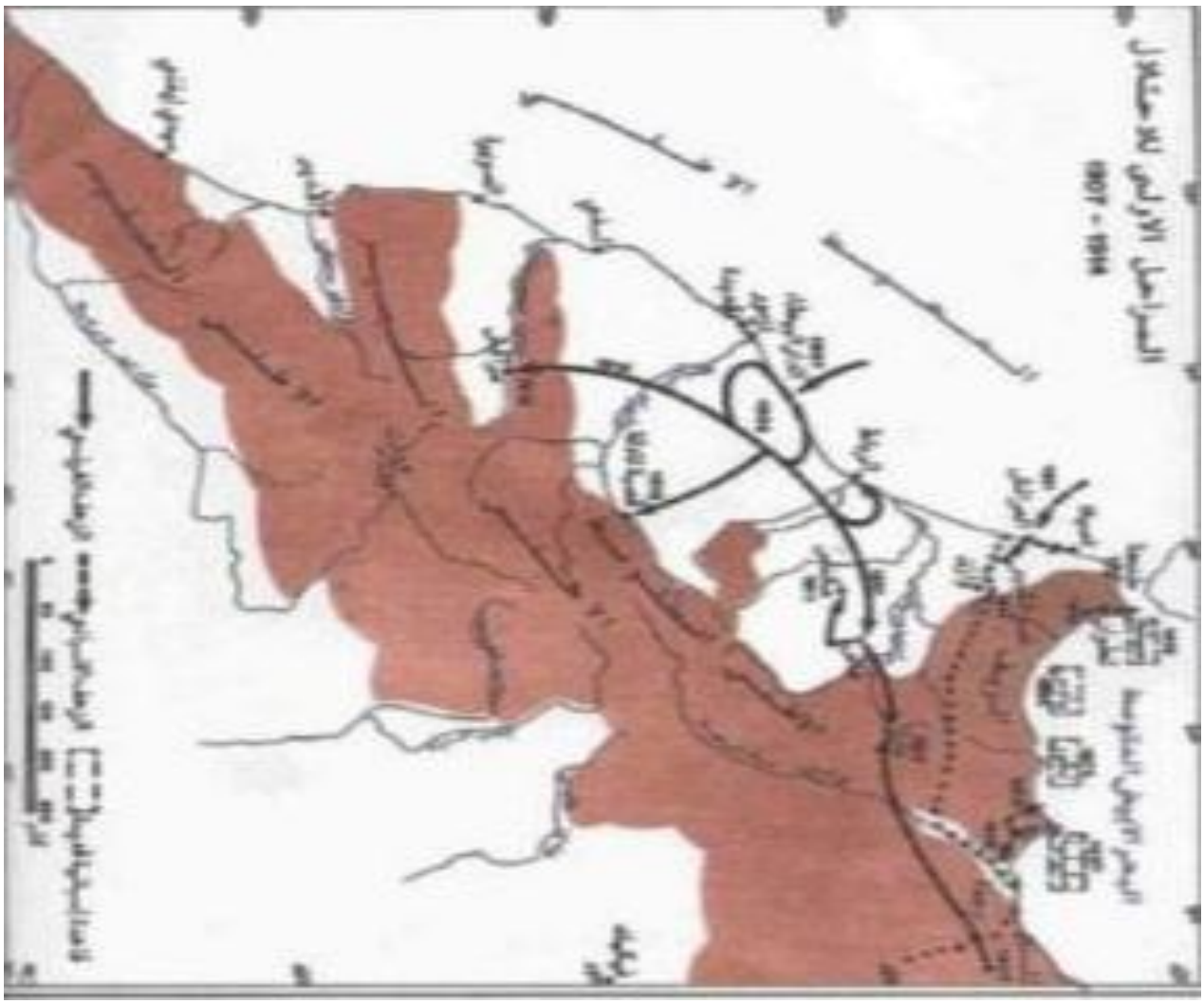

عياش جرمان، المصدر السابق، ص15.

الملحق رقم (06): صورة لمؤتمر مدريد (1880)

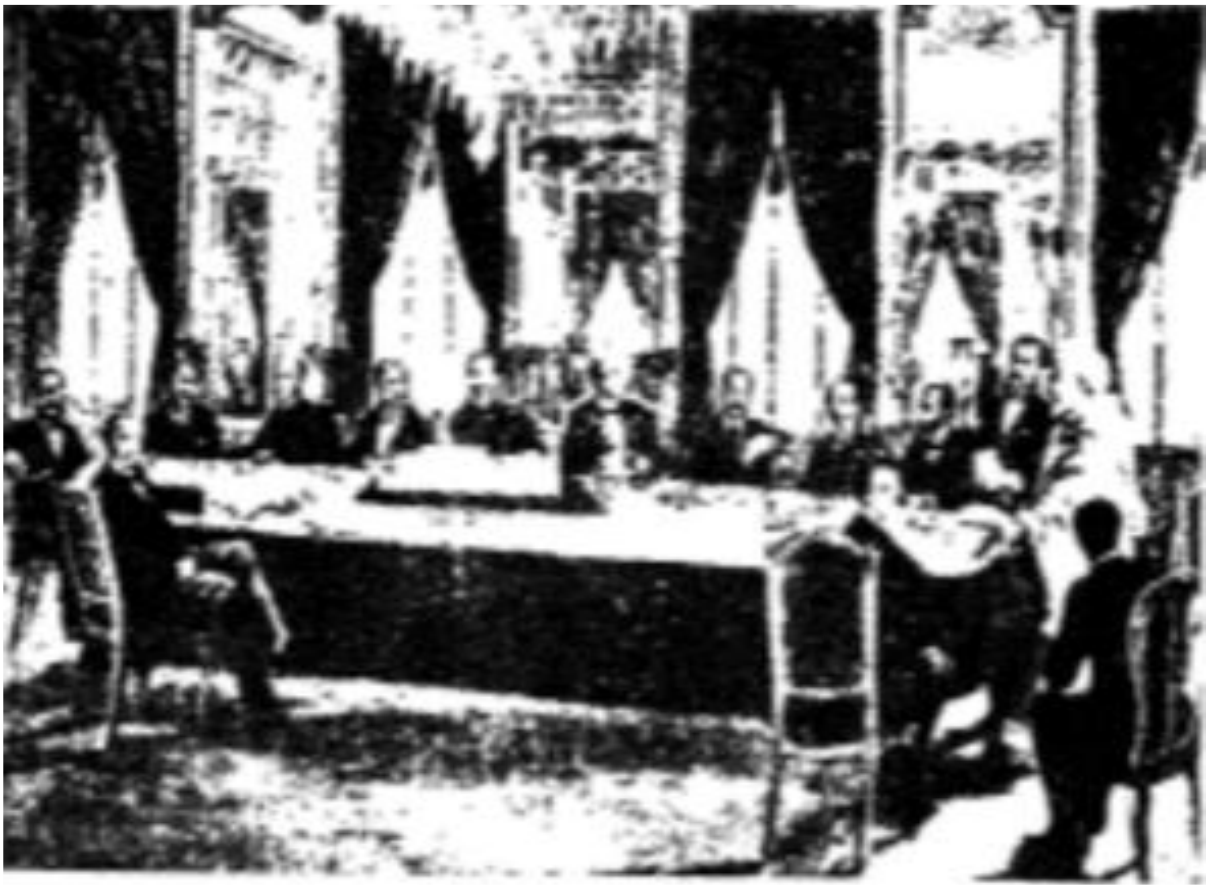

عبد الهادي التازي، المصدر السابق، ص16.

الملحق رقم (07): زيارة غليوم الثاني لطنجة

المصدر: محمد القبلي، المصدر السابق، ص05

الملحق رقم (08): البعثة المغربية في مؤتمر الجزيرة الخضراء (1906).

المصدر: عبد الهادي التازي، المصدر السابق، ص166.

ملحق (09): محكمة تونسية 1898م.

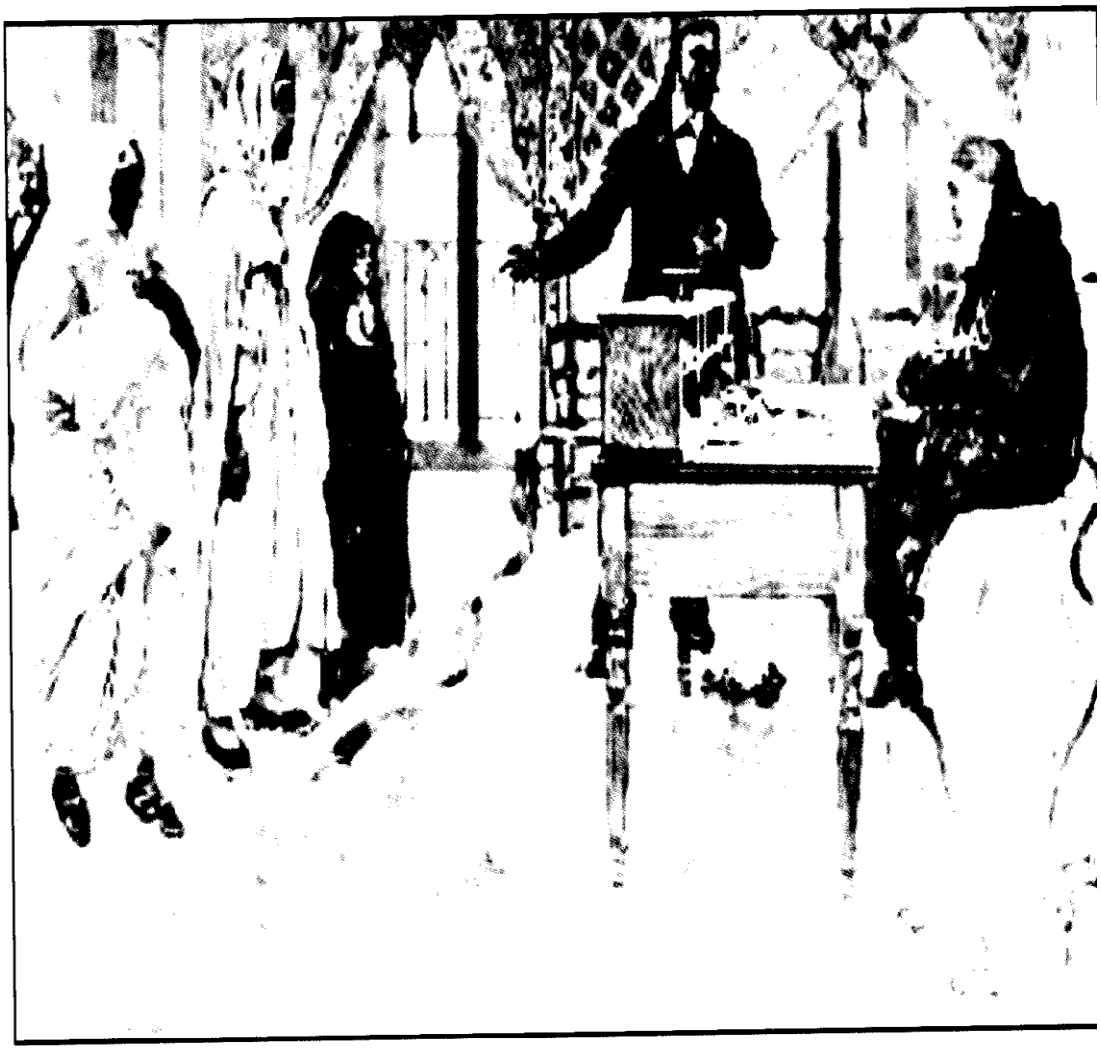

المصدر: أحمد القصاب، المرجع السابق، ص178.

الملحق رقم (10): الصناعات التقليدية (صناعة الشاشية).

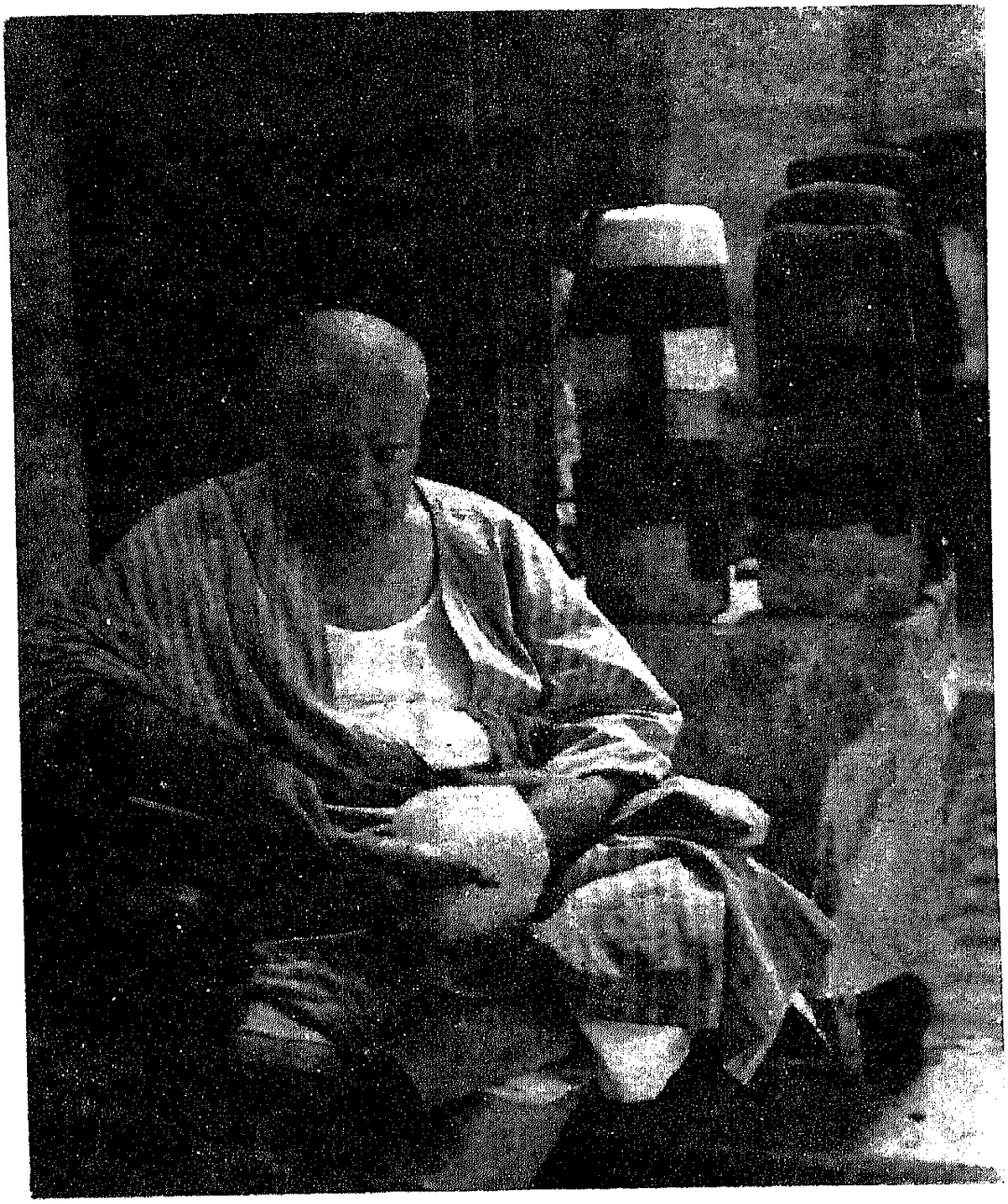

المصدر: خليفة الشاطر واخرون، المرجع السابق، ص43

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

1. بن زيدان عبد الرحمان، إتحاف أعلام الناس بجمال حظيرة مكناس، تح: علي عمر، ج1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 2008م.

2. العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الانجلو مصرية،1993م.

3. ياغي إسماعيل احمد، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة البيكان، السعودية، 2000م.

4. القبلي محمد، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب،2011م.

5. عياش البير، المغرب والاستعمار (حصيلة السيطرة الفرنسية)، تر: عبد القادر الشاوي، نور الدين سعودي، دار الخطابي،1985م.

6. علال الفاسي، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، مطبعة الرسالة، 1947م.

7. الثعالبي عبد العزيز، تونس الشهيدة، ترجمة وتقديم: سامي الجندي، دار القدس، 1975م.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم عبد الله عبد الرزاق، الجمل شوقي عطا الله تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري للتوزيع والمطبوعات، مصر، 2000م.

2. أسمر محفوظ، تاريخ الاستعمار والمقاومة بالبادية المغربية خلال القرن العشرين، مطبعة المعارف الجديدة، المغرب،2010م.

3. بركات محمد، الحرب العالمية الأولى قصة الأطماع ومأساة الصراع، دار الكتاب العربي، سوريا، 2007م.

4. بريرج فتحي، المغرب الأقصى: مراكش بعد الحماية إفلاس الحماية، إصدار حزب الاستقلال، مكتب المسندات والإنباء، المغرب، 1985م.

5. البزاز سعد توفيق، الحركة العمالية في تونس1924م-1956م: نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، دار زهران، الأردن، 2009م.

6. البشاوي سعيد، جمال سالم، تاريخ العام الحديث والمعاصر للصف العاشر، وزارة التربية والتعليم، فلسطين، 2004م.

7. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989)، ج 1، دار المعرفة، الجزائر،2006م.

8. بن المنصور عبد الوهاب، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880، ط 2، المطبعة الملكية، 1985م.

9. بن عبد الله عبد العزيز، تاريخ المغرب، العصر الحديث والفترة المعاصرة، ج 2، مكتبة السلام، المعارف، المغرب الأقصى، د ت.

10. بنعدادة آسية، الفكر الاصلاحي في عهد الحماية (محمد الحسن الأول نموذجا)، المركز الثقافي الغربي للنشر، المغرب،2003م.

11. بياض الطيب، المخزن والضريبة والاستعمار: ضريبة الترتيب، أفريقيا الشرق، المغرب، 2011م.

12. البيضوني جميل واخرون، تاريخ العرب الحديث، دار الأمل، 1992م.

13. تاريخ افريقيا العام افريقيا في ظل الاستعمارية 1880-1935، مجلد 1، المطبعة الكاثوليكية، لبنان، 1990م.

14. الحبيب تامر، هذه تونس، مطبعة الرسالة، مصر، 1948م.

15. تشرشل هنري، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، د ت.

16. التعليم في المغرب العربي: دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر، دار النشر المغربية،1989م.

17. الجابري محمد عابد، أضواء على مشاكل التعليم بالمغرب، دار النشر المغربية، المغرب،1985م.

دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر، دار النشر المغربية، 1989م.

السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس)، ط2، منتدى الفكر العربي، الأردن، 1992م.

18. الجمل شوقي عطا الله، المغرب الكبير في العهد الحديث(ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب)، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر،1977م.

19. جوهر حسن محمد، تونس، دار المعارف، مصر، 1961م.

20. حافظ عبدا لمنصف، الغزو الإيطالي لليبيا: دراسة في العلاقات الدولية، الدار العربية للكتاب، دم، 1983م.

21. حركات إبراهيم، المغرب عبر التاريخ، ط 2، ج 3، دار الرشاد الحديثة، المغرب الأقصى، 1994م.

22. حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تونس، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس 1953م.

23. حميدي جعفر عباس، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الفكر للطباعة والتوزيع، الأردن، 2002م.

24. الحناشي عبد اللطيف، المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية الابعاد السياسي نموذجا 1881م-1956م، الآداب والعلوم الانسانية، تونس، 2003م.

25. الخديمي علال، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب(1910-1984): حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، ط2، دد، المغرب، 1994م.

26. الخطابي محمد ابن عبد الكريم، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، تق: محمد علي داهش، دار الشؤون، العامة، العرق، 2002م.

27. داهش محمد علي، المغرب العربي المعاصر، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2014م.

دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 2004م.

28. درمونة يونس، تونس بين الحماية والاحتلال، مكتب تونس الحرة، تونس، د ت.

29. الدليمي ثامر عزام حمد سليم، الإدارة الفرنسية1936 -1956، دار غيداء للنشر و التوزيع، د ط، الأردن.

30. راشد أحمد اسماعيل، تاريخ أقطار المغرب العربي الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، لبنان، 2004م.

31. رفعت بك محمد، التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط، لجنة البيان العربي، د م، د ت

32. رياض زاهر، استعمار افريقيا، الدار القومية، مصر، 1965م.

شمال إفريقيا في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، مكتبة الانجلو مصرية، مصر، 1967.

33. الريحاني أمين، المغرب الاقصى، د ط، مؤسسة هنداوي، 2017.

34. زيادة نقولا، تونس في عهد الحماية، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، 2002م.

35. السرجاني راغب، قصة تونس من البداية الثورة 2011م، ط2، دار الاقلام، مصر، 2011.

36. السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس)، ط2، منتدى الفكر العربي، الأردن، 1992.

37. الشاطر خليفة واخرون، تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث، تونس، 2005م.

38. شاكر أمين واخرون، شمال افريقيا بين الماضي والحاضر والمستقبل، دار المعرفة، مصر، 1954م.

39. شاكر محمود، التاريخ الاسلامي التاريخ المعاصر بلاد المغرب، ط2، المكتب الإسلامي، لبنان، 1996م.

40. الشريف محمد الهادي، تاريخ تونس المعاصر ما قبل التاريخ الى الاستقلال، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993م.

41. شقير محمد، تطور الدولة في المغرب: اشكالية التكون والتمركز والهيمنة من القرن الثالث قبل الميلاد الى القرن العشرين، ط2، افريقيا الشرق، المغرب، 2006م.

42. شقير محمد، تطور الدولة في المغرب-إشكالية التكون والتمركز والهيمنة من القرن الثالث قبل الميلاد إلى القرن العشرين، ط2، إفريقيا الشرق، المغرب،2006م.

43. الشيخ رأفت، تاريخ العرب المعاصر، الدراسات والبحوث الاجتماعية، دم،1996م.

44. الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة1830م-1956م، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، د ت.

45. عامر محمد علي، تاريخ المغرب العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2005م-2006م.

46. العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب من الغزو الابيري الى التحرير، ج3، المركز الثقافي العربي، المغرب، 1999م.

47. عودة محمد عبد الله، إبراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن،1989م.

48. غلاب عبد الكريم، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال، ج1، 1976م.

49. الفيلالي عبد الكريم، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج11، شركة ناس للطباعة، مصر، 2006م.

50. القصاب أحمد، تاريخ تونس المعاصر1881م-1956م، تعريب حمادي الساحلي الشركة التونسية، تونس، 1986م.

51. الكروي محمود صالح، التجربة البرلمانية في المغرب(1963-1997)، دار الكتب والوثائق، العراق، 2010م.

52. كنييب محمد، يهود المغرب 1912-1948 مساهمة في تاريخ الأقليات بالديار الإسلامية، تر: إدريس بن السعيد، تق: آندري آزولاي، مطبعة النجاح الجديد، المغرب، 1998م.

53. لوتسكي فلاديمير، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط8، دار الفاربي، لبنان، 1985م.

54. مالكي امحمد ، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط2، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية،1994م.

55. المحجوبي علي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تعريب عمر بن ضر، حليمة قرقوري، علي المحجوبي، سراس للنشر، 1986م.

56. محمد الأمين محمد، محمد علي الرحماني، المفيد في تاريخ المغرب، دار الكتاب، المغرب، دت.

57. المريني عبد الحق ، مدخل إلى تاريخ المغرب الحديث من عصر الحسن الأول إلى عصر جلالة الحسن الثاني، دار المناضل للطباعة والنشر، المغرب، 1995م.

58. المريني عبد الحق، مدخل الى تاريخ المغرب الحديث من عصر الحسن الأول الى عصر جلالة الحسن الثاني، دار المناضل للطباعة والنشر، المغرب، 1995م.

59. مشكوري عبد السلام، دراسة الجهوية للظاهرة الصناعية من خلال نموذج مدينة مكناس، مجلة مكناس، ع1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1986م.

60. معريش محمد العربي، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول(1873-1894)، دار العرب الإسلامي، 1989م.

61. من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

62. المنصر عدنان، استراتيجيا الهيمنة: الحماية الفرنسية ومؤسسات الدولة، ت.ق: محمد الهادي الشريف، دار محمد علي للنشر، تونس، 2003م.

63. مياسي إبراهيم، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1949، دار هومة، 2005.

64. الناصر عبد الواحد، التدخل العسكري الأجنبي في المغرب: قراءة جيو استراتيجية المغرب خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تق: عبد الهادي التازي، مطبعة البث، المغرب، 1999م.

65. الناصري محمد مكي، الأحباس الاسلامية في المملكة المغربية، ط2، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، الرباط، 1992م.

66. هرتان محمادي، السلطة المركزية في مطلع القرن العشرين بين التفكك وإعادة الإنتاج، مذكرة دكتوراه تخصص القانون العام، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المغرب،2006م.

67. الورديغي عبد الرحيم، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي (1912-1956)، ملامح من مدينة فاس أصولها تغيرات حالتها الاجتماعية والسياسية، مطبعة المعارف الجديدة، المغرب.

68. يحي جلال، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1999م.

المغرب الكبير: الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1966م.

المجلات:

1. انس الصنهاجي ن سياسة الصناعة الكولونيالية وأثرها على الشبه الحرفية لمغرب الحماية منطقة دكالة نموذجا، دورية كان التاريخية، ع 27 ن مارس 2018.عبد السلام مشكوري، دراسة الجهوية للظاهرة الصناعية من خلال نموذج مدينة مكناس، ع1 ن كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب، 1986م.
2. جلال زين العابدين، الاستيطان الاوروبي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية وانعكاساته الاجتماعية، دراسات استشرافية، العدد 16 ،2018م.
3. الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، معلمة المغرب، ج20، مطابع سلا، 1998م.
4. الحناشي عبد اللطيف، الاستعمار الفرنسي وحدود تحكمه في المجال أمنيا، الندوة الدولية للجامعة اللبنانية، 2008م.
5. سالم جمال بلحاج: أحداث 9افريل1938م بتونس من خلال تقارير الاقامة العامة الفرنسية، روافد، عدد2، تونس، 1996م.
6. العروي عبد الله مقاليد الحكم في المغرب، مجلة كلية الآداب، العدد 59، جامعة العراق،2001م
7. فادية عبد العزيز القطعاني الحركة الوطنية المغربية 1912-1937، مجلة جامعة بنغازي، قسم التاريخ، العدد 16، مج 1، 2014م.
8. فرحان، "وسام الهادي عكاز عظيم، السياسة الفرنسية حيال تونس 1881م-1914م)" ، مجلة الأستاذ الخفاجي جمعة عليوي ، م1، ع214، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، العراق، 2015م.
9. الكروي محمد صالح، تقاليد الحكم في المغرب، مجلة كلية الاداب، ع59، جامعة العراق، 2001م.
10. مصيرع ايهاب حسين علي حسين، بدايات التغلغل الاوروبي في تونس وفق المخططات الاستعمارية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، ع35، العراق، 2017م.

الرسائل الجامعية:

1. عمر بن قايد، علاقات المغرب الاقصى السياسية مع دول غرب اوروبا المتوسطية فرنسا اسبانيا 1659-1727، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص حديث، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2010م-م2011.
2. معزة عز الدين، فرحات عباس والحبيب بورقيبة: دراسة تاريخية وفكرية مقارنة(1899م-2000م)، دكتوراه في العلوم السياسية، قسم التاريخ، التاريخ الحديث والعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010م.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1. Fleury. Les Industries Indigènes de la Tunisie. Berger-hevrault et cie. Edturs. Paris1900.
2. Charles f .stewart. the economy of moroco1912-1952 prented in united state of america.1967.

قائمة المواقع :

1. التنظيم القضائي المغربي في عهد الحماية، دت، تم الاطلاع عليه في 12/08/2020، رابط الموقع université lifstijle.net

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ–و
الفصل الأول: استراتيجية فرنسا للانفراد بتونس والمغرب	**29–8**
المبحث الأول: العلاقات الفرنسية مع كل من تونس والمغرب	**15–8**
1. العلاقات الفرنسية التونسية	**10–8**
2. العلاقات المغربية الفرنسية	**15–10**
المبحث الثاني: التسويات الفرنسية مع الدول الأوروبية حول تونس والمغرب	**23–16**
1. الاتفاقيات الفرنسة مع الدول المنافسة حول تونس	**17–16**
2. الاتفاقيات الفرنسة مع الدول المنافسة حول المغرب	**23–18**
المبحث الثالث: التغلغل الفرنسي وإعلان الحماية على كل من تونس والمغرب	**29–24**
1. بداية الاجتياح الفرنسي وإعلان الحماية على تونس	**27–24**
2. بداية الاجتياح الفرنسي وإعلان الحماية على المغرب	**29–27**
الفصل الثاني: أساليب السياسية الاستعمارية الفرنسية في تونس	**62–31**
المبحث الأول: الإجراءات السياسية والعسكرية	**44–31**
1. الإجراءات السياسية	**44–31**
2. الإجراءات العسكرية	**44–42**
المبحث الثاني: الإجراءات الاقتصادية	**54–45**
1. الزراعة	**51–45**
2. الصناعة	**53–51**
3. التجارة	**54–53**
المبحث الثالث: الإجراءات الاجتماعية	**62–55**
1. التعليم	**57–55**

فهرس المحتويات

2. الصحة	**59-57**
3. الهجرة والتجنيس	**62-60**
الفصل الثالث: أساليب السياسية الاستعمارية الفرنسية في المغرب	**93-64**
المبحث الأول: الإجراءات السياسية والعسكرية	**73-64**
1.الإجراءات السياسية	**71-64**
2.الإجراءات العسكرية	**73-72**
المبحث الثاني: الإجراءات الاقتصادية	**84-74**
1.الزراعة	**77-74**
2.الصناعة	**80-77**
3.التجارة	**84-81**
المبحث الثالث: الإجراءات الاجتماعية	**93-85**
1.التعليم	**91-85**
2.الصحة	**92-91**
3.الهجرة	**93**
خاتمة	**96-95**
قائمة الملاحق	**111-98**
قائمة المصادر والمراجع	**121-113**
فهرس المحتويات	**124-123**

الملخص:

من خلال دراسة موضوع السياسة الفرنسية في تونس والمغرب استنجنا بأن فرنسا استطاعت ابعاد منافسيها من تونس والمغرب بعد عقدها العديد من الاتفاقيات والمعاهدات فتمكنت من تحقيق اهدافها والسيطرة على البلدين من خلال فرضها لنظام الحماية والذي بواسطته تمكنت من التحكم في ادارة تونس والمغرب عن طريق سن قوانين مختلفة سعيا لبسط نفوذها المطلق وتشجيع الاقتصاد الرأسمالي، الامر الذي أدى الى انعكاسات على المجال الاجتماعي وتدهور الوضع الصحي وطمس الهوية الوطنية بمحاربة اللغة العربية في كل من تونس والمغرب.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاستعمارية، الاستعمار الفرنسي، ونس، المغرب، دراسة مقارنة.

RESUME :

En étudiant le sujet de la politique française en Tunisie et au Maroc, nous avons conclu que la France a pu expulser ses concurrents de Tunisie et du Maroc après avoir conclu de nombreux accords et traités, elle a ainsi pu atteindre ses objectifs et contrôler les deux pays en imposant un système de protection à travers lequel elle a pu contrôler l'administration de la Tunisie et du Maroc en promulguant diverses lois. Dans un effort pour étendre son influence absolue et encourager l'économie capitaliste, qui a conduit à des répercussions sur le champ social, à la détérioration de la situation sanitaire et à arabe tant en Tunisie qu'au Maroc l'effacement de l'identité nationale en combattant la langue .

abstract :

By studying the subject of French policy in Tunisia and Morocco, we concluded that France was able to deport its competitors from Tunisia and Morocco after concluding many agreements and treaties, thus it was able to achieve its goals and control the two countries by imposing a protection system through which it was able to control the administration of Tunisia and Morocco by enacting various laws. Seeking to extend its absolute influence and encourage the capitalist economy, which led to repercussions on the social field, deteriorating health status and obliterating the national identity by fighting the Arabic language in both Tunisia and Morocco